جامعة العربي التبسي –تبسة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التوازن الإستراتيجي بين القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط

السعودية– تركيا – إيران

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالبتين:

- سلمى بوطرفة
- منـــال بوطرفة

إشراف الأستاذ:

محمود دريدي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
فتحي معيفي	أستاذ محاضر - ب-	رئيســـا
محمود دريدي	أستاذ مساعد - أ-	مشرفا ومقررا
عبد المجيد سعدي	أستاذ مساعد- أ -	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

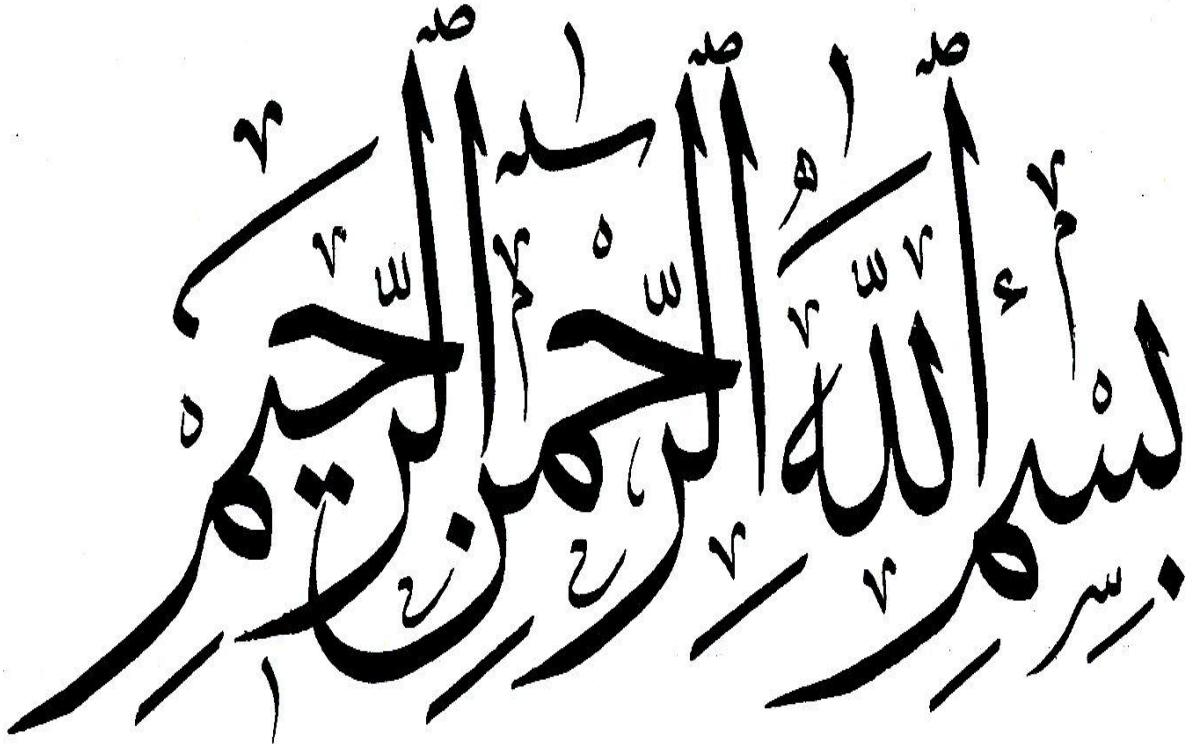
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي نحمده حمد الشاكرين ونثني عليه ثناء العارفين لا نحصي ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه سبحانه، ثم الشكر والتقدير لأستاذنا الفاضل محمود دريدي على جهده الطيب في توجيهنا وتذليل الصعاب أمامنا.

ونقر بالعرفان لله ولكل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هاته المذكرة، فلهم السؤال بجزائهم عنا أحسن الجزاء ونسأل الله أن ينفعنا بما كتبنا وينتفع غيرنا من القارئين.

كما نتوجه بالشكر الخاص للجنة المناقشة على تصويب البحث وتقويمه.

ونتوجه بالشكر لجميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة تبسة.

وكذا عمال الكلية، على جهدهم في التعاون مع الطالب.

إهداء

إلى من علمنا النجاح و الصبر... إلى من علمنا العطاء بدون انتظار... أبي.

إلى من علمتنا و عانت الصعاب لأصل إلى ما نحن فيه... إلى من كان دعاؤها سر نجاحنا و حنانها بلسم جراحنا أمي.

إلى جميع أفراد أسرتنا العزيزة الصغيرة و الكبيرة كل باسمه أينما وجدوا.

إلى ملاكنا في الحياة **شهاب عبد الواحد**.

إلى أصدقائنا و صديقاتنا و رفقاء دربنا من داخل الجامعة و خارجها.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها و يعمل على تحقيقها، لا يبغي بها إلا وجه الله و منفعة الناس.

إليكم نهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

مقدمة

مقدمة

عرفت منطقة الشرق الأوسط عدة تحولات، إثر الأحداث التي شهدها العالم منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين (سقوط الإتحاد السوفياتي)، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب عالمي وحيد في النظام الدولي الجديد خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001، وإثر هذه الأوضاع المعقدة برزت قوى إقليمية تريد أن تفرض نفسها تجاه هذه الأوضاع،ونظرا للتوازنات الإستراتيجية الجديدة في المنطقة بعد عودة روسيا الاتحادية كقوة كبرى وريث للإتحاد السوفياتي وغياب فاعلية النظام الإقليمي العربي منذ سقوط نظام صدام حسين في العراق، و إنسحاب سوريا من لبنان 2005 وصولا إلى إنهيار بعض الأنظمة العربية النظام المصري كمحور للنظام الإقليمي العربي وتأزم الأوضاع في سوريا منذ مارس 2011.

وأمام هذاالغياب للنظام الإقليمي العربي في منطقة الشرق الأوسط برزت كل من السعودية وتركيا وإيران كقوى إقليمية في المنطقة، تسعى كل منها إلى بسط نفوذها في المنطقة بالشكل الذي يتناسب مع مقدراتها المادية والمعنوية كإستقرار سياسي أو إقتصادي ووضوح الرؤى الإستراتيجية، التي تسمح لكل منها باستعادة تاريخها الإمبراطوري في المدى البعيد مستفيدة من الأوضاع غير المستقرة في المنطقة كما تسعى كل منها إلى الإستفادة من المقدرات الإقتصاديةو الإستراتيجية التي تميز بها بعض الدول العربية في المنطقة.

وهذه العودة لهذه البلدان التاريخية في منطقة الشرق الأوسط، تأسست على منطلقات مبنية على ثنائية الدين والهوية (السنة، الشيعة، التركمان، العلويين،...) في إطار بروز البعد الثقافي للعلاقات الدولية في ظل العولمة بعد سياسة العداء التي انتهجتها كل من السعودية وتركيا و إيرانتجاه الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط والتي إستمرت لعقود، إلا أن التحولات التي شهدتها المنطقة منذ نهاية الحرب الباردة دفعت بقادة البلدان إلى إعادة النظر في سياستهم حيال دول المنطقة، بما يسمح لكل منهم بتقلد دور القائد الإقليمي.

1-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من الناحيتين العلمية والعملية.

أ- أهمية علمية:

- الإطلاع على التعريفات المختلفة لمتغيرات الدراسة وهي التوازن الاستراتيجي والقوى الإقليمية والشرق الأوسط.
- إعطاء نظرة علمية أكاديمية لإحدى أكثر القضايا أهمية في منطقة الشرق الأوسط ألا وهي التوازن الاستراتيجي بين القوى الإقليمية.
- محاولة فهم مجمل التصورات الجيو سياسية للقوى الإقليمية في الشرق الأوسط.

ب- أهمية عملية:

- تعد هذه الدراسة إضافة حقيقية في حقل العلاقات الدولية لإثراء البحث والنقاش حول الموضوع كذلك محاولة جادة قصد إفادة الباحثين في هذا المجال نظرا لندرة الدراسات حول الموضوع.
- رصد مختلف الأفعال وردود الأفعال للقوى الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط.
- التركيز على التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط والقوى الإقليمية للمنطقة من خلال التطرق لأهم الأحلاف العسكرية والمحاور السياسية ودوافع تشكلها والأهداف التي سعت لتحقيقها.

2-أهداف الدراسة:

- معرفة أهم القوى الإقليمية المهيمنة على الشرق الأوسط من خلال التعرف على طبيعة الدور الذي تلعبه في المنطقة.
- معرفة العلاقة التي تربط بين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط و التوازن الاستراتيجي للمنطقة في ظل تضارب المصالح.
- التنبؤ بمستقبل سياسة التحالف في المنطقة من خلال التطرق إلى أبرز التصورات والرؤى المستقبلية حول تشكل الأحلاف في المنطقة.

3-أسباب اختيار الموضوع:

إن التوجه إلى دراسة هذا الموضوع لم يكن من العدم، ولكن كان لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية يمكن تحديدها في ما يلي:

أ-أسباب ذاتية:

- الرغبة العلمية في دراسة موضوع حيوي ينتمي إلى حقل الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية التي تهتم بدراسة المواضيع الحيوية ذات الأهمية البالغة.

- إنتمائنا إلى العالم الإسلامي الذي يتعرض إلى هجوم كبير يهدف إلى القضاء على مكامن قوة ومقومات وجوده، وهذا ما تتعرض له دول الوطن العربي مثلا.

- الإهتمام المتزايد بمنطقة الشرق الأوسط نظرا للأزمات والقضايا التي يشهدها وتداعياتها على الوطن العربي خصوصا بعد الحراك العربي.

ب- أسباب موضوعية:

- أهمية موضوع الدراسة بالدرجة الأولى.

- محاولة عرض أهم الاستراتيجيات التي تشكلت في الشرق الأوسط وأثرها على القوى الإقليمية للمنطقة.

- أن الموضوع يعتبر من الدراسات القليلة جدا التي تطرقت إلى التوازن الاستراتيجي بين القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

-التعرف على أسباب إنفراط بعض التحالفات التقليدية في المنطقة.

4-إشكالية الدراسة:

إن العلاقة بين التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط والقوى الإقليمية للمنطقة علاقة تستوجب الدراسة، وعليه تتضح معالم الإشكالية الآتية:

ما حدود التوازنات الإستراتيجية بين القوى الإقليمية في الشرق الأوسطية ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية توجب البحث المعمق في جوانب متعددة من الموضوع،و التي تثير عددا من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأطر المفاهيمية والنظرية للتوازن الاستراتيجي؟

-ما طبيعة سياسات القوى الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط؟

-ما هي مضامين الأحلاف والمحاور في الشرق الأ ّوسط؟

5-فرضيات الدراسة:

وفي محاولة منا للإجابة على هذه التساؤلات نقترح الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى:طبيعة سياسات الشرق الأوسط مرهون بمصالح القوى الدولية والإقليمية.

الفرضية الثانية: بناء التحالفات الدولية مرتبط بحالة الإستقرار الإقليمي والدولي.

6- حدود الدراسة:

أ- الحدود الزمنية: حددت الدراسة في فترة التاريخ السياسي المعاصر لمنطقة الشرق الأوسط، وخصوصا بعد إستقلال دوله إلى غاية يومنا هذا.

ب- الحدود المكانية:تتمحور حدود الدراسة على جغرافية منطقة الشرق الأوسط، حيث إرتكزت على كل من السعودية وتركيا و إيران.

7-المناهج المستخدمة:

- المنهج التاريخي

الذي يقوم على البحث والكشف عن الحقائق التاريخية، من خلال تحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية وإعطاء تفسيرات، ولقد تم توظيف هذا المنهج في تتبع تطور مفهوم التوازن الاستراتيجي ومفهوم القوى الإقليمية والشرق الأوسط عبر مراحل زمنية مختلفة.

- المنهج الوصفي

يستخدم هذا المنهج في العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم السياسية بصفة خاصة ويقوم على وصف الظاهرة المدروسة بذكر كافة مكوناتها وأبعادها، حيث إستعنا به في وصف منطقة الشرق الأوسط كذلك وصف الواقع الجيوسياسي وتشكل الأحلاف في المنطقة.

- المنهج المقارن

استخدمنا هذا المنهج الذي نعني به أوجه الشبه وأوجه الاختلاف في مقارنة التحالفات عبر التاريخ السياسي أي قبل وبعد الحرب الباردة، وقبل وبعد الحراك العربي.

8- الدراسات السابقة:

من أجل إيفاء الموضوع حقه من الدراسة والبحث إستأنسنا ببعض الدراسات التي توفرت لدينا، والتي تناولت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، منها على سبيل الذكر لا الحصر:

- طايل يوسف عبد الله العدوان، رسالة ماجستير بعنوان، **"الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط" (2002-2013)**، وركز الباحث في هذه الدراسة على الإستراتيجية الإقليمية لتركيا وإيران والأهداف التي يسعيان لتحقيقها في الشرق الأوسط.

-صالح محمود قاسم كتاب بعنوان، **"الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945-1989**، تناول فيه الكاتب العلاقة بين الديمقراطية والحروب التي نشبت في الشرق الأوسط، حيث خلص إلى نتيجة وهي أن غياب الديمقراطية في دول الشرق الأوسط له علاقة بالحروب التي حصلت في المنطقة.

- أحمد محمد عطا الله، مقال بعنوان، **"الشرق الأوسط في الأحلاف والمحاور"**، حيث تحدث الكاتب عن وضع المحاور والأحلاف في الشرق الأوسط قبل ما يسمى بالربيع العربي وبعده.

9-تقسيم الدراسة:

تم اعتماد خطة دراسة تنقسم إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة:

-الفصل الأول: هو عبارة عن مدخل نظري للدراسة، وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، خصص المبحث الأول التأصيل المفاهيمي لدراسة كل من مفهوم التوازن الإستراتيجي والقوى الإقليمية والشرق الأوسط، والتطرق لكل ما يرتبط بهذه المفاهيم، بينما خصص المبحث الثاني لدراسة التأصيل النظرية للدراسة من خلال التطرق إلى الأسانيد النظرية في التوازن الإستراتيجي والطروحات الجيوسياسية تجاه الشرق الأوسط.

- الفصل الثاني: فيتناول دراسة المكانة الجيوإستراتيجية العالمية لمنطقة الشرق الأوسط حيث يتكون من مبحثين، يدرس المبحث الأول أهمية القوة لمنطقة الشرق الأوسط من خلال التطرق للأهمية الجغرافية والأهمية الإقتصادية والأهمية الحضارية، وإبراز أهمية المنطقة، بينما يدرس المبحث الثاني طبيعة السياسات في الشرق أوسطية من خلال التطرق إلى السياسات المحلية والإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط.

- الفصل الثالث: يدرس واقع مستقبل التحالفات السياسية في الشرق الأوسط حيث تم التركيز فيه على أهم الأحلاف التي تشكلت في الشرق الأوسط، و يتكون من ثلاث مباحث، حيث خصص المبحث الأول لدراسة الأحلاف العسكرية وتم فيه تناول الأحلاف التقليدية وكذلك الأحلاف التي تشكلت مؤخرا في خضم التطورات الأخيرة التي حدثت في الشرق الأوسط، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة المحاور السياسية أما المبحث الثالث فقد تم فيه التطرق إلى مستقبل التحالفات في الشرق الأوسط.

10- صعوبات الدراسة:

تتمثل الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة في قلة المراجع العلمية والأكاديمية التي تناولت موضوع التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط، خصوصا فيما يتعلق بالأحلاف والمحاور الجديدة.

الفصل الأول:

مدخل نظري للدراسة

تمهيد:

إن موضوع التوازن الإستراتيجي بين القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن تناوله دون التطرق إلى التأصيل النظري للدراسة، الذي يعتبر المدخل الرئيسي لفهم وتحليل هذا الموضوع المهم.

ولذلك سيكون مضمون هذا الفصل مقسما إلى مبحثين، سيتم التطرق في المبحث الأول للتأصيل المفاهيمي للتوازن الاستراتيجي، وهي مفهوم التوازن الاستراتيجي ومفهوم القوى الإقليمية ومفهوم الشرق الأوسط، وفي المبحث الثاني سيتم التطرق إلى التأصيل النظري في التوازن الاستراتيجي، وهي الأسانيد النظرية في التوازن الاستراتيجي والطروحات الجيوسياسية تجاه الشرق الأوسط.

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للتوازن الإستراتيجي

قبل أن نقدم على دراسة أي موضوع وجب علينا أولا تحديد المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، وتعد الخطوة الأولى التي لا يمكن الإستغناء عنها لتسهيل فهم أي موضوع، لذا سنتعرض من خلال هذا المبحث إلى أهم ثلاثة مفاهيم في الدراسة والمتمثلة في مفهوم التوازن الإستراتيجي، مفهوم القوى الإقليمية، بالإضافة لمفهوم الشرق الأوسط.

المطلب الأول: مفهوم التوازن الإستراتيجي

يعد موضوع التوازن الإستراتيجي واحد من أهم الموضوعات التي إستحوذت على إهتمام الباحثين والمفكرين، لذلك سنتعرض من خلال هذا المطلب لمفهوم التوازن والتوازن الإستراتيجي.

الفرع الأول: مفهوم التوازن

من المفاهيم الشائعة في السياسة الدولية والتي تناولتها الأدبيات الإستراتيجية والسياسية بالدراسة والتحليل والتقويم، مفهوم التوازن "Balance" الذي نال من الإهتمام بما يفوق غيره من المفاهيم ليس لإرتباطه بمدركات الأمن والاستقرار وتبادل المصالح، بل لإرتباطه بالأمل الموعود لإنشاء وضع جديد، وتشير أصول إستخدام هذا المصطلح إستراتيجيا إلى إستعارته من العلوم الطبيعية التي إستخدمها إستراتيجيو الفترة اللاحقة لنهاية الحرب العالمية الثانية في إطار بحثهم عن نظرية تحليلية لتفسير العلاقات الدولية ليوظف فيما بعد لصالح إنضاج الخبرة الدولية والإقليمية حتى أصبح عنوانا لحالة أو وضع ممهد لبناء الأهداف وضمانة الأمن [1].

ولم يشهد مفهوم التوازن ثباتا في محتواه فتارة يختصر ضمن الإطار العملياتي وأخرى يتوسع تحت ضغط ظروف أو دواعي إستراتيجية تؤطرها رؤى أو عقائد متضاربة تنزع للحفاظ على وجودها بإقامة نوع من التعايش السلمي الذي يستدعي توازن مفعول لمطامحها كما لم يشهد معطى التوازن تحديدا واضحا لدرجاته بسبب ما تتميز به العلاقات من تحولات أو التفاعلات من مرونة أو ما يشهده معطى الأمن من تداخل أو إرباك لمقوماته وصوره ومستوياته أو ما تصيبه سياسات التوفيق من إنجازات [2].

---

1 - خضر عباس عطوان، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية** ، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010)، ص ص 29-34.

2 - ريتشارد ليتل، **توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج**، ترجمة: هاني تابري ، (بيروت: دار الكتب العربي، 2009)، ص ص 29-49.

ونتيجة لذلك فقد بدى من الطبيعي أن تختلف قيمة وتأثير التوازن كمتغير في صياغة الحلقة الشاملة للأمن على الرغم من ما إستلزمه وظيفته من وجود إتفاق حول الحد الأدنى من الأهداف العليا للسياسة الخارجية ووجود إجماع قومي بإتفاق غالبية الأفراد مهما كان جنس وظيفتهم حول أدوات وأساليب العمل من أجل تحقيق الأهداف القومية العليا في الداخل والخارج فهو إجمالا يجسد محصلة التفاعل بين الفعل ورد الفعل والتمييز بينهما يكون حسب الإتجاه الأكبر.. محصلة توظيف شروط المكانة "Status" بما يتناسب مع حقيقة الدور المستهدف محصلة التبادل في المصالح التي تتسم يكونها القوة الدافعة وراء البقاء القومي...أو محصلة تقاسم الأدوار، وعلى هذا الأساس تحددت سمات معطى التوازن حيث التوفيق ضبط التنوع الدينامية المضادة للجمود، بساطة الأداء وضبط التفاعل [1].

و تفسير للرؤى أعلاه، وجب تحديد مفهوم التوازن والغرض منه، فالتوازن في مفهومه، هو الحالة المستقرة فيتحدث الناس دون تفكير عن التوازن كرمز للحالة المعتادة المستقرة، وهذه الحالة ليست بالضرورة مثالية دائما ولكنها توصي بالإستقرار وعدم التوتر ولكنهم في كثير من الأحيان وعند تدقيق معانيهم يشيرون إلى ما هو أبعد من الإستقرار المعتاد إلى الحالة المثالية [2].

وهذا المفهوم يستعمل في الكثير من العلوم للدلالة على حالة (التعادل) النسبي بين القدرات التي تتمتع بها مجموعة من القوى ذات الأهداف غير المتشابهة وهو بهذه الصورة يصف الحالة الوسطى تقريبا بين وضعين متناقضين هي الحالة المقبولة، فإذا توقفت معارضة أحد هذين الوضعين، أو تغلب عليها الوضع الآخر فمن المحتم زوال التوازن[3]. وكلمة (التوازن)كما يراها (رينولدز)تثير الإنطباع بوجود (ميزان)مع ثقل في واحدة من الكفتين بحيث تتوازن المقادير في الكفتين في حالة التعادل،و هي كما يصفها (كانتور)حالة من الإتزان الساكن أو المتحرك بين قوى متعارضة [4].غير أن هذا التوازن بمعناه العام يجب أن لا يعني نقطة التعادل التام فهو كما عبر عنه (خط متسع من الطول بين وضعين متعارضين، قد يقترب من أحدهما أكثر من الأخر ولكن هذه الحالة (التوازن)تظل

---

1 - حسين معلوم، **القطب الأمريكي: محاولة الانطلاق وتحديات المنافسة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1993)، ص 171.

2 - تلا عاصم فائق، **دور القوى الإقليمية الصاعدة في التوازن الاستراتيجي في إقليم جنوب أسيا وآفاقه المستقبلية**، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، 2003)، ص 9.

3 - إبراهيم أبو خزام، **الحروب وتوازن القوى** ، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص ص 46-47.

4 - - باقر جواد كاظم، **التوازن الاستراتيجي في إقليم أسيا الباسفيك وآفاقه المستقبلية**، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، 2001)، ص 18.

قائمة ما لم يقترب بشكل جسيم من أحد الوضعين، عندها فإن (التوازن)يختل بشكل ظاهر بما يترتب عليه من نتائج[1].

وعليه فإن مفهوم التوازن وضمن المنظور السياسي قد مر بالكثير من المراحل إذا كان الحديث يجري عن مفهوم (توازن القوى التقليدية)في الفترة الممتدة من القرن الثامن عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية إذ تأسست فكرة التوازن وفي هذه المدة على قاعدة رئيسة مفادها: (العمل بإتجاه المنع أو على الأقل الحد من جهود إحدى الدول أو عدد منها والرامية إلى تنمية قدراتها الذاتية بشكل يفوق قدرات غيرها من الدول الأخرى من أجل الحفاظ على إستمرار الوضع الراهن)، لذا عرف هذا المفهوم ضمن هذا المعنى، إذ يقول (كولار) بأنه يعني السياسة التي لايجوز أن تمتلك بموجبها دولة ما، قوى تجعل جيرانها في عجز عن الدفاع عن مصالحهم الحيوية بموجبها[2].ويراه (شوازنبرغ)بأنه (تعادل أو قدر من الاستقرار في العلاقات الدولية بحيث ينبثق تحت أوضاع ملائمة من تحالف دول أو من أدوات أخرى)[3].

وأشار الدكتور (مازن إسماعيل الرمضاني)إلى هذا المفهوم بقوله (بأنه الحالة التي تتميز بالتوزيع المتوازن أو شبه المتوازن للقوة والتأثير بين القوى الأساسية داخل النظام السياسي الدولي أو نظمه السياسية الفرعية فقط وأثر ذلك في بناء التكافؤ في العلاقات المتبادلة فيما بينها)[4].وفي المعنى نفسه يقول الدكتور (إبراهيم أبو خزام) بأنة (حالة التوزيع المتعادل أو شبه المتعادل للقوة والتأثير بين القوى الأساسية، توزيعا يخلق نظاما دوليا أو يجعل من هذه القوى المؤثرة تتصرف في ضوء مجموعة من القواعد المحددة وبما يحافظ على وجود الأطراف الأساسية في زمن التوازن)[5].

ويمكن القول أن هناك مفهومين متميزين لظاهرة التوازن الدولي يتمثلان بالمفهوم التقليدي والمفهوم المعاصر، فالمفهوم التقليدي يؤكد التوازن المتساوي بين الأطراف في مقدرات القدرة العسكرية طالما أن الطابع الأساسي للعلاقات الدولية هو الصراع نتيجة إختلاف وتباين المصالح القومية بين الدول الساعية لزيادة مفردات قدراتها القمعية على حساب الدول الأخرى، وبما يفضي إلى تهديد حرية وإستغلال بعضها الأخر ويدفعها لمواجهة

---

1 - أبو خزام، مرجع سابق، ص 47.

2 - كاظم، مرجع سابق، ص 19.

3 - سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية** ، (عمان: مطبعة أوائل للنشر، 2000)، ص ص 223 - 224.

4 - مازن إسماعيل الرمضاني، **السياسة الخارجية (دراسة نظرية)** ، (بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991)، ص 259.

5 - إبراهيم أبو خزام، **العرب وتوازن القوى في القرن الحادي عشر والعشرين**، (طرابلس: المكتبة العالمية، 1966)، ص 67.

القوة بمثلها عن طريق التجمع في محاور وأحلاف مضادة حتى يتسنى إعادة التوازن إلى نصابه[1]، الأمر الذي يفيد أن هناك الكثير من الشروط التي يشترط توافرها في أي توازن دولي تقليدي يمكن إجمالها على النحو الآتي[2]:

1-وجود مجموعة من القوى الدولية.

2-وجود آلية و قواعد حاكمة للتفاعلات الدولية في مرحلة التعادل أو التكافؤ.

3-وجود حالة من الإستقرار النسبي بين القوى المتكافئة.

4-وجود توزيع متعادل أو شبه متعادل لمفردات القوة بين القوى الدولية.

أما المفهوم الأخر لتوازن القوى فيسمى بالمفهوم المعاصر للتوازن، وهو يفيد التوزيع المتعادل أو شبه المتعادل لكافة عناصر القوة الإقتصادية والسياسية والإستراتيجية بين دولتين أو أكثر لينشأ نوع من التحالفات الإقليمية والدولية، ويؤدي إلى تعزيز حالة السلم والإستقرار وضمان لصالح المشتركة والإبتعاد عن دائرة الصراعات والحروب [3]، بمعنى أنه صار يتضمن عناصر إقتصادية وتكنولوجية إلى جانب إعتبارات القدرة في ميادين التجارة والإستثمار والتكنولوجيا ووسائل نقلها، وحماية حقوق الإنسان والبيئة، وذلك بسبب زيادة أهمية مفردات القدرة الإقتصادية والتكنولوجيا غير العسكرية والإستراتيجية في العلاقات الدولية، فضلا عن المتغيرات والتحولات الإقتصادية والتكنولوجية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة[4].

ونعني بذلك أن تأثير الدول لا ينسحب على النطاق الإقليمي بل ينسحب أيضا على النطاق الدولي وتجدر الإشارة إلى مفهوم توازن القوى قد خضع للإختلاف وللكثير من التفسيرات ولكنه يظل مبدأ أساسيا للنظام في المجتمع الدولي ويفترض تأكد الدول المعنية من عدم قدرة إحداها منفردة على التأثير في مصير الآخرين وتتضمن العملية نظاما يقوم على قواعد من شأنها تقليل قدرة دولة معينة على السيطرة على مقدرات غيرها وتحجيم منظور الصراع وبمعنى أن الغرض من عملية توازن القوى لا يتحدد في إفراز السلام بقدر ما يمكن في فرض الإستقرار والإعتدال عن طريق إبقاء أكثر الأطراف طموحا أو عدوانية تحت السيطرة بفعل الجهود المشتركة للآخرين[5].

---

1 - عبد المنعم طلعت، **إدارة المستقبل: الترتيبات الأسيوية في النظام العالمي الجديد** ، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتب، 1988)، ص 102.

2 - أبو خزام، العرب و توازن القوى, مرجع سابق، ص ص 83-84.

3 - أبو خزام، مرجع سابق، ص 254.

4 - طلعت ,مرجع سابق، ص ص 106-107.

5 - المرجع نفسه، ص 105.

الفرع الثاني: التوازن الإستراتيجي

التوازن الإستراتيجي الإقليمي أو ما يسمى بالتوازن الفرعي فهو شكل من أشكال التوازن الذي يتكون داخل ظل جغرافية محدودة تجمع عددا من الدول التي تدخل فيما بينها في العلاقات تتسم بالصرا ع على السلطان والنفوذ في هذا الإطار الجغرافي المحدود وكمحصلة لهذا الصراع فإن دولا محدودة تصل إلى مرحلة متعادلة أو شبه متعادلة من القوة، مما يؤدي إلى قيام توازن قوى محلية يتحكم في سلوك الدول ويضبط علاقاتها بعضها مع البعض فيجري التنافس بين أقطابه أيضا بالأساليب السلمية وقد ينتهي بالحروب مثله في ذلك مثل توازن القوى الدولي[1].

وهناك من عرفه بأنه حالة من التقارب في مختلف جوانب القدرة والقوة بين الدول أو القوى الإقليمية، أو أنه حالة التكافؤ النسبي بين هذه القوى في حوار الإر ادات ذي أبعاد إستراتيجية ويؤكد جوهره على البحث عن الأمن والمصالح الحيوية وهذا ما تعبر عنه صنع التحالفات والتكتلات في الإقليم، أو ما يمكن أو نطلق عليه الحركة الإستراتيجية للدو ل في الإقليم مضافا إليها تأثير ات العامل الدولي بوصفه متغيرا أساسيا فاعلا في أي معادلة للتوازن الإستراتيجي الإقليمي والتي تستمد في جزء كبير منها خصائصها البنيوية أو الوظيفية القائمة على طبيعة المصالح الحيوية للقو ى الدولية وهيكلية توازنها في الإقليم[2].

ومن ناحية أخرى فإن تحقيق التوازن الإستراتيجي بأبعاده وسماته السابقة أي تعادل القدرات المرتبطة بالقوة الشاملة للدولة أو مجموعة الدول في الإقليم ومرونة وفاعلية حركة تلك الدول ومواقف القوى الدولية والإقليمية ذات التأثير إنما يستند بالدرجة الأولى على قوة وتأثير تلك المجموعة من الدول المعنية لتحقيق التوازن الإستراتيجي في مواجهة الأطراف الأخرى المنافسة وقدرتها على حشد التحالفات اللازمة لدعم هذا الإستقرار. ونشير هنا إلى أن قوة هذه الدول تقاس بمقارنتها بقوة الدول الأخرى أو الأطراف الأخرى ونعني بالقوة هنا توافر الإرادة والرغبة لتحقيق التوازن الإستراتيجي بغض النظر عن حجم الدولة أو تفاوت قدارتها الشاملة، فالمعيار الشامل هنا هو قدرتها على إنتاج القوة وممارسة التأثير[3].

وتاريخياً كانت الدو ل تمارس قوتها لتحقيق التوازن الإستراتيجي مع الدول المنافسة لها من خلال أداتين رئيسيتين هما الحرب والدبلوماسية وتقرر الدو ل متى تأخذ بأي من هاتين الأداتين أو كلاهما أو التهديد

---

1 - أبو خزام، **الحروب وتوازن القوى**، مرجع سابق، ص 254.

2 - خليل إبراهيم السامرائي، **التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية**، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد26، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسة، 2002)، ص 25.

3 - أبو خزام، مرجع سابق، ص 255.

بإستخدامهما وإذا كانت الأداتان وسيلتين لتحقيق القوة فإن مجرد التهديد بهما أصبح أداة للردع، وقد تطورت أشكال القوة والتأثير لتحقيق التوازن الإستراتيجي من خلال الأدوات الإقتصادية والإعلامية والنفسية فتعددت تبعاً لذلك أدوات الدول لتحقيق التوازن الإستراتيجي[1].

المطلب الثاني: مفهوم القوى الإقليمية

ليس للقوة تعريف جامع شامل ومانع، ويعود السبب في ذلك إلى إنعدام وجود إجماع بين المفكرين والمحللين والسياسيين أو بين علماء الإجتماع بشأن طبيعتها، لتعدد الصور التي تتخذها القوة، إذ لا يوجد تنظيم من دون أن تكون القوة هي جوهر الأسس التي يستند إليها.

الفرع الأول: مفهوم القوة

يعد مفهوم القوة مفهوما محوريا في العلاقات الدولة دارت حوله العديد من المنظورات ونظريات العلاقات الدولية التي عكست واقعا دوليا قائما على القوة يتعدد أنواعها وذلك بسبب الطبيعة التنافسية والصراعية والفوضوية للنظام أو وفق طبيعة الإعتماد المتبادل والتنافسية للمجتمع العالمي[2]، وهي أكثر المفردات إستخداما في العلاقات الدولية وذلك في ظل نظام دولي يفتقد الحكومة المشتركة تسعى فيه الدولة إلى ضمان أمنها عبر حيازة القوة التي إعتبرها مورغانتو الغاية والوسيلة السياسات العالمية[3]، حين قال القوة في حد ذاتها قد تمثل قيمة مرغوب[4].

لقد تجاوز مفهوم القوة في مضمون الفكري المعنى العسكري الشائع إلى مضمون حضاري أوسع ليشمل القوة السياسة والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتقنية...إلخ ولكن أي من مصادر القوة مهما تعددت لا يكتسب تأثيرا بمجرد وجوده وإنما يرتبط هذا الوزن بالتأثير والتدخل لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال في القوة (power) هي مجرد إمتلاك مصادر القوة كموارد والقدرات الإقتصادية والعسكرية وسكان وغيرها من(strength) فتنصرف إلى إمكانية تحويل هذه المصادر إلى عنصر ضغط وتأثير في إرادات

---

1 - أبو خزام، مرجع سابق، ص 260.

2 -Johan M.Rothegeb.Defining Power,**influence and force in the contomporary international Seytem**, New York , St. Martin's press.1993 p 6.7.

3- جيمس دورتي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي ، (بيروت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع)، ص ص 61 - 107.

4- Hans Morgenthou,**power politices**, the University of Chicago Press, 1946, p 81.

الآخرين وبهذا المعنى عرف روبرت دال القوة إجرائيا أنها القدرة على جعل الآخرين يقومون بأشياء ما كانوا يقومون بها لولا ذلك[1]، وهذا ما تطرق إليه لويد جونسون حيث قال أن الدولة قد تمتلك العديد من العناصر غير المادية ورغم ذلك قد لا تكون قادر ة أو راغبة في ترجمة هذه العناصر إلى نفوذ فعلي[2].

فالقدرة هي معطى موضوعي وهي موارد متاحة أما القوة فهي ممارسة عملية وهي التوظيف السياسي لتلك الموارد والإنتقال من إمتلاك الموارد إلى إستخدامها أي القدرة إلى القوة يتطلب إرادة سياسية ودورا للعقل البشري.

القوة في اللغة هي ضد الضعف وهي الطاقة والتأثير وهي مبعث النشاط والحركة والنمو وجمعها القوى والقوة إحدى المفردات الهامة التي يتوقف عندها المفكرون حيث يتبين أن معناها يكاد يكون واحدا في كل اللغات حيث يدو ر في إطار مفهوم القدرة على الفعل والإستطاعة والطاقة وهي ضد الضعف وتعني أيضا التأثير والنفوذ والسلطة والقوة إصطلاحا هي القدرة على التأثير في الأخرين.

إن الأمر الأساسي المرتبط بمفهوم القوة أن تأثير أي دولة في توجهات الدول الأخرى أو سلوكها لا يقف نتائج ذات أهمية إلا إذا إستندت إلى إمكانات مادية ومعنوية مختلفة عبر تعبئة عناصر معينة لتأثير إما بالإقتناع أو الإغراء أو شد اليد أو المعاقبة وفكرة أهمية توافر الإمكانات كعنصر من عناصر مفهوم القوة قد أدت إلى تبلور تيار بين محللي القوة يطرح تعريفا أخر للقوة لا يستند إلى كونها عملية تأثير في الإرادات وإنما رمزا لإمتلاك القدرات فمن يمتلك عناصر قوة معينة يصبح قويا و من لا يمتلكها يعد ضعيفا خصوصا وإن الإمكانات يمكن رؤيتها وقياسها بخلاف التأثيرات التي تصعب الإحاطة بأبعادها المختلفة[3].

---

[1] - علي سالم كاطع، **مكانة و.م.ا في النظام الدولي، دراسة تحليلية في الواقع والمستقبل**، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 2000)، ص 32.

[2] - لويد جونسون، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1989)، ص 238.

[3] - فريد ميليش، **القوة وأهميتها في العلاقات الدولية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، م36، ع6، (2014)، ص21.

الفرع الثاني: توازن القوى.

إن مفهوم توازن القوى مازال ملفوفاً بالغموض عند الكثير من علماء السياسة والعلاقات الدولية. ومبعث هذا الغموض أسباب كثيرة ومتعددة، منها فهم توازن القوى على أنه نقطة التعادل بين قوتين متعارضتين، ومنها إفتراض جمود توازن القوى و إنعدام حركاته، أو على الأقل تحركه ببطء شديد، ومنها إفتراضه كسياسة دولية مقصود لذاتها بوصفها إدارة لحفظ الإستقرار الدولي[1].

ويعرف الدكتور إسماعيل مقلد توازن القوى بقوله: "ينشأ التوازن في حالة إمكان دولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها، ما يهدد حرية الدول الأخرى و إستقلالها، وهذا التحدي هو الذي يدفع الدول المحدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع في محاور أو إتلاف قوى مضادة. وهذه إحدى طرق تكوين التوازن الدولي وليست الطريقة الوحيدة، وهي طريقة تكوين توازنات ما بعد الحروب الدولية"، ويوصف توازن القوى بأنه سياسة ترمز إلى المدرسة الواقعية في السياسة الدولية، وهي المدرسة التي تعني بظاهرة القوة"، وأن الدول حينما تسعى للحفاظ على وجودها وأمنها ومركزها الدولي من خلال عملية الصراع على إكتساب القوة، فإن رائدها في ذلك هو تحقيق توازن القوى، وهو في الوقت ذاته، سلاح في تنظيم إستخدام القوة والسيطرة عليها"[2].

غير أن توازن القوى ليس سياسة بحد ذاتها تسعى الدول إلى تحقيقها وتجاهد من أجلها، فالدولة لا تسعى إلى التوازن، بل تسعى إلى التفوق والهيمنة، ما يؤدي إلى نشوء توازن القوة، فتوازن القوة ليس حالة مقصودة لذاتها، بل هو حالة يتوصل إليها بشكل عرضي من خلال السعي إلى التفوق. فالدولة الساعية إلى التفوق تجد نفسها في وضع الدول المتوازنة في لحظة تاريخية ما.

[1] - محمد ضياء عبد المحسن محمد، **الجغرافيا البوليتيكية** ، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015)، ص 168.

[2] - المرجع نفسه، ص 169.

المطلب الثالث: مفهوم الشرق الأوسط

يتميز مفهوم الشرق الأوسط بالديناميكية والتغيير، فالمصطلح يكتنفه الغموض ويتناوله التحليل العلمي، وهذا لتعدد الصياغات والتعريفات السياسية والجغرافية المقدمة والمطروحة في هذا السياق، والتي تغيرت عبر فترات زمنية مختلفة، لذلك سنتعرض من خلال هذا المطلب لأهم تلك التعريفات وسنتطرق إلى السياق التاريخي للمصطلح.

الفرع الأول: تعريف الشرق الأوسط

الشرق الأوسط مصطلح جغرافي وسياسي شاع إستخدامه في أجزاء العالم المختلفة منذ بداية القرن العشرين، فالتسمية ولو أنها قصد بها أو بغيرها تقسيم الشرق إلى أقسام حسب البعد والقرب من أوربا الغربية إلا أن الإقليم في الواقع، هو إقليم يتوسط خريطة العالم بصفة عامة، والعالم القديم بصفة خاصة.

إن الشرق الأوسط إقليم من الصعب تحديده بصورة واضحة وقاطعة، ولا يرجع السبب في ذلك إلى أن الإقليم مجرد إبتكار لفظي في قاموس السياسة الدولية منذ أوائل القرن العشرين، ولكن السبب في صعوبة تحديد الشرق الأوسط راجع إلى أنه إقليم هلامي القوام، بمعنى أنه يمكن أن يتسع أو يضيق على خريطة العالم حسب التصنيف أو الهدف الذي تتخذه هيئة خاصة أو دولة أو وزارة من وزارات الخارجية في العالم، ولذلك لم تتفق الموسوعات العالمية على تحديده بصورة قاطعة[1].

فالمصطلح يعتبر مصطلحا سياسيا في نشأته وإستخدامه من جانب قوى خارجية، ويثير التساؤل عن ماهية المرجعية التي على أساسها ينعت بهذه الصفة أو بعبارة أخرى بالنسبة لمن هو شرق أوسط، ومع أي منطقة جغرافية أخرى يرتبط؟ ومن الواضح أن المرجعية هنا هي الغرب، وتحديد أوربا، مما يجعل هذا المفهوم غير مرتبط حقيقة بالمنطقة ذاتها إنما يرتبط بغيرها[2].

---

[1] - كمال سالم الشكري، **"مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م28، ع 1، (2012)، ص514.

[2] - صالح محمود القاسم، **الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال فترة 1945-1989**، (الإمارات العربية المتحدة:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999)، ص18.

1-تعريف الشرق الأوسط حسب المفكرين:

تعريف "بريجنسكي": "الشرق الأوسط مكون من جماعات عرقية ودينية مختلفة على أساس مبدأ الدولة الأمة، تتحول إلى كانتونات طائفية وعرقية يجمعها إطار إقليمي كونفدرالي وهذا سيسمح للكانتون الإسرائيلي بأن يعيش في المنطقة بعد أن تصفى فكرة القومية"[1].

تعريف "جون فوستر دالاس": "عرفة وزير الخارجية الأمريكي سابقا بأنه المنطقة الواقعة بين ليبيا في الغرب، وباكستان في الشرق، وتركيا في الشمال، وشبه الجزيرة العربية في الجنوب، إضافة إلى السودان وإثيوبيا"[2].

تعريف "شمعون بيريس": "أكد في كتابه الشرق الأوسط الجديد" أن: "الهدف النهائي هو خلق أسرة إقليمية من الأمم، ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة على غرار الجماعة الأوربية"[3].

وفي سياق تحول الشرق الأوسط في المجابهة إلى السلام، يطرح هذا التصور دوافع و مراحل عملية تأسيس هذا التجمع الإقتصادي الإقليمي، ويشير إلى بعد جديد في تصور إسرائيل لمعادلة السلام تضيفه هذه الدعوة وهي السوق الشرق أوسطية، وذلك يطرح فكرة الإندماج الإقتصادي لإسرائيل في إقتصاديات الشرق الأوسط، وقد حاول "بيريس" في دعوته إلى شرق أوسط جديد، أن يبين أن أفضل طريق لبناء هذا الشرق الأوسط هو محاربة الفقر، ولكي يتم إنقاذ مستقبل الشرق الأوسط لا بد من تأمين الأمان المطلوب لمواطنيه، فلا يكفي تسوية الخلافات بشكل ثنائي أو حتى متعدد فالمطلوب هو بناء شرق أوسط جديد وضمن هذا الإطار يظل السلام هو الطريق الفعلي لتوفير الأمن ليس كهدف سياسي، لكن كإستراتيجية، فالأمن المشترك وحده القادر على تأمين الأمان الشخصي المطلوب للتركيز على حقيقة الشرق الأوسط بأبعاده الجديدة، بدلا من الإغراق في الذكريات، ذكريات الإنتصارات والحروب التي تخاض مرة أخرى، فتعريف "شمعون بيريس" لمنطقة الشرق الأوسط بأنه المنطقة

---

[1] - احمد سليمان سالم الرحاحلة، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط –الفرص والتحديات**، رسالة ماجستير (جامعة الشرق الأوسط: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014)، ص18.

[2] - إيمان دني، **الدور التركي الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** ، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص43.

[3] - شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994)، ص62.

الممتدة من ليبيا غربا حتى إيران شرقا ومن سوريا شمالا حتى اليمن جنوبا، إضافة باكستان كونها دولة إسلامية ويشير للقنبلة النووية الباكستانية بأنها قنبلة إسلامية[1].

2-تعريف الشرق الأوسط حسب المنظمات الدولية ودوائر المعارف والقواميس

- **تعريف الأمم المتحدة:** يتردد إسم الشرق الأوسط على أنه الإقليم الذي يشتمل على الدول الممتدة من إيران إلى مصر ومن تركيا إلى اليمن، وقد يضاف ليبيا والسودان أو أحدهما أو برقة وشمال السودان فقط[2].

- **تعريف البنك الدولي:** يعرفه بالمنطقة التي تضم الدول الواقعة بين المغرب غربا وإيران شرقا، بينما يرى آخرون أنه عبارة عن منطقة تضم فصلا عن المشرق العربي وادي النيل وكلا من إيران وتركيا وآسيا الوسطى[3].

- **تعريف صندوق النقد الدولي:** يحدده صندوق النقد الدولي أنه يضم الجزائر، مصر، إيران، العراق، الكويت، ليبيا السعودية، سوريا، ويضم إسرائيل[4].

- **تعريف المعهد العالمي للشرق الأوسط في واشنطن:** يطبق جغرافيا بين الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، حيث يجعله يمتد من المغرب إلى أندونيسيا ومن السودان إلى أوزباكستان، وبذلك فهو يقرن شعوبها بالدين الإسلامي.

- **تعريف المعهد العالي البريطاني الملكي للعلاقات الدولية:** يحدد الشرق الأوسط بكل من تركيا وإيران وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال ومصر والسودان وقبرص[5].

---

[1] - صخر علي سلامة السليحات، **دور المياه في إثارة الصراع في الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2013-2014)، ص 31.

[2] - محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكيا**، (مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة 2014)، ص222.

[3] - محمود حسن علي العفيفي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي الغربي**، رسالة ماجستير، (جامعة الأزهر غزة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2012)، ص 20.

[4] - فيليب روبنس، **تركيا والشرق الأوسط**، ترجمة: ميخائيل نجم، (د.ب، دار قرطبة للنشر والتوزيع والأبحاث، 1993)، ص125.

[5] - أمين المشاقبة، سعد شاكر شلبي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990-2008**، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص 20.

- **تعريف دائرة المعارف الأمريكية:** الشرق الأوسط يشمل الدول التالية: مصر، العراق، الأردن، سوريا، لبنان، البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، السودان، الإمارات، اليمن، قبرص، تركيا، إيران، إسرائيل[1].

- **تعريف مجلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:** وهو المجلد الذي يصدر سنويا في لندن وتطلق تسمية الشرق الأوسط على المنطقة التي تشمل تركيا وإيران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا وتونس والمغرب والجزائر وأفغانستان[2].

- **تعريف الموسوعة السياسية:** ورد في الموسوعة السياسية أنه مصطلح عربي إستعماري، إستخدم في الحرب العالمية الثانية ويشمل منطقة جغرافية تضم سوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق والخليج العربي ومصر وتركيا وإيران وتتوسع لتشمل أفغانستان وقبرص وليبيا أحيانا، وترى أن المقصود من إطلاق هذا المصطلح وإدخال دول غير عربية عليه هو تجنب إستخدام مصطلح مثل المنطقة العربية والوطن العربي لمحاربة مفهوم القومية العربية والوطن العربي، ونزع صفة الوحدة العربية عنها. كما أن للمصطلح دلالة على مركزية أوربا في العالم هو شرق أوسط بالنسبة لموقعها الجغرافي،وليس للمصطلح ما يبرره في التاريخ ولا في التركيب القومي والعرقي والحضاري والإجتماعي والرابط الوحيد الذي يجمع هذه البقاع هو الموقع الجغرافي[3].

ومن خلال إستعراض هذه التعريفات عن الشرق الأوسط يمكن أن نستنتج ثلاث نتائج[4]:

1- إن هذه المنطقة لا تسمى في الكتابات العربية بإسم ينبثق من خصائصها أو طبيعتها لكن سميت دائما من حيث علاقاتها بالغير.

2- إن هذا المصطلح ليس من المناطق الجغرافية المتعارف عليها بل هو في المقام الأول تعبير سياسي يترتب عليه دائما إدخال دول غير عربية في المنطقة، وفي أغلب الأحيان إخراج دول عربية منها.

3- إن الشرق الأوسط يبدو في الكتابات الغربية كمنطقة تضم خليطا من القوميات والسلالات والأديان والشعوب واللغات، القاعدة فيه هي التعدد والتنوع وليس الوحدة أو التماثل.

ثانيا: السياق التاريخي لمصطلح الشرق الأوسط

---

[1] - احمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإشارات، 2010)، ص 139.

[2] - المشاقبة، شلبي ، مرجع سابق، ص 20.

[3] - عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة ج3** ، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993)، ص 456.

[4] - جميل مطر ،علي الدين هلال،**النظام الإقليمي العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 22.

عموما وفيما يخص مصطلح الشرق الأوسط عرف الفكر الغربي ثلاث مصطلحات: الشرق الأدنى، الشرق الأقصى، الشرق الأوسط، ففي البداية شاع مصطلح الشرق الأدنى.

- **الشرق الأدنى:** إستخدمه البريطانيون في أواخر القرن التاسع عشر للدلالة على الإمبراطورية العثمانية، بإمتدادها في البلقان من ألبانيا وشمال اليونان إلى الجزيرة العربية ومصر والسودان وولاية طرابلس (الغرب).

وتستخدم وزارة الخارجية الأمريكية مصطلح الشرق الأدنى للدلالة على المنطقة التي تشمل مصر والسودان ودول شبه الجزيرة العربية والمشرق العربي، وإيران وتركيا وقبرص واليونان[1].

- **الشرق الأقصى:** بدأ هذا المصطلح بالظهور في منتصف القرن الثامن عشر أي منذ عام 1725 عندما حولت بريطانيا الهند كمركز لها للعبور إلى بقية البلدان الأخرى.

ويشمل هذا المصطلح شرق آسيا ما عدا كوريا واليابان وبعض الأجزاء من الصين ويشمل: الهند والبلدان المنتشرة في المحيط الهادي، ومناطق واسعة تطل على المحيطين الهندي والهادي[2].

أما فيما يخص مصطلح الشرق الأوسط سنتتبع ظهور وتطور هذا المصطلح عبر ثلاث مراحل بدءا بمرحلة ما قبل الحرب الباردة ومرورا بمرحلة الحرب الباردة وصولا لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

1- الشرق الأوسط قبل الحرب الباردة

أستخدم مصطلح الشرق الأوسط لأول مرة في عام 1902 على يد "ألفريد ماهان" ضابط البحرية الأمريكية في مقال له تحت عنوان: الخليج" الفارسي والعلاقات الدولية"[3].

ثم إستخدمه فالنتاين شيرول" مراسل التايمز اللندنية في تشرين الأول عام 1902 و1903 في سلسلة من المقالات تحت عنوان: "المسألة الشرق أوسطية"، ثم أصدرها في كتاب عام 1903، ثم ظهر في لندن عام 1909 كتاب بعنوان "مشاكل الشرق الأوسط" لمؤلفه "هاملتون" وضع فيه أهمية المنطقة لأوروبا والعالم وطالب

---

[1] - يحي احمد الكعكي، **الشرق الأوسط والصراع الدولي "دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع "**، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة، 1986)، ص 146.

[2] - حسين غازي، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية**، (دمشق:منشورات اتحاد الكتاب العرب ،2005)، ص 11.

[3] - علي الدين هلال، نيفين مسعد،**النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 39.

بضرورة السيطرة عليها، وأعلن الحاكم البريطاني على الهند "اللورد كيرزون" عام 1911 إدارة خاصة للشرق الأوسط، وكلفها بالإشراف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق[1].

وهكذا حتى الحرب العالمية الأولى كان الفكر العربي يعرف ثلاث مصطلحات وهي الشرق الأدنى ويرتكز حول الدولة العثمانية والشرق الأوسط ويرتكز حول الهند والشرق الأقصى ويرتكز حول الصين.

في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى بدأت دلالة التعبير في التغير، فإستخدم الشرق الأوسط للدلالة على جزء من المنطقة الجغرافية التي يشملها الشرق الأدنى[2].

في الحادي والثلاثين من كانون الأول 1920 قرر مجلس الوزراء البريطاني وبناءا على مقترح من "ونستون تشرشل" تشكيل إدارة خاصة بالشرق الأوسط ضمن وزارة المستعمرات لتكون تلك الإدارة مسؤولة على مناطق الإنتداب المضطربة مثل فلسطين بما فيها شرق الأردن والعراق[3].

وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد هذا المفهوم فأنشأ مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط، التي كانت تشرف على مساحة غير محددة تزداد وتقل تبعا لتطورات الحرب[4].

وإقترح الإرهابي "فلاديمير جابوتسكي" عام 1922 مشروعا لإقامة سوق شرق أوسطية وحددت الحركة الصهيونية عام 1942 أهدافها التوسعية وسيطرتها الإقتصادية على الوطن العربي في مؤتمر بلتمور الصهيوني،و وضع الصهاينة دراسات ومذكرات حول الشرق الأوسط في عامي 1941 و1942، غرس يهود بريطانيا والولايات المتحدة، فكرة الشرق أوسطية في صلب السياستين الأمريكية والبريطانية خلال الحرب العالمية الثانية[5].

2- الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة

تغيرت حدود الشرق الأوسط بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، لتلتقي مع المصالح البريطانية بعد قيام إسرائيل في فلسطين، تمهيدا لتمزيق الوطن العربي، وأصبح مصطلح الشرق الأوسط يمتد ليضم إلى جانب الدول

---

[1] - غازي، مرجع سابق، ص 14.

[2] - مطر، هلال، مرجع سابق، ص 23.

[3] - دافيد فرومكين، **نهاية الدولة العثمانية وتشكيل الشرق الأوسط**، ترجمة: وسيم حسن عبدو، (بغداد: دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، 2014)، ص 374.

[4] - مطر، هلال، مرجع سابق، ص 24.

[5] - غازي، مرجع سابق، ص 14.

التي كان يضمها من قبل، دولا جديدة كتركيا وقبرص والحبشة وأفغانستان وإيران والجزيرة العربية والسودان، بينما خرجت منه دول المغرب العربي[1].

وظهرت فكرة "الشرق أوسطية" كفكرة إسرائيلية لأول مرة في وثيقة أصدرها "إتحاد أيهود" بتاريخ 28-03-1948 وتضمنت "إلتصاق فلسطين في إتحاد شرق أوسطي واسع"، ووضعت الصهيونية وبريطانيا مخططا لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين العربية، وفي الخمسينات طرحت مشاريع أمريكية لتجميع دول القلب في الشرق الأوسط وهي إسرائيل، مصر، سوريا، لبنان، الأردن، وطرحت واشنطن عدة مشاريع لإقامة نظام إقليمي في الشرق الأوسط كحلف بغداد 1955 الذي ضم تركيا والعراق وإيران وباكستان وبريطانيا، إضافة لمشروع "إيزنهاور"سنة 1957 الذي دعا إلى تطوير إقتصاد الشرق الأوسط والذي ينطوي على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة[2].

3- الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة

في عام 1991 وتحديدا في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 طرح "شمعون بيريس" مفهوم الشرق أوسط الجديد، ووضع تصورات له تضمنها مؤلف له حمل إسم نفسه، والفكرة الرئيسية في هذا المشروع تتمحور لتكن شبيهة بالخطة الأوربية والمعروفة بإسم السوق الأوربية المشتركة،والقائمة على التعاون الإقتصادي المشفوع بزيادة من التفاهم السياسي الجاري في أوربا وصولا إلى الإستقرار، ونتيجة لذلك بدأت الشركات الأوربية الكبرى بتطوير خطط لها لتوسيع أعمالها في الشرق الأوسط.

وبعد حرب الخليج الثانية عام 1991، تبنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية شاملة لمنطقة آسيا الوسطى والخليج العربي وبقية الدول العربية، تحت مفهوم منطقة مترامية الأطراف من المغرب غربا إلى هضبة الثبت شرقا، وتضم تركيا إيران وباكستان وأفغانستان، حتى إن بعض الإستراتيجيين الأمريكيين ضم الهند إلى الشرق الأوسط،الذي يحمل الصفة الحضارية أي الإقليم الإسلامي الكبير وقد ظهر مفهوم الشرق الأوسط الكبير كمفهوم في حلقة تطور الشرق الأوسط في التقرير الإستراتيجي السنوي لعام 1995 والصادر عن معهد الدراسات الإستراتيجية القومية التابع لوزارة الدفاع الأمريكية، وبعد إحتلال العراق سنة 2003، أعلن الرئيس "جورج بوش الإبن" عن مشروع الشرق الأوسط الكبير، وأعلن أنه من أجل المحافظة على المصالح الأمريكية في

---

[1] - نوفل، مرجع سابق، ص 141.

[2] - كميل حبيب، **الشرق الأوسط في الرؤية الأمريكية**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2012)، ص ص 64-65.

الشرق الأوسط[1]، ومن تعريفه على أنه يشمل بلدان العالم العربي إضافة إلى باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل[2].

كما أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية "كند ليزا رايس"عن المشروع الأمريكي الجديد في الوقت الذي كانت بلادها ترفض وقف إطلاق النار في لبنان سنة 2006[3].

المبحث الثاني: التأصيل النظرية في التوازن الإستراتيجي

لدراسة أي ظاهرة في العلاقات الدولية لا بد لنا من التطرق للإطار النظري الذي فسر هذه الظاهرة والذي يشمل نظريات و طروحات مختلفة والتي كان لكل منها إسهام خاص فيما يتعلق بهذا الموضوع، لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث لأبرز النظريات والطروحات التي يمكن أن نفسر بها موضوع دراستنا هذه.

المطلب الأول: الأسانيد النظرية في التوازن الإستراتيجي

الفرع الأول: التفسير الواقعي للتوازن الإستراتيجي

ترجع الجذور التاريخية للواقعية الكلاسيكية إلى الفلسفة السياسية القديمة عند كل من المفكر الهندي القديم "كوتليا" (312-296 ق.م)، والمفكر الإيطالي "نيكولا ميكيافلي" (1469-1527)، والفيلسوف الإنجليزي "توماس هوبز" (1588-1679)، وهي فلسفة قائمة على إعتبار الصراع على القوة دافع غريزي كامن في الطبيعة الإنسانية، فكل هؤلاء المفكرين يجمعون على أهمية متغير القوة لإدارة العلاقات الدولية، وإن كانوا يختلفون في طريق تدمير خصومها، أو عن طريق التحالف مع غيرها وتقوم الواقعية الكلاسيكية على مجموعة من المسلمات وهي كتالي:

أ-الأخلاق ليست المحدد للسياسة، وفي هذه المسلمة إشارة واضحة إلى الفصل التام بين الأخلاق والسياسة وحجتهم في ذلك أن المبادئ الأخلاقية غير متطابقة مع العمل السياسي.

ب- إعتبار التاريخ مخبر لدراستهم ولذلك فإنهم يعتبرون النظرية السياسية نتاجا للتجارب التاريخية ودراسة التاريخ والممارسة السياسية.

ج- أن السلوكية الدولية تحكمها عوامل ثابتة غير قابلة للتغير رغم التغير المستمر للسلوكية.

---

[1] - رايق سليم بريزات، **مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية**، (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2013)، ص ص 33-34.

[2] - هويدا الرفاعي وآخرون، **مبادرات الإصلاح في الشرق الأوسط**، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر، 2007)، ص 35.

[3] - بريزات، مرجع سابق، ص 34.

د- أن المصالح غير منسجمة وإنما متناقضة، مما ينتج عن ذلك أن العلاقات الدولية تتميز دوما بالصراع.

هـ- للفرد الحق الأخلاقي للتضحية بنفسه دفاعا عن مبدأ أخلاقي، لكن هذا الحق يسقط بالنسبة للدولة، إذ لا يمكن لها أن تقدم موقفا أخلاقيا على حساب عمل سياسي ناجح مثلا.

و- إن القوى في النظام الدولي ناتجة عن غياب سلطة مركزية تحتكر القوة وأن المبادئ والأخلاقيات والقوانين الدولية ليس لها أي تأثير على النظام الدولي، لأن القوة هي الحقيقة الأساسية في العلاقات الدولية[1].

ومن المفاهيم المركزية للواقعية الكلاسيكية ما يلي:

مفهوم القوة: القوة تعني تحقيق الغايات من خلال توفر الإمكانيات على الرغم من أن هذه القوة قد تصبح غاية في حد ذاتها، وهو أمر ممكن على الصعيد الداخلي للدولة، أو على الصعيد الخارجي في العالم شريطة عدم إغفال الفارق الرئيسي بين المجتمعات القومية حيث يكون الإتجاه الطبيعي نحو مركز السلطة والقيم وبين المجتمع الدولي حيث لا مركزية السلطة أو القيم[2].

كما تعتبر النظرية الواقعية القوة محدد رئيسي للسلوك الدولي، حيث أنه في ظل غياب المؤسسات والإجراءات لحل النزاعات في العلاقات الدولية، فالدول تبقى قوية لأنها إما قوية أو لأن دولا أخرى تضمن حمايتها ويجب أن تجعل هدفها الأول هو الحفاظ على قوتها أو زيادتها، لأن القوة تعني القدرة على خوض غمار الحرب، ولهذا فالدول تؤكد دائما على أهمية بناء مؤسسات عسكرية[3].

ومن ثم يبقى السعي من أجل الحصول على القوة من قبل الدول هو سبب الصراعات الدولية، لذلك يرى "مورغانتو" أن السياسة في المجال الدولي ليست إلا صراعا من أجل القوة، وهي في هذا تستوي مع السياسة الداخلية ذلك أن الصراع من أجل القوة هو حقيقة ثابتة وخالدة في الزمان والمكان، فالعلاقات الدولية في حقيقتها ما هي إلا علاقات قوة[4].

مفهوم المصلحة الوطنية: يرى "مورغانتو" أن الدافع الأساسي لكل دولة يتجسد لتحقيق مصلحتها القومية المتمثلة في حماية وجودها المادي كوحدة دولية في المجتمع الدولي وبكل مقوماته الفكرية والحضارية والثقافية

---

[1] - عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007)، ص ص 179- 181.

[2] - جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1975)، ص 77.

[3] - مي حسين عبد المنصف، **"النظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية"**، الحوار المتمدن، ع4068، (2013).

[4] - المرجع نفسه.

والمجتمعية من أي إعتداء خارجي قد يترتب ضدها، لتصبح المصلحة الوطنية هي البقاء الذي يعني وحدة أراضي الدولة والحفاظ على سلامتها وحماية مؤسساتها، فالمصلحة هي جوهر الفعل السياسي الخارجي وغايته.

إلا أن تحقيق المصلحة القومية بهذا المعنى يتطلب أن تمتلك الدولة قدرا من القوة يعينها على إنجاز هذه الغاية، وبهذا تصبح ثنائية القوة والمصلحة هدفا ووسيلة كل منها يقود إلى الآخر، فمصلحة الدولة تقتضي أن تكون قوية لحماية كيانها وتحقيق أهدافها كما وأن إمتلاك عناصر القوة هو الذي يحقق أهداف الدولة ومصالحها العليا، هذه الجدلية تدفع إلى القول أن القوى تكون وسيلة لتحقيق المصالح، إذ لا مصالح بدون قوة قادرة عل تحقيقها أو حمايتها، وهي غاية تنشدها الدولة لحماية مصالحها والمصلحة تكون هي الأخرى غاية ووسيلة في آن واحد، وهكذا كلما حققت الدولة مصالحها كانت قوية، وكلما كانت دولة قوية تمكنت من تحقيق مصالحها، من أجل هذا المنطق يرى "مورغانتو" أن جوهر السياسة الدولية هو الصراع من أجل القوة، وأن القوة هي وحدها القادرة على تحقيق المصلحة[1].

توازن القوى يعد الإطار المفهوماتي للواقعية السياسية ناقصا بدون التطرق لمفهوم توازن القوى، فهو ليس وليد القرن العشرين (20) وإنما ترجع جذوره التاريخية إلى القرن 17 وبالتحديد في الفترة ما بين 1648 (معاهدة واستفاليا) و1789 (الثورة الفرنسية)، حيث كان توازن القوى من بين أهم القضايا التي تميزت بها العلاقات الدولية آنذاك، وتوازن القوى يعني وجود دولتين أو أكثر في حالة صراع، وليس في حالة صدام وصراع ناتج عن تكافؤ القوى لطرفي أو أطراف الصراع.

كما يعني في مضمونه العسكري، أن التوازن يعني السلام وعدم التوازن يعني الحرب، وفي رأي "مورغانتو" نظام تو ازن القوى هو أفضل وسيلة لإدارة إستخدام القوة، وفي هذا السياق يعرف "مورغانتو" توازن القوى بأنه توزيع متساوي إلى حد ما للقوى أو أنه توزيع للقوى[2].

وفيما يخص توازن القوى يرى الواقعيون المعاصرون أن القدرات العسكرية هي الركيزة الأساسية للأمن، ويعترف "تيوسيديس" والواقعيون الكلاسيكيون بشكل عام، بأن القوة العسكرية هي سيف ذات حدين فهي قادرة على إثارة الصراع مثلما هي قادرة على منعه[3].

---

[1] - محمد فهمي عبد القادر، **النظريات الجزئية في العلاقات الدولية**، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010)، ص ص 90- 91.

[2] - جندلي، مرجع سابق، ص 184.

[3] - تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، ترجمة: ديما خضرا، (د.ب:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 176.

إضافة إلى أن القدرات العسكرية هي ركيزة أساسية للأمن وحفظ توازن القوى الذي يؤدي وظيفة الحفاظ على الوضع السلمي أو على وجود أعضاء النظام، لقد فهم "تيوسيديس" و"مورغانثو" السياسة بأنها صراع على القوة والمصالح أحادية الجانب، وكانت القدرة العسكرية وسيلة حماية ضرورية في عالم العلاقات الدولية المضطرب والمتقلب[1].

الفرع الثاني: التصور البنائي للتوازن الإستراتيجي

لا تعتبر البنائية إتجاها نظريا وفكريا جديدا كل الجدة بل هي قديمة، وتعود أصولها التاريخية إلى القرن الثامن عشر، من خلال ما كشفت عنه كتابات الفيلسوف الإيطالي "جيامباتيستافيكو" الذي ميز بين العالم الطبيعي الذي هو من صنع الله والعالم التاريخي، الذي هو من صنع الإنسان في مجال علم الإجتماع إستخدم المصطلح كل من "بيجر ولكسان" و"أنتوني جيرنز" وفي مجال التاريخ إستخدمه "هايدن"، وفي علم النفس إستخدمه "جين بياجت" وفي الأنثربولوجيا إستخدمه "بينيدكت أندرسون"، وفي مجال السياسة الدولية يرجع "ونتد" أصول البنائية إلى كل من "شنايدر" و"بورك" و"سابين"،الذين بدؤوا مشروعا بحثيا حول الدور الذي تلعبه نظم المعتقدات والقناعات والإدراكات في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، وطور فيما بعد ليشمل إضافات تنظيرية متعددة، تنغلق بدور الهوية والإيديولوجيات والثقافة والأفكار في فهم وتحليل ظواهر السياسة الدولية بشكل عام.

برزت البنائية كمشروع تنظيري واعدا للعلاقات الدولية من بداية التسعينات القرن العشرين، وإعتبرت المحاولة الأبرز والأكثر جدية من طرف "النقديين" لبناء نظرية "إختيارية" لتحليل وتفسير السياسة الدولية[2].

وكان من أبرز دعاتها "بيتركاتزنشتاين"، فريديريك كراتشويل، "نيكولاس أوناف" وألكسندر رواندت"، وفي نظم هذا الأخير هي منهج للعلاقات الدولية، يفترض ما يلي:

- أن الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- تذاتانية البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
- تشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الإجتماعية ضمن النظام.

[1] - أحمد قاسم، "**نظريات العلاقات الدولية**"، مجلة سياسات عربية، م124، ع 20، (2016)، ص 126.

[2] - محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والأسس**، رسالة دكتوراه ، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)، ص 349.

وتركز البنائية على عنصر الهوية، إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة،وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية وتستجيب لمطالبها ولمؤسساتها، تعتمد على تأثير الأفكار مما يعني أنها تولي أهمية كبيرة لمصادر التغيير، ولقد وجد الإطار النظري المفهوماتي للبنانية بيئته المناسبة في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة، إذ شهد العقد الأخير من القرن العشرين إقبالا واسعا لمفهوم الثقافة وهو التطور الذي عاينته البنائية في تركيزها على أهمية الأفكار والقيم والمعايير، وإستخدام متغيرات ثقافية لتفسير الصراع الحضاري بمفهومه المعاصر وكذا الصراعات الإثنية والعرقية التي برزت على الساحة الدولية عقب الإنهيار السوفياتي وتفكك المنظومة الإشتراكية، أما المفاهيم التي تركز عليها البنائية هي البنية، الفاعل، الهوية، المصالح، والمعايير، وهو إطارا مفهوماتي إجتماعي قائم على الأفكار[1].

وهو ما يمكن أن نفسر به العلاقات الدولية داخل منطقة الشرق الأوسط حيث يلاحظ على المنطقة أنها عبارة عن فسيفساء تحوي خليطا من الشعوب والثقافات والهويات، وتتسم بالتنوع والتعدد الثقافي واللغوي والديني، إذ نجد أن الإسلام هو الدين الأكثر إنتشارا داخل المنطقة إلا أنه يحتوي مذاهب مختلفة مثل الشيعة والسنة ونجد المسيحية والتي بدورها تنقسم إلى مذاهب أخرى كالكاثوليك والأرثودكس والبروتستانت، إضافة إلى الديانة اليهودية وتعدد الطوائف كالأكراد والتركمان والشركس، وهو ما يفسر العلاقات داخل المنطقة سواء كانت علاقات تعاون أو علاقات صراع.

المطلب الثاني: الطروحات الجيوسياسية تجاه الشرق الأوسط

الفرع الأول: الطرح التقليدي: نموذج ماهان ونموذج سبيكان

1_ نظرية القوة البحرية لألفريد ماهان Alfred thayrMahan(1914_1840)

تتلخص نظرية ماهان حول القوة البحرية بأن السيطرة على البحر ضرورة أولية للسيادة العالمية، وقد أكد ماهان على أهمية التطور البحري في تاريخ الدول، كما أكد أن أهم عامل جغرافي يؤثر في قوة الدولة لا يمكن في عدد الكيلومترات المربعة من الأراضي التي تمتلكها الدولة بقدر ما تمكن في طول السواحل والموانئ التي تسيطر عليها[2].

[1] - جندلي، مرجع سابق، ص ص 445 – 448.

[2] - نصري ذياب خاطر، **الجغرافيا السياسية و الجيوبولتيكيا**، (الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2010)، ص ص57-58.

يؤكد ماهان من خلال العديد من كتاباته أن الشرط الأساسي للقوة العالمية هو للحكم في البحر فلقد كان مقتنعا بأن القوة البحرية في المحيطات لها اليد العليا في ترجيح الصراع في أي مشكلة عالمية، فالمواقع البحرية المناسبة تعطي ميزة سياسية إقتصادية بعيدة المدى بينما الموقع الحبيس يشكل عيبا نسبيا[1].

إعتبر ماهان في ذلك الوقت بريطانيا القوة الأولى في العالم لما تتمتع به من موقع بحري، أو من قواعد منتشرة في العالم مما جعلها تتمكن من المحافظة على تفوقها البحري، كما أكد أنه ينبغي للولايات المتحدة أن تملك قوة بحرية قوية وقواعد بحرية حولها في مناطق عديدة من العالم.

و قد أضاف ماهان أن الدولة التي تقع على البحر يجب أنتكون لديها قوة بحرية مدعمة بجيوش برية ليس في أراضيها فحسب بل وفي قواعد خارج حدودها حتى يمكنها أن تدفع الخطر من أراضيها قبل أن يصل إلى أراضيها.

وتنبأ ماهان بأن كلا من بريطانيا واليابان والمانيا والولايات المتحدة سوف تجد من مصلحتها السيطرة على العديد من مناطق العالم خاصة الإتحاد السوفياتي والصين، وكان يرى أنه لابد من وجود عازل بحري بين أمريكا وروسيا بحيث تسيطر أمريكا على البحار والمحيطات وأن لا تدع القوى المعادية تنزل إلى مياه المحيطات[2].

إعتبر ماهان أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة التي تسيطر على العالم في المستقبل لذلك ألح على ضرورة بناء السفن الكبيرة وتوسع أمريكا فيما وراء البحار وتحقيق التفوق البحري التام في العديد من البحار ومحيطات العالم بالأخص في البحر الكاريبي والمحيط الهادي و قدم ماهان العديد من العوامل التي إعتقد بأنها تحدد القوة البحرية:

الموقع الجغرافي: متمثلا في وجود واجهة أو أكثر على أحد البحار المفتوحة Open seas، أو التحكم في الطرق التجارة الهامة عن طريق القنوات الملاحية أو الإشراف على المضايق كما أن الموقع الجزري يعتبر ذا قيمة عظيمة بالنسبة له.

[1] - فايز محمد العيسوى، **الجغرافيا السياسية المعاصرة** , ، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2003)، ص 301.

[2] - حسام الدين جاد الرب، **الجغرافيا السياسية** ، (القاهرة:الدار المصري اللبنانية 2009)، ص ص216- 215.

الشكل الطبيعي للدولة: يقصد بها شكل الخطوط الساحلية للدولة وعلى حد قوله "الأراضي الساحلية المطلة على البحر هي حدود الدولة وكلما أن هناك سهولة في الوصول من هذه الحدود إلى البحر كلما زادت رغبة الأفراد في الإتصال بباقي العالم عبر البحر".

الإمتداد المساحي للدولة: يقصد ماهان بذلك طول الشريط الساحلي للدولة وقدرته الدفاعية ضد العدو.

حجم السكان: حيث أن الدولة ذات الحجم السكاني الكبير تستطيع بناء طاقم الأسطول وتوفيره

توجيه السكان البحري: قصد ماهان مدى إستعداد الأفراد للإبحار والتجارة، فإذا لم يكن للأفراد فيه نية الحصول على الغذاء من البحر وإقامة معاملات تجارية مع العالم الخارجي فلن يستطيعوا بناء قوة بحري[1].

توجه الحكومة البحرية: يرى ماهان أن الحكومات ذات الإدارة القوية والتي تتمتع ببعد النظر تلك التي تعطي إهتمامها للبحار المشرفة عليها بنفس قدر إهتمامها بإمتدادها على اليابس لأن البحر يمثل مصدر رخاء وإستقرار ودفاع وأمن الدولة.

فسر ماهان ذلك في مدى حرص روسيا في القرن 19للوصول إلى المياه الدافئة (البحار المفتوحة)، وهذا ما فسره حرص الإتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية على توطيد علاقاته بكثير من الدول ذات المواقع البحرية العالمية مثل: كوبا في البحر الكاريبي، مصر متحكمة في قناة السويس، اليمن متحكمة في مدخل البحر الأحمر[2].

تحققت نظرية ماهان بعد الحرب العالمية الثانية بتفوق الولايات المتحدة الأمريكية وبروزها الفائق كقوة عالمية، وذلك بتبنيها نفس الإستراتيجية البحرية البريطانية، وبذلك تراجعت بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية وبذلك بفقدانها لقواعدها البحرية البعيدة (المستعمرات)لتحل محلها قوى أخرى لازالت مهيمنة على المجال البحري العالمي إلى يومنا هذا وهي الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين[3].

على الرغم من أن نظرية ماهان لاقت قبولا واسعا إلا أنه كان بين الحين والآخر يؤكد على موقع بريطانيا الجغرافي الفريد الذي يحتمي بالأجسام المائية التي تحيط به وأنه لا توجد في قارة أوروبا أية قوة تستطيع في آن واحد

[1] - العيسوي، مرجع سابق، ص ص 202-204.

[2] -العيسوي، المرجع السابق، ص205.

[3] - جاد الرب، مرجع سابق، ص216.

أن تعد جيشا وقوة بحرية تنتزع بها من بريطانيا سيادة العالم لكننا نجد أنه في الوقت الحالي قد تغير الوضع على اليابسة والبحر في غير صالح بريطانيا ومن العجيب أن ماهان وأتباع نظريته لم يستصغروا هذه الحقيقة المستقبلية الواضحة[1].

وجهت لنظرية القوة البحرية لماهان العديد من الإنتقادات من طرف العديد من المفكرين خاصة "وايتن ميلز (wattenMillis) الذي حاول أن يعيد النظر في مفهوم (القوة البحرية)على ضوء التحولات الدولية الجديدة، حيث يرى ميلز

- أن ماهان حاول إعطاء القوة البحرية طابع مستقل وأضفى عليها إمكانية إحداث تأثير أكثر من قابليتها.
- يرى ملي زان إستعمال مصطلح القوة البحرية يعد أمرا مغلوطا وأنه تشويه للحقيقة، لأن المعطيات لا تكتسب أهميتها إلا بعلاقتها بالقوة الأرضية.
- إنه من الصعوبة السيطرة على البحر بصورة كاملة وبعكس ما جاء في مفهوم ماهان.
- أثبت العديد من الحروب أنه لا يمكن الإعتماد على القوة البحرية فقط بل بترابط القوات البحرية والبرية والجوية لإحراز النصر[2].

2_نظرية إطار Rimland لنيكولاس سبيكمان Nicholas spykman(1893_1943)

إهتم سبيكمان بدراسة مشكلات القوة وأثرها في العلاقات الدولية وقد تأثر سبيكمان إلى حد كبير بنظرية ماكندر، وتوصل إلى إستنتاجات تخالف ما قرر ماكندر[3].

عدل سبيكمان نظرية ماكندر، حيث أنه لاحظ أن قلب العالم يحتل إقليما جغرافيا لا يتمتع بصفات تؤهله لهذه القيادة أو المركز الخطير الذي وضعه فيه ماكندر ولهذا فإن سبيكمان يرى أن الحالة التي تحيط بالقلب (الهلال الهامشي)والتي سمها ماكندر (المنطقة المتوسطة)والتي تشمل الوطن العربي بمشرقه ومغربه و أوروبا عبر الإتحاد

---

[1] - صبري فارس الهيثي: **دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكس** ، (الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع 2012)، ص ص203-204.

[2] - صبري فارس الهيثي، **الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية** ، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع 2000)، ص 186.

[3] - الهيثي، **دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكس**، مرجع سابق، ص ص 214-215.

السوفياتي وإيران وأفغانستان وجنوب شرق آسيا والصين وكوريا، وهي أعظم أهمية من القلب نفسه، أن منطقة الحافة تعتبر إلتقاء القوى البرية الزاحفة من الإتحاد السوفياتي و دول المعسكر الشرقي بالقوى البحرية والبرية لكتلة المعسكر الرأسمالي سواء في أوروبا وآسيا أو شمال إفريقيا أو البحار المحيطة بها[1].

يرى سبيكمان أن من يحكم المناطق الساحلية التي تتماشى مع المواقع الجغرافية للهلال الخارجي (الذي جاء في نظرية ماكندر) هو الذي يستطيع السيطرة على الجزيرة العالمية ومن ثم العالم، لذلك جاء في مقولته التي تقع في النقاط التالية في دراسته قام بها بعد الحرب العالمية الثانية[2].

- أن من يسيطر على الأراضي الهاشمية يتحكم في أوروبا.
- ومن يحكم أور آسيا يتحكم في مصائر العالم.

أخذ سبيكمان على ماكندر تحيزه الكبير للإمكانات الزائدة لمنطقة قلب العالم (الهارتلاند)حيث أوضح أن مساحات كبيرة من هذه المناطق التي تقع بين بولندا ونهر ينسى قاحلة وأن القوة الحقيقية تكمن في تلك الأراضي التي تحيط بنطاق قلب العالم أي النطاق الهاشمي، حيث يضم بين حياته معظم سكان العالم وتتركز به موارد زراعية هائلة وزادت قيمته بعد إكتشاف مواد بترولية ضخمة به وبذلك فان منطقة الهارتلاند أقل أهمية من منطقة الرملاند.

أضاف سبيكمان أن الصراع والتنافس بين القوى العظمى سوف يكون على السيطرة على الأراضي الرملاند وقد أصبحت آراء سبيكمان أساسية للسياسة الأمريكية في إحتواء المد الشيوعي خاصة مع ظهور الإتحاد السوفياتي بصفته المسيطر الأوحد في قلب العالم (الهارتلاند)وقد نجحت الولايات المتحدة في إنشاء تقليص الدور الروسي في شرق آسيا عبر زيادة تواجدها العسكري في الفلبين وكوبا وإنشاء عدة تحالفات عسكرية إستراتيجية مع دول آسيا بإعتبارها جزءا من سياستها لإحتواء منطقة الرملاند[3].

بشكل عام يدعو سبيكمان في نظرية الأطراف إلى بناء قوة عسكرية جبارة ذات مفعول كبير في الردع العالمي وكذلك يدعوا إلى قيام قواعد عسكرية وتحالفات دفاعية وتكتلات إقتصادية للدول التي تتعاطف مع

---

[1] - الهيثي، مرجع سابق، ص 284.

[2] - الهيثي، **دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكس**، المرجع السابق، ص215.

[3] - العيسوي، مرجع سابق، ص ص215-217.

الحضارة الغربية كدول أوروبا الغربية وكندا بالإضافة إلى الولايات المتحدة، وأن قيام تلك القواعد والتكتلات يجب أن تتماشى جغرافيا مع مناطق الهلال الخارجي الذي جاء في نظرية ماكندر، أي المناطق الساحلية لأوروبا الولايات المتحدة الأمريكية وتتواجد قواتها فيه أن دعت الضرورة بأنواعها المختلفة والمتطورة كما أن هذه المناطق يجب أن تحظى بالتطور والتنمية الإقتصادية لتبعد تفكير سكانها عن الإغراء الذي تدعو إليه المنطقة المركزية (الإتحاد السوفياتي)وحلفائها وإذا ما تمت هاتان المرحلتان، القوة العسكرية الرادعة مع القواعد العسكرية والتطور الإقتصادي لمنطقة الهلال الخارجي عند إذن يتم تحديد قوة المنطقة المركزية وتوسيعها[1].

الفرع الثاني:الطرح المعاصر "طرح هنتجنون وطرح حوار الحضارات"

يقول هنتنغتون أنه لأول مرة في التاريخ فأن السياسة العالمية هي في آن واحد متعدد الأقطاب ومتعدد الحضارات، أن التنمية السياسية أو التحديق Modernization هي مفهوم مختلف عن الحداثة على النمط الغربي Westernization أو الغربنة، وهو أي التحديث يكون من نتيجته لا حضارة عامة بأي معنى ذو مضمون ولا يكون من نتيجة غربنة المجتمعات غير الغربية.

وأن توازن القوى بين الحضارات أخذ في التغير فالغرب يتقهقر في نفوذه النسبي، والحضارات الآسيوية تقوم بتوسيع قواها الإقتصادية والعسكرية والسياسية، والإسلام يتفجر سكانيا مصحوبا بنتائج عدم الإستقرار للدول الإسلامية وجاراتها، والحضارات غير الغربية بشكل عام هي الآن تؤكد مرة أخرى على قيمة ثقافتها[2].

ويذكر هنتنغتون بأن نظاما عالما أساسه التنوع الحضاري أخذ في الإنبثاق هناك مجتمعات تتقاسم روابط ثقافية تتعاون مع بعضها البعض، كما أن دعاوي العالمية أو الإنسانية التي يطرحها الغرب تضعه بشكل متزايد في صراع مع الحضارات الأخرى، وبشكل أكثر خطورة مع الإسلام والصين، وعلى المستوى المحلي فإن حروب خط الصدع Faut Line Wars والتي تقع بشكل رئيسي بين المسلمين وغير المسلمين تولد الحشود التي تؤيدها دولة تشاطرها حضاراتها، والتهديد بتوسع حدود الصراع، وبالتالي تبذل الدول الكبرى جهودا من أجل إنهاء هذه الحروب.

---

[1] - الهيثي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، مرجع سابق، ص ص193-194.

[2] - عباس غالي الحديثي، **نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات** ، (الأردن:دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2004)، ص 69.

كما ذكر بأن إستمرار حياة الغرب يعتمد على الأمريكيين وهم يعيدون تأكيد هويتهم الغربية، وعلى سكان العالم الغربي وقد قبلوا حضارتهم على أنها متميزة وليست عالمية أو كونية، وقد إتحدوا لغرض تحديدها وحياتها ضد التحديات من المجتمع غير الغربي، أن تجنب حرب عالمية بين الحضارات يعتمد على قادة العالم لقبولهم وتعاونهم للحفاظ على الطابع المتعدد الحضارات للسياسة العالمية.[1]

ثم طرح منطوق نظريته القائل بأن المصدر الأساسي للصراعات هذا العالم الجديد لن يكون مصدرا أيديولوجيا أو إقتصاديا في المحل الأول, فالإنقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية والمصدر المسيطر سيكون مصدرا ثقافيا، وستظل الدول والأمم هي أقوى اللاعبين في الشؤون الدولية، ولكن الصراعات الأساسية في السياسات العالمية ستحدث بين أمم ومجموعات لها حضارات مختلفة، وسيطرة الصدام بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل، وسيكون الصراع بين الحضارات هو الرحلة الأخيرة في تطور الصراع في العالم الحديث، فلمدة قرن ونصف القرن بعد قيام النظام الدولي الحديث مع معاهدة و استفاليا كانت الصراعات في العالم الغربي تحدث أساسا بين الأمراء والأباطرة، والملوك المطلقين والملوك الدستوريين الذين يحاولون توسيع إداراتهم وجيوشهم وقوتهم الإقتصادية المركنتلية وأخيرا وهو العنصر الأهم الأخير الأراضي التي يحكمونها.

وخلال هذه العملية أقاموا الدول والأمم Nation States وبدءا من الثورة الفرنسية، أصبحت الخطوط الأساسية للصراع بين الأمم وليس الأمراء وإستمر نمط القرن التاسع عشر هذا حتى نهاية الحرب العالمية الأول.ثم تحول الصراع بين الأمم نتيجة للثورة الفرنسية وردود الفعل تجاهها، إلى صراع بين الإيديولوجيات أولا بين الشيوعية والفاشية /النازية، والديمقراطية الليبيرالية، ثم بين الشيوعية والديمقراطية الليبرالية، ثم بين الشيوعية والديمقراطية الليبرالية، وخلال الحرب الباردة أصبح هذا الصراع الأخير مجسدا في الصراع بين الدولتين العظيمتين...و حدد كل منهما هويته حيث أيديولوجية.

خلال الحرب الباردة كان العالم منقسما إلى العالم الأول والثاني والثالث ولم تعد هذه الإنقسامات ذات معنى والأجدى حاليا ليس تصنيف البلدان في مجموعات من حيث نظمها السياسية أو الإقتصادية أو من حيث مستوى تطورها الإقتصادي، وإنما من حيث ثقافتها وحضارتها.

[1] -الحديثي ,مرجع سابق، ص 71.

فعلى المستوى الجزئي Micro-Level تتصارع المجموعات المتجاورة على إمتداد خطوط التقسيم (الصدع)Faultling بين الحضارات بصورة عينية –عادة –على السيطرة على أراضي بعضها البعض.

وعلى المستوى الكلي Mecrol-Levelتتنافس دول من الحضارات مختلفة على القوة العسكرية و الإقتصادية النسبية، وتتصارع على السيطرة على المؤسسات الدولية والأطراف الثالثة، وتتنافس على الترويج قيمها الدينية والسياسية الخاصة[1].

[1]-الحديثي ,مرجع سابق، ص 80.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما قمنا به من دراسة في الفصل الأول والمرتبط بالجانب المفاهيمي والنظري يمكن التأكيد على العديد من النقاط:

- إن التوازن الإستراتيجي يعد أحد الظواهر التي تحظى بإهتمام الباحثين والمتخصصين في الدراسات الدولية بشكل عام والإستراتيجية بشكل خاص.
- إن مفهوم الشرق الأوسط يصعب ضبطه وتحديده بشكل دائم، وهو ما أثبتته التغيرات في المفهوم عبر مختلف المراحل التاريخية، بحيث أن هذا المصطلح ظل يخضع لتوجهات ومصالح القوة المهيمنة في كل مرحلة تاريخية.
- إن كل نظرية أو طرح في العلاقات الدولية التي إستخدمناها لتحليل التوازن الإستراتيجي بين القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط لها نظرتها الخاصة في تفسير هذا التوازن إنطلاقا من فرضياتها ومنطلقاتها الخاصة بها، وبذلك فإنه لا يمكننا القول بأن هناك نظرية واحدة يمكن الإعتماد عليها لتقديم تفسير شامل ونهائي للتوازن الإستراتيجي على إعتبار أن هناك العديد من المحددات والضوابط التي تتحكم في التوجهات كل دولة تتطلب وجود أكثر من طرح ونظرية لتفسيرها.

الفصل الثاني:

المكانة الجيوإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

تمهيد:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق في العالم نظرا للأهمية الجيوإستراتيجية لموقعها الجغرافي حيث تستحوذ على العديد من المنافذ البرية والبحرية إضافة إلى أنها من أكثر مناطق العالم وفرة بالنفط والمعادن والغاز الطبيعي كل هذه الخصائص جعلتها محط للعديد من الأنظار، وأصبح الإستيلاء عليه بمثابة إمتلاك العالم ومنه كان للمنطقة أهمية جيوسياسية كبرى وهذا ما جعل قوى إقليمية وأخرى دولية تسعى لبسط سيطرتها على الشرق الأوسط، لهذا سعت القوى الإقليمية الأبرز في المنطقة وهي السعودية وإيران، تركيا، إلى وضع سياسات وإستراتيجيات للقيام بالدور الأكبر على الساحة الإقليمية ومن جهة أخرى سعت القوى الكبرى في العالم والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والإتحاد الأوربي إلى توجيه إهتمامها نحو منطقة الشرق الأوسط وسعت للسيطرة عليه ومنه تحقيق مصالحها الإستراتيجية فيها، وهذا من خلال تبني العديد من الإستراتيجيات للعب العديد من الأدوار والتأثير في القضايا والمواضيع الحساسة داخل المنطقة.

وفي هذا الفصل سوف نوضح الأهمية الجيوإستراتيجية العالمية لمنطقة الشرق الأوسط من خلال التطرق للأهمية الجغرافية والإقتصادية والحضارية للمنطقة، وكذلك سوف نتعرض لأهم القوى الإقليمية و الدولية المؤثرة داخل الشرق الأوسط.

المبحث الأول: أهمية القوة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط

تقع منطقة الشرق الأوسط في منطقة مهمة حضاريا وأمنيا وسياسيا وإقتصاديا،وبموجبها أصبحت ذات أهمية جيوإستراتيجية نظرا لدور هذه المنطقة في حركة السياسة العالمية تأثيرا وتأثرا بحكم ما يميزها من خصائص،وعليه سوف تعالج هذه الدراسة الأهمية جيوإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط والتي تتبع من الأهمية الجغرافية والحضارية للمنطقة وخاصة الأهمية الإقتصادية.

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية

الشرق الأوسط وفق حدوده الجغرافية يمتد في مساحة سبعة ملايين ومائتي ألف كلم^2 ويشتمل نحو 240 مليون نسمة[1]، وتحتل منطقة الشرق الأوسط همزة وصل بين جنوب وشرق آسيا وبين أوربا والأمريكيتين[2]، كما أن موقعها الجغرافي المتميز والمتحكم في العديد من البحار (البحر الأحمر، شواطئ البحر المتوسط)، والمضائق (مضيق المندب، جبل طارق، البوسفور، الدردنيل، وقناة السويس)، بالإضافة إلى مضيق هرمز[3] كما تحتوي المنطقة على عدة أنهار كبرى كالنيل، الفرات، العاص، الليطاني، دجلة والأردن، هذه الأنهار تشترك فيها عدد من الدول لكل منها إستراتيجيته وطموحاته السياسية ومشاريعه المائية، وتتخلل المنطقة صحاري باردة في الشمال والشمال الشرقي وتغطي مساحات واسعة، يتميز الصيف في أغلب مناطق الشرق الأوسط بحرارة مرتفعة تصل إلى (40-50) درجة مئوية، ويتميز الشتاء بمناخ جاف وطويل وصيف حار قاري، حيث تتوزع الصحاري في الجنوب الشرقي وهي جزء من الصحاري المدارية المعتمدة حول خطي عرض (20-25) درجة شمال خط الإستواء، حيث تصل درجة الحرارة فيها إلى (50) درجة مئوية ولا تتعدى الإمطار (250 ملم) سنويا، تتركز الأراضي الزراعية والمساحات الخصبة السهلة في الجزء المعروف بالهلال الخصيب، حيث ينقسم إلى جزأين غربي يمتد عبر البقاع ومجرى نهر العاصي نحو الشمال ويتميز بالأمطار، والجزء الشرقي منه سيطر عليه الجفاف، وتخترقه الأنهار الكبرى مشكلة الواحات، يمتاز الهلال الخصيب بتنوع بيئي غني وتضاريس ممتدة، ويتمتع بتعدد الأقاليم المناخية بين المتوسطية البحرية والجبلية والجافة الباردة والجافة الحارة[4].

---

[1] - حامد عبد العزيز محمد النوري، **أثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة لمنطقة الشرق الأوسط 1945-1990**، رسالة ماجستير، (جامعة الخرطوم: كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2006)، ص 50.

[2] - السليحات، مرجع سابق، ص 35.

[3] - العفيفي، مرجع سابق، ص 46.

[4] - النوري، مرجع سابق، ص 51.

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط من المناطق المؤثرة في التوازن العالمي بموقعها الجغرافي الذي جعلها في حيز قانون التداخل والتعارض، وذلك جعلها ذات أهمية شديدة في المصالح الدولية[1].

في داخل الشرق الأوسط (الكبير) مثلث صغير، لكنه يحتل قلب الشرق الأوسط بصفاته المكانية، وسماته الطبيعية والحضارية، وقاعدة المثلث القلب هذا تمتد في شمال البحر العربي إلى جزيرة سقطرة، بحذا الساحل الجنوبي للجزيرة العربية، مشتملا على خليجي عمان وعدن، والخليج العربي والبحر الأحمر، ويمتد ضلعه الأيمن مع جبال زاجروس موازيا للساحل الإيراني على خليجي عمان والعربي، ومكملا سيره مع جبال كردستان وبموازاة الحدود العراقية الإيرانية، ثم يخترق هضبة الأناضول في إتجاه الشمال الغربي إلى أن نجد رأس المثلث في منطقة المضايق التركية –البسفور والدردنيل أما الضلع الأيسر للمثلث فيمتد من خليج عدن مشتملا على شمال الصومال وكل البحر الأحمر ووادي النيل ودلتاه في مصر، ويعبر البحر المتوسط وبحر إيجه ليلتقي برأس المثلث في تركيا الأوربية[2].

ضلت منطقة الشرق الأوسط في صراع بين الطرفين القطبيين، وظلت محصورة بين شقي الرحى، لتنازعها هذه مرة وتلك مرة أخرى، ومن هنا إتضحت حساسية موقعها الأوسط، ولا مفر لها من التبعية لقوى البر أو البحر[3].

المطلب الثاني: الأهمية الإقتصادية

يعتبر الشرق الأوسط من أكثر بقاع العالم أهمية نظرا لما تمثله من إلتقاء للمصالح الحيوية للدول الكبرى في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد إزدادت حيويته في بداية القرن العشرين بعد إكتشاف النفط في إيران، إذ يمثل النفط عماد الإقتصاد الدولي وعصب الحياة والتقدم التكنولوجي للدول الكبرى، لذا أصبح الشرق الأوسط أغنى بقاع العالم وفرة بالنفط والمعادن والغاز الطبيعي، كما تمثل سوقا إقتصادية هائلة بالنسبة للدول الصناعية[4].

إن غاز ونفط الشرق الأوسط بشكل حجمه ثلثي إحتياطات النفط العالمية، ويتميز بإنخفاض تكاليف إنتاجه نظرا لإرتفاع معدلات الإنتاج وقلة عمق الآبار، وإرتفاع نسبة النجاح في إكتشافه كما يمتاز أيضا بإنتاج خامات خفيفة ومتوسطة وثقيلة[5].

---

[1] - العفيفي، مرجع سابق، ص 12.

[2] - رياض، مرجع سابق، ص 229.

[3] - جمال حمدان، **إستراتيجية الاستعمار والتحرير**، (بيروت: دار الشروق، 1983)، ص 23.

[4] - النوري، مرجع سابق، ص 54.

[5] - كوثر زيارة، **التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط 2002-2015**، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)، ص 17.

من أبرز العوامل الإقتصادية في الشرق الأوسط نجد[1]:

أ-العامل النفطي:

الذي له دور أساسي في إحتلال الشرق الأوسط دورا إقتصاديا مكملا للإقتصاد العالمي، بمعنى أن المنطقة أصبحت مرتبطة إرتباط عضويا بالإقتصاديات الغربية لا يمكن الإستغناء عنها بأي شكل من الأشكال، حتى لو أدى إلى إستخدام القوة وإشعال الحرب.

لذلك أصبح الشرق الأوسط محط أنظار الدول قائدة النظام العالمي[2].

ب- التجارة:

إن خصم التبادل التجاري في الشرق الأوسط متدني جدا، إذ لا يشكل سوى 6% من كل التجارة العالمية ومعظم بلدان الشرق الأوسط تتعامل تجاريا مع بلدان خارج المنطقة وتوصلت إلى إتفاقيات تفضيلية مع أطراف بعيدة جدا بدلا من جيرانها.

ونتيجة لذلك أصبحت الحواجز الجمركية والغير جمركية هي الشيء المعتاد، فيما تزال التجارة عبر الحدود شيئا نادرا، ويمكن لمجموعة الثمانية أن تنشئ مبادرة جديدة مصممة.

لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط تتألف من:

1- الإنضمام: التنفيذ على صعيد منطقة التجارة الدولية وتسهيل التجارة يمكن لمجموعة الثمانية أن تزيد تركيزها على إنضمام البلدان في المنطقة إلى منطقة التجارة الدولية ستتضمن برامج محددة للمساعدة التقنية.

2- المناطق التجارية: التركيز على تحسين التبادل في المنطقة والممارسات المتعلقة بالرسوم الجمركية وتنتج هذه المنطقة مجموعة متنوعة من الخدمات لدعم النشاط التجاري للقطاع الخاص والصلات بين المشاريع الخاصة بما في ذلك التسوق.

---

[1] - رانيا حسناوي، منى رزق الله، **السياسة الأمنية التركية اتجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2002-2015**، مذكرة ماستر غير منشورة ، (جامعة العربي التبسي تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016)، ص 42.

[2] - محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص 500.

3- الأرصدة النقدية: مما لا شك فيه أن الحظر البترولي إبان حرب أكتوبر 1973، وما تبعه من إرتفاع هائل في أسعار البترول خلال السبعينات، قد أدى إلى تضخم ثروات الدول البترولية والتي تقع معظمها في منطقة الشرق الأوسط[1].

يمتاز الشرق الأوسط بصفة عامة بوفرة الموارد الطبيعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة وهو ما يعني بالضرورة وفرة عوامل الإنتاج الأساسية للصناعة[2].

المطلب الثالث:الأهمية الحضارية

تتميز منطقة الشرق الأوسط ببعدها الحضاري والتي عرفت نزولا للأديان السماوية فقد إحتضن الرسالات النبوية المختلفة منذ القديم، كما أنه أرض الحضارات والمتميزة والمتفوقة في حقب زمنية سلفت في العالم القديم والوسيط، حيث مر على منطقة الشرق الأوسط وتحديد أهم ركائزها العراق ومصر وسوريا والمملكة العربية السعودية حضارات كان لها أثرها "كالهيروغليفية المصرية والأبجدية الفينيقية والتشريعات البابلية "كشريعة حمورابي" وعلوم الحساب والجغرافيا والفلك وفنون العمارة العربية الإسلامية وغيرها من الإنجازات، كل هذا كان إنتاج حضاري إتسم بالطابع الغني والمتنوع لقرون طويلة، بالإضافة إلى الخصوصية التي ولدها التفاعل بين العروبة والإسلام[3]، حيث شكل عاملا من عوامل إستمرار وتفوق دول المنطقة في فترات سابقة من تاريخ الشرق الأوسط، خاصة في ظل الخلافة العثمانية، أين عرفت الحضارة الإسلامية أو ج قوتها وتوسعها ونشرها للدين الإسلامي في كل من أوروبا و آسيا وإفريقيا، إلا أن الإمبراطورية العثمانية المتدهورة مهدت الطريق أمام القوى الأوروبية الإستعمارية المهتمة بتأمين مناطق مختلفة والسيطرة على الوصول إلى آسيا ومواردها، وقد تأقلم تصور الغربيون مع الدعاية والتشهير بالعر ب وغيرهم من شعوب منطقة الشرق الأوسط والإسلام بشكل عام، وقد كان هذا بالأخص نتيجة الفترة الإستعمارية الأوروبية.فمنذ إتفاقية سيكس بيكو 1916 تشهد هذه المنطقة ساحات صراع فعلي بدأت بالسياسة الإستعمارية الممارسة البريطانية وفرنسة إلى جانب الصورة النمطية التي تكرست منذ ذلك الوقت كما أوضح ذلك إدوارد سعيد في مختلف كتاباته خاصة ضمن كتابه الإستشراق أين أشار إلى أن "تنبيه الغربيين إلى الخطر الذي يتهددهم والنابع من العالم الإسلامي الساخط والذي حسبهم خلقه الله غير

---

[1] - حسناوي، رزق الله، مرجع سابق، ص 62.

[2] - النوري، مرجع سابق، ص 55.

[3] - محمد مراد، **السياسة الأمريكية اتجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي**، (بيروت: دار المنهل اللبناني للطبع والنشر والتوزيع، 2009)، ص 147.

ديمقراطي وميالا للعنف...ضمن مجموعة من القوالب النمطية العنصرية المعادية للعرب والمسلمين"[1].بحيث ساعدت هذه القوالب النمطية في تقديم مبررات للتدخل ولضمان الإستقرار للمصالح النخبوية والغربية في المنطقة، وهي ذات النمطية الثقافية والعنصرية التي إتسع رواجها في العصر الحديث، خاصة نتيجة للهجمات الإرهابية ضد الولايات المتحدة في 11سبتمبر 2001 وما نتج عنها من حرب على الإرهاب فالواضح أن التأثير عل المنطقة وضع الغرب القادة العرب الفاسدين في مناصب السلطة وتم بالمقابل تأييد إسقاط تلك التي لا تعتبر مواتية مع مصالحهم، وقد ساعد هذا أيضا على إبقاء شعوب المنطقة في وضع حرج مقابل العسكرة والسلطة والثروة الشخصية للنخب الحاكمة على حساب عامة الشعب[2]، ولا تزال دول منطقة الشرق الأوسط تشهد صراعات كبيرة "يرجع إلى أن هذه المنطقة تشكل خط تقاطع لتأثير عدة أقاليم تربط ما بين آسيا وإفريقيا و أوروبا أين تتقاطع فيها عدة خطوط جيو-سياسية وجيو-ثقافية وجيو-إقتصادية[3]، وهو ما يجعل منطقة الشرق الأوسط حافلة بالصراعات الحدودية والدينية، وحتى الأثنية والعقائدية والمذهبية، بالإضافة إلى الأطماع الغربية وعلى رأسها الأطماع الأمريكية في موارد المنطقة والتي زادت من حدة الصدام و اللاإستقرار في المنطقة و إنعكست بشكل سلبي على شعوب المنطقة.

المبحث الثاني: طبيعة السياسات في الشرق الأوسط

يعتبر إقليم الشرق الأوسط من أهم الأقاليم في العالم، وهو ما جعل مجموعة من الدول ذات الوزن الإقليمي الملحوظ داخل المنطقة والتي تشكل قوى إقليمية لها مركزها وثقلها، توجه إهتمامها للقيام بدور فعال وبارز داخل المنطقة والسعي وراء الحصول على مركز الريادة، وهو ما تجلى في الواقع عن شكل إستراتيجيات وسياسات تبنتها هذه القوى لتحقيق مصالحها، ومن أبرز هذه السياسات نجد سياسات إقليمية كالسعودية وتركيا وإيران وأخرى سياسات دولية كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا والتي كان لها أثر بارز داخل الشرق الأوسط وهو ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

---

[1]- إدوارد سعيد، **الإستشراق المفاهيم الغربية للشرق**، ترجمة: محمد عتابي، (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2006)، ص ص 519-520.

[2] - Anup Shah ,Middle East ,December 06 ,2011 ،in: http://www.globalissues.org/issue/103/middle-east.

[3] - احمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، (الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة العربية للدراسات، 2010)، ص ص 40-41.

المطلب الأول: السياسات الإقليمية في الشرق الأوسط

الفرع الأول: السياسة الإقليمية للسعودية في الشرق الأوسط

إن السياسة الخارجية لأي دولة في العالم تتحدد بمدى قدرة صانعي هذه السياسة على تحقيق الإستفادة القصوى من الفرص التي يوفرها وضعها المحلي والظروف الإقليمية والدولية المحيطة بها لتحقيق أكبر المكاسب التي تصب في موقعها ونفوذها على المستوى الدولي، وقدرتها على التغلب على القيود التي تفرضها عوامل مختلفة وتحييدها لإكتساب هامش واسع في المناورة والحركة البحرية[1]، وسياسة المملكة الخارجية التي تعد الإطار العام الذي تتحرك فيه المملكة على الصعيدين الإقليمي والدولي، تلتزم بعدة مبادئ وثوابت ناتجة عن معطيات جغرافية وتاريخية ودينية وإقتصادية وأمنية وسياسية تجعل من مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية[2]، وتعزيز العلاقات مع دول الخليج والجزيرة العربية ودعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية، هي المبادئ الأبرز في التحركات الدبلوماسية الخارجية للمملكة [3].

و تشمل السياسة الخارجية السعودية أربع دوائر رئيسية هي الدائرة الخليجية ثم العربية ثم الإسلامية وأخيرا الدائرة الدولية، ولكل دائرة من تلك الدوائر مبادئ حاكمة و آليات معينة ترتكز إليها المملكة بما يخدم مصلحتها الوطنية في المقام الأول ثم المصالح العربية والإسلامية ثانيا، ولا تخرج هذه المبادئ وتلك الآليات عن الإطار الأكبر الذي رسمتها لها منذ نشأتها عام 1932حتى الآن لخطها السياسي على الصعيد الخارجي[4].

وتعتمد المملكة العربية السعودية في سياستها الخارجية على دعم الإستقرار السياسي والأمن الإقتصادي للمنطقة، وكانت المملكة ولا تزال حريصة، على وجود علاقات متينة مع جيرانها مع الإحتفاظ بعلاقاتها الوثيقة مع حلفائها على الصعيد الدولي، إلا أن الأحداث التي صاحبت الثورات العربية تضع الجميع أمام تحديات جديدة سواء على مستوى الشرق الأوسط أو على مستوى العالم بأسره.

---

[1] - خالد حنفي، **السياسة الخارجية السعودية**، مجلة شؤون خليجية، ع3 ، (لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 1999)، ص 30.

[2] - جاسم الحريري، **السياسة الخارجية السعودية**، مجلة شؤون الشرق الأوسط، ع 129، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2008)، ص 145.

[3] - الملك سعود، **التوجهات السعودية لاستعادة الأمن في الخليج** ، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية، 2008)، ص 63.

[4] - الملك سعود، مرجع سابق، ص 63.

إتخذت المملكة السعودية على مدى العقود القليلة الماضية مكانة عالمية بارزة، وأهمية كبرى، لذا قادت المملكة جهود تحسين أمن الخليج والمضي قدما في مبادرة الإتحاد الخليجي. كما طرحت مبادرة السلام العربية كأساس للتسوية النهائية بين فلسطين والإسرائيليين التي من شأنها أن تفرض سلاما دائما بين إسرائيل والعالمين العربي والإسلامي، ويقود السعوديين تحالفا مع الدول التي لديها ميول وتوجهات مشتركة في محاولة منها لإزاحة نظام الأسد في دمشق ووضع حد للكارثة الإنسانية التي يعاني منها الشعب السوري وترمي المملكة بثقلها بقوة من خلال مشاركتها في الأحداث في مصر واليمن ولبنان والأردن والبحرين لدعم القوى المعتدلة.[1]

كذلك قامت بإعادة موضعة علاقات القوة في العالم العربي لإستعادة دور السعودية كزعيم إقليمي، بالنسبة إلى اليمن كانت السعودية إزاءه متفاوتة في الحقبة التي أدت إلى التمرد الحوثي الذي بدأ في أيلول 2014، فأقنية التواصل بين السعودية والحوثيين كانت مفتوحة، ولو بصورة غير مباشرة، بيد أن الموقف السعودي المعلن كان يشدد على أن الحوثيين مطية خطرة بين أيدي إيران، فقد بدأت إيران تقيم علاقات وثيقة بين الحوثيين بعد إن أنصتت إلى ردود فعلهم على الإتهامات السعودية لهم، وذلك في سياق محاولاتها لزيادة دورها في العالم العربي، وكان تطوير هذه العلاقات على الرغم من أن الحوثيين لا ينتمون إلى المذهب الإثني عشر الشيعي ولا يقيمون علاقات عميقة وإيديولوجية مع إيران، كما هو الحال مع حزب الله اللبناني، وبالتالي كانت العلاقات الإيرانية الحوثية تحالفا مفيدا لكلا هذين الطرفين الذين إغتنما فرصة تراجع الدور الإقليمي السعودي خلال السنوات القليلة الماضية.

لقد أثار تمرد الحوثيين وتمددهم السريع باتجاه الجنوب قلق السعودية، لأنها إعتبرت أن هذا كان مؤشرا على تصاعد الطموحات الإيرانية والحوثية في آن واحد وهكذا وبدلا من أن تنظر السعودية إلى الحوثيين على أنهم قوة يمكن تحملها في الشمال، إعتبرتهم يشكلون تهديدا كبيرا لمصالحها، فإندفعت إلى العمل من خلال تشكيل تحالف عربي –دولي يسعى إلى إستعادة اليمن، وجاء دعم الدول المتحالفة معها وفي مقدمتها مصر وباكستان، بالإضافة إلى مساندة دول غربية كالولايات المتحدة وفرنسا، للحملة العسكرية التي تقودها السعودية.[2]

[1] - سعود الفيصل، "**السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية، استمرار أم تغير**"، مجلة مسارات، د.ع، (نوفمبر 2013)، ص 03.

[2] - لينا الخطيب، "**الدور السعودي في الخليج والشرق الأوسط**"، في:www.alhayat.com، (28-04-2019).

الفرع الثاني: السياسة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط.

لقد قامت السياسة الخارجية التركية بعد تأسيس الجمهورية على أساس المحافظة على سلامة الكيان التركي الجديد المولود من رحم الدولة العثمانية وتجنب دوائر الصراع، ثم تطورت في الحرب الباردة خاصة بعد أن أصبحت عضوا في حلف الناتو لتجعل من تركيا دولة مواجهة ضد الخطر السوفياتي ومد نفوذه جنوبا، إلى أن تصبح بعد زوال هذا الخطر جسرا بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي أي جسرا بين أوربا الموحدة نحو آسيا والشرق الأوسط، وبعد إنهيار الإتحاد السوفياتي في مطلع تسعينيات القرن الماضي، بدأت تركيا عملية تقييم لدورها في ضوء موازين القوى الجديدة ومنذ ذلك الوقت أخذت تحدد دورها، وترسم سياستها الخارجية، إنطلاقا من قناعتها بأن لها دور مهما في الإستقرار في منطقة القوقاز ووسط آسيا، ومنطقة الشرق الأوسط.[1]

1- المصالح الإقتصادية التركية في الشرق الأوسط:

يحيط التشابك والتعقيد منظر العلاقات الإقتصادية التركية مع دول الشرق الأوسط بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص، وذلك نتيجة عوامل عديدة تتداخل فيما بينها وتبرز فيها بعض العوامل غير معنية بالجانب الإقتصادي، وفي مجال المصالح الإقتصادية التركية في الشرق الأوسط برزت عوامل تتعلق بالجانب التاريخي، وأخرى ضمن الجانب السياسي الإستراتيجي وثالثة تتعلق بالمحور الإجتماعي، وتؤكد الرؤية التركية لسياستها الإقليمية على أربعة مبادئ هي: تعزيز الإعتماد المتبادل بين إقتصاديات المنطقة، وضرورة تحقيق الأمن المشترك للمجتمع، وتغليب الحوار والآليات الدبلوماسية والسلمية في معالجة أزمات المنطقة والحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تأكيد التعايش الثقافي والتعددية.

وبموجب تلك المبادئ إتبعت تركيا سياسة شبه رأسمالية في علاقاتها الإقتصادية الخارجية مستفيدة من علاقاتها السياسية الإيجابية لتعظيم إستثماراتها وصادراتها في الشرق الأوسط، ونجحت تركيا في الإنتقال من علاقاتها الإقتصادية التي كانت تربطها معالأنظمة العربية الفردية، إلى التعامل مع أنظمة توازن الشعوب، معتمدة كذلك على علاقاتها و تحالفاتها السياسية الجديدة، ولازالت تركيا هي الأقدر على تطوير سياسات إقتصادية معقولة ومتماسكة في ظل التقلبات الشديدة التي شهدتها المنطقة.

[1]- فتيحة ليتيم، "**تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط**"، مجلة المفكر، ع5، (بدون سنة)، ص ص 210-224.

إن ما أحدثته الإستراتيجية الإقليمية التركية التي صاغها حزب العدالة والتنمية من نشاطات متصاعدة في علاقات تركيا الخارجية فإتجهت نحو الجنوب والشرق لتقيم علاقات جديدة وتنسج لها الدور الذي طالما طمحت إليه، وقد قامت التطورات الإقتصادية لحزب العدالة والتنمية التركي على أسس وخطوات الخصخصة تلك الخطوات التي أدت إلى خلق طبقة متدينة من رجال الأعمال الذين أطلق عليهم "البرجوازية المسلمة"، وقد أثرت هذه الطبقة في توجهات السياسة الخارجية التركية من خلال نظرتها إلى الشرق الأوسط كونه سوقا إقتصادية كبيرة يمكن أن تستوعب منتجات تركية ضخمة، ومن خلال هذه النظرة السائدة تجاه منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية تحديدا عقدت تركيا مجموعة من الإتفاقيات الموقعة في تركيا وكل من السلطة الفلسطينية وتونس عام 2005 والمغرب عام 2006 وسوريا ومصر عام 2007، ونظرت تركيا إلى أن أفضل طريق لتحقيق مصالحها الإقتصادية يتمثل في خيار التعاون العربي – التركي من خلال الربط بين الإشتراك في المشاريع الزراعية التركية ومشاريع الطاقة العربية.[1]

2- المشروع التركي تجاه الشرق الأوسط:

إن المشروع التركي في الشرق الأوسط قد تم بناؤه من قبل ما أطلق عليهم العثمانيون الجدد بسبب رؤيتهم للتاريخ العثماني بنظرة إيجابية على عكس العلمانية الكمالية، وعلى البعد الحضاري الإسلامي القائم على رؤية إستراتيجية جديدة لسياسة خارجية تركية تسعى إلى إستغلال الموقع الجيوبوليتيكي التركي بين آسيا وأوروبا، والعلاقات التاريخية التركية مع دول الجوار من أجل تحقيق المصالح التركية السياسية والإقتصادية والعسكرية في الشرق الأوسط من خلال تصغير المشكلات في علاقاتها مع دول الجوار، وبناء علاقات إيجابية مع جميع دول المنطقة من آسيا إلى أوروبا وإلى إفريقيا، والإنتقال من سياسة التبعية للغرب إلى سياسة خارجية نشطة ولعب دور فاعل في القضايا الإقليمية والدولية، وكان لهؤلاء العثمانيون الجدد رؤية في تحقيق مصالحهم في الشرق الأوسط عامة وفي العالم العربي خاصة، ومن خلال القوة الناعمة والإنفتاح على دول المنطقة لتحقيق المصالح الإقتصادية والسياسية والإستراتيجية بالإعتماد على الموقع الجيوبوليتيكي والعمق التاريخي[2].

[1] طايل يوسف عبد الله العدوان، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط، مذكرة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط : كلية الآداب والعلوم، 2013)، ص ص 115-116.

[2] - المرجع نفسه، ص 117.

والدور التركي في الشرق الأوسط يهدف إلى ترشيد التفاعلات الإقليمية، لأسباب ثلاثة أولهما أن تركيا تحتفظ بعلاقات قوية مع إسرائيل وفلسطين وثانيهما أن تركيا ترتبط بعلاقات طيبة مع سوريا وإيران إلى جانب مصر والسعودية وثالثهما أن السياسة التركية تتسم بوجه عام بالعقلانية.

ومنذ عام 2006 أدركت تركيا أن تحركها إتجاه لبنان يمنحها فرصة التدخل المباشر على خط إقليمي ساخن، يحمل لها فرصة العودة إلى الساحة الإقليمية، التي أهملتها لسنوات طويلة، ويمكنها من حل العديد من القضايا العالقة مع العديد من اللاعبين المحليين والإقليميين، كما يبدوا أن التحرك التركي تجاه غزة قد منحها فرصة الدخول على خط إقليمي ساخن آخر، لكن كل تلك التحركات التركية التي قامت بها تجاه العالمين العربي والإسلامي، لم تكن تجري بمعزل عن موافقة الولايات المتحدة أو التنسيق معها.

فيما أصبحت تركيا من الفاعلين المؤثرين في الأزمة السورية وما يمكن أن تؤول إليه هذه الأزمة في المستقبل من نتائج حسب طريقة تعامل هؤلاء الفاعلين مع تطورات الأزمة، كما أن لها دورا أيضا من خلال تدخلاتها المستمرة في الشأن العراقي التي ظهرت واضحة بعد سماحها لنائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي بالتواجد في أراضيها بعد مغادرته العراق بسبب مشكلات عديدة مع رئيس الحكومة العراقي نوري المالكي.[1]

3-موقف تركيا من الثورات العربية:

تبنت تركيا مداخل بدت مختلفة نسبيا في التعامل مع الثورات العربية فابتداء إلتزمت مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس ثم كان الموقف أكثر وضوحا في الحالة المصرية في دعوة النظام إلى إدخال إصلاحات والإستجابة لمطالب الشعب، ثم التحول بعد ذلك إلى نقد النظام علنا ومطالبته بالرحيل، فيما عاد تحولا نوعيا في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطني التركي وسابقة في العلاقات بين القوى الرئيسية في المنطقة.

ولكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظا بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، حيث عارض فرض العقوبات والتدخل العسكري بقيادة حلف الناتو وبدت أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط، وجاء الدور التركي أكثر حذرا في حالة البحرين، فرغم الجهود الدبلوماسية والإتصالات بقيادات البحرين والسعودية وإيران فإن الموقف التركي إكتفى بدعوة الأطراف كافة إلى ضبط النفس والدعوة إلى الإصلاح بشكل عام دون إنتقاد مباشر للنظام البحريني، وبالمثل تراجع الدور التركي في الحالة اليمنية، حيث تجنب التدخل المباشر وعبرت عن دعمها للمبادرة الخليجية

[1] - المرجع نفسه، ص ص 73-83.

لإنتقال السلطة ومعالجة الأزمة اليمنية وأخيرا أثبتت مدخلا مزدوجا في التعامل مع التطورات الأوضاع في سوريا يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة والتعاطف مع مطالب المحتجين من جهة أخرى مع تنشيط دور المجتمع المدني في إستضافة أنشطتهم على الأراضي التركية.[1]

الفرع الثالث: السياسة الإقليمية لإيران في الشرق الأوسط

يستحوذ الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط على إهتمام كبير من قبل الكثيرين، إذ يقر الجميع بدور إيراني إقليمي فاعل في هذه المنطقة، ولا ينحصر هذا الدور فقط في التأثير السياسي، وإنما يشمل أبعادا جيوبوليتيكية وإستراتيجية بالإضافة إلى الأبعاد الثقافية والدينية، ولقد لعبت إيران خلال فترة حكم الشاه الدور الإقليمي الأقوى في منطقة الشرق الأوسط، وكانت حليفا رئيسيا للولايات المتحدة، الأمر الذي سهل عليها تحقيق نفوذ ملموس خصوصا بعد جلاء القوات البريطانية في شبه الجزيرة العربية، وتوجه الإهتمام المركزي لسياسة إيران الخارجية منذ الستينيات نحو غرب آسيا في الخليج جنوبا والبلدان العربية غربا، وأفغانستان وباكستان.

وكانت إيران تبرر سياستها الخارجية آنذاك بحماية مصالح الأمن القومي الخاصة بها، وحماية مصالح تلك البلدان متحججة بضمان أمن خطوط نقل عبر الخليج، وبعد قيام الثورة الإسلامية طرأ تحول على علاقات إيران الدولية والإقليمية في المنطقة خاصة بعد تبدل سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران وإعتبارها عدوا بعد أن كانت حليفا، إلا أن إستراتيجية إيران في تحقيق سياستها الخارجية هي التي بقيت، فإيران لم تخفي رغبتها في السعي لتصبح القوة الإقليمية العظمى.[2]

1- مشروع إيران في الشرق الأوسط:

ظهرت بوادر المشروع الإيراني في الشرق الأوسط، وتحديدا في المنطقة العربية بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، عبر إطلاق شعار تصدير الثورة الذي كان مجرد بداية لعلاقة صعبة مع العرب تجاوزت مرحلة الإملاءات التي كان يمارسها نظام الشاه، كما أنها لم تقتصر عل تحريك النوازع القومية الفارسية ضد العرب، فأصبحت تعبر عن مزيج من السلطة الدينية والميراث القومي، وإدارة السيطرة والإستحواذ، والرغبة بالسيادة الإقليمية، والسعي للحصول على مكانة دولية بالقوة وإرادة الإرغام، لقد سعت إيران في مشروعها إلى إنتزاع دور إقليمي تراه إيران حقا لها، من يد الولايات المتحدة الأمريكية إذ تقدم إيران مثالا جديدا في نظام العلاقات الدولية

[1]- نظير محمود أمين، **"موقف تركيا من أحداث التغير في المنطقة العربية"**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع2، (2013)، ص ص 01-32.

[2]- سنية الحسيني، **"طبيعة الدور الإيراني في الشرق الأوسط"**، في:www.araa.ae، (24-04-2019).

بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي والمعسكر الإشتراكي عن كيفية إنتزاع دور القوة الإقليمية دون أن تستأصل طموحاتها بقوة عظمى، واللافت للنظر أن المشروع الإيراني قد حقق حتى الآن نجاحات واضحة في تثبيت حضوره على طول الخليج العربي وعرض شرق المتوسط، إذ إنطلقت سياسة إيران في الخليج من كونها قوة مركزية تطل على سواحله الشرقية، وتتحكم في ثرواته المائية وصادراته النفطية، وإيران تتفادى المجابهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتسعى لتطوير علاقاتها مع دول الخليج العربي، وقد ركزت إيران من ناحيتها على مقاومة السياسة الأمريكية في المنطقة من خلال محاولة عسكرة المجتمعات العربية "العراق، فلسطين، لبنان" وفرض الميليشيات التي تمولها داخل هذه الدول، وربط إستقرار هذه المجتمعات بقبولها دور إيران الإقليمي، بالإضافة لمواصلة التقدم في برنامجها النووي.[1]

لذلك ينظر قادة إيران إلى مشروعهم بجدية تامة من أجل دولتهم الإسلامية سواء كان هذا المشروع مرتبطا بالعقيدة أو بدواعي الأمن القومي أو برغبة التوسع وطموحات السيطرة الإقليمية، لقد تعرض المشروع الإيراني الرامي لتصدير الثورة إلى التقليص نتيجة الظروف الدولية والإقليمية، بغض النظر عن طبيعة المشروع، وذلك بدءا من الحرب العراقية الإيرانية التي دامت ثماني سنوات 1980-1988، وإنتهاء بالحرب الباردة وإنهيار القوة العالمية الثانية المجاورة لإيران 1991، مرورا بحرب الخليج الثانية 1991، ثم أحداث الحادي عشر من أيلول 2002، وإحتلال العراق عام 2003، وقد كان لهذه التغيرات في النظام الدولي والإقليمي أثر على إيران وذلك بفعل ما تعرض له موقعها الجيوإستراتيجية من أخطار عديدة فرض عليها أعباء تعزيز الأمن الداخلي والخارجي من خلال إجراء تحالفات إقليمية ودولية للإلتفاف حول محاولات الولايات المتحدة لعزل إيران وإسقاط نظام حكمها، فضلا عن ما وفرته الأوضاع الإقليمية الجديدة من فرصة لإيران كي تطرح بدائل للمشروع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، كما باتت إيران تسعى لإنتزاع إعتراف دولي بدورها الإقليمي المنفرد، وما يجدر ذكره أن المشروع الإيراني في الشرق الأوسط يهدف إلى إعادة طرح إيران كقوة إقليمية وأن هذا المشروع لا يمكن له تحقيق النجاح إلا بالهيمنة، هذه الهيمنة التي لا يكتفي بها الجانب العقدي، وإنما يهدف إلى تغيير الهوية عبر الإستحواذ، وكل هذه يتطلب التهديد وإتباع سياسة الحزم المبني على الردع القائم على بناء قدرات عسكرية تقليدية وصاروخية، وأخرى غير تقليدية ونووية، بمعاونة من بعض الأدوات المحلية في دول الشرق الأوسط.[2]

[1]- العدوان، مرجع سابق، ص ص 123-124.

[2]-العدوان ،مرجع سابق، ص 125.

2- الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط:[1]

- المصلحة القومية الإيرانية: تستثمر إيران الموقع الإستراتيجي والإقتصادي كأدوات في الحفاظ على مصالحها لأن الأدوات هي في الوقت ذاته أهداف، لأن الأدوات هي نفسها مصالح يشكل ناتجها الجمعي المصلحة القومية الصرفة.

- تعزيز قوة إيران وتأثيرها الإقليمي، وتستثمر فيها أيضا الأدوات.

- السيطرة والتأثير في المعابر المائية في الخليج.

- تقوم على الشيعية السياسية كإيديولوجيا وكأداة والتي تعود إلى أنواع من العلاقات مع الطوائف الشيعية المحيطة بإيران، وهي تستثمر أيضا في الروابط الطائفية والإثنية في الجوار، أو حيثما وجدت ما يتلاءم مع مصالحها.

- العداء للسياسة الأمريكية النابع من العناصر السابقة، والذي كان يستند إلى موقف مجاهد ضد سياسات الولايات المتحدة (كقوة إستكبار عالمية)، وصار يستند مؤخرا إلى رغبة إيرانية في أن تحترم سيادتها ونظامها، وفي أن يحترم قرارها السياسي وموقعها الإقليمي.

3-موقف إيران من الثورات العربية:

في سياق يخص الثورات الشعبية في تونس ومصر واليمن يمكن قراءة المعالم التالية في المواقف الرسمية الإيرانية:

-التأكيد على أن الثورات العربية هي بوادر نهضة إسلامية، مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية.

-التبشير بالأسلوب الإيراني للثورة من خلال الدعوة إلى النظام "شعبي على أساس الدين"، على الطريقة الإيرانية، ومناشدة "رجال الدين" في مصر للقيام بدور نموذجي من خلال إستخدام المساجد لترديد الشعارات التي يرددها الشعب في الشارع، حسب قول القائد الأعلى للثورة (علي خامينئي).

-إضفاء طابع إيديولوجي على الثورات واعتبارها ثورة على تبعية الحكام للغرب، وذلك من خلال التركيز على مواقف الأنظمة في الدول التي إجتاحتها الثورات تجاه الغرب وإسرائيل، وتخليها عن دعم القضية الفلسطينية، ويبدو ذلك واضحا في وصف القائد الأعلى (خامنئي) الرئيس المخلوع حسين مبارك بأنه كان خادما مطيعا للأمريكيين وإسرائيل خلال ثلاثين عاما.

[1]- عزمي بشارة، محجوب الزويري،**العرب وا يران :مراجعة في التاريخ والسياسة** ، (بيروت: المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، 2012)، ص 10.

أما فيما يخص الموقف الإيراني من الإنتفاضة السورية فلقد إتخذت إيران وتيارها المحافظ موقفا مؤيدا للنظام السوري في مواجهة الإنتفاضة الشعبية في سورية، منذ إنطلاقها في 18 آذار 2011 وظهر التأييد من خلال التبني الكامل للرواية الرسمية السورية للأحداث، ووصف الإنتفاضة السورية بالمؤامرة الأجنبية من قبل الصهاينة والغرب.[1]

إن الموقف الإيراني من الإنتفاضة السورية لم يكن مفاجئا، بسبب طبيعة العلاقات الإستراتيجية بين سورية وإيران منذ قيام الثورة الإسلامية في العام 1979، ولأن سقوط أو إضعاف النظام السوري سيشكل تداعيات سلبية على النفوذ الإيراني في لبنان والمنطقة بإعتبار سورية البوابة الجيوسياسية لهذا النفوذ.[2]

المطلب الثاني: السياسات الدولية في الشرق الأوسط

الفرع الأول: السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط

1 - أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

تكمن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط في توافر المزايا العديدة والفريدة التي تتمتع بها، وأهمها الناحيتان الجيوإستراتيجية، والجيوإقتصادية، وإلى جانب ذلك فهي من المناطق التي كانت محور الصراع بين قوى العالم الرئيسية بسبب الموقع الجغرافي الهام والموارد المادية المتنوعة، وبخاصة النفط.[3]

منطقة الشرق الأوسط لم تشهد إستقرار منذ أمد بعيد إلا أن حلم الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة عليه برز بوضو ح على لسان الخارجية الأمريكي الأسبق "هنري كسنجر" في كتابه الذي حمل عنوان الدبلوماسية، عندما قال: "ففي الشرق المعقد كما رآه الجنرال ديغول يتقدم الأمريكيون أكثر من أي مكان آخر من العالم بفكرة واضحة، مفادها السيطرة على الوضع، فهناك مصالحهم الإقتصادية والإستراتيجية التي تتعدى أهميتها الهائلة التصورات كلها".[4]

وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن ترك المنطقة على ما هي عليه سيتسبب بإنتشار الإرهاب في العالم وإلحاق الضرر بالولايات المتحدة الأمريكية والغرب، من أجل كل ذلك يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية

---

[1] -فراس أبو هلال،" **إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات**"، في:www.dohainstitute.org،(24-04-2019).

[2] - المرجع نفسه.

[3] - أحمد علي خرسة، **تأثيرالمصالح الاقتصادية الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حتى 2011 العراق أنموذجا**، مذكرة ماجستير، (جامعة دمشق: كلية العلوم السياسية)، ص 63.

[4] - محمد علي حوات، **مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي** ، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، ص ص 84- 85.

إحكام السيطرة والهيمنة الأمريكية عليها، ولا يكفي ضرب قواعد الإرهابيين المحتملة بل إن الشرق الأوسط هو ساحة الحرب الأمريكية القادمة.[1]

2 - التصورات الأمريكية الشرق أوسطية:

تنبع التصورات الأمريكية للمنطقة من خلفية وحقيقة المصالح التي تحكمها أهداف وإستراتيجيات وضغوط بموجب دراسات وخطط دقيقة منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية وإبان إدارة الرئيس "هاري ترومان" بهدف إبعاد الإتحاد السوفياتي ومنع إقترابه من منابع النفط في دول الخليج العربي، والحلول ولو تدريجيا محل القوتين الإستعماريتين الأوربيين في منطقة الشرق الأوسط (فرنسا، بريطانيا)، في محاولة لإحكام السيطرة الكاملة على كل المنطقة من خلال وضع وتطوير الوسائل والآليات المناسبة لإستخدامها في التعامل مع المعطيات السائدة في المنطقة، مع التركيز على عدم إحداث أي تغيير في المواقف والوسائل التي قد تؤدي إلى المساس بالثوابت الأساسية في السياسة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية مهما تغيرت الإدارات وتعاقب الرؤساء، والتي يمكن تلخيصها كالآتي:

- منع أي إقتراب لأي قوى من داخل المنطقة أو من خارجها من منابع النفط في دول الخليج العربي بإعتبارها منطقة القلب للمصالح الأمريكية.

- ضمان إستمرار تدفق النفط بأسعار رخيصة والتحكم فيه وإستخدمه كوسيلة ضغط على الدول الصاعدة إقتصاديا مثل ألمانيا واليابان والتي أصبحت أخيرا تدخل في منافسة شديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية في المجالات التجارية والإقتصادية والتكنولوجية.

- السيطرة على الممرات البحرية والموقع الإستراتيجي من خلال الأساطيل المتواجدة في الخليج العربي والبحر المتوسط والقواعد العسكرية في المنطقة وفي المحيط الهندي.

- ضمان أمن إسرائيل والمحافظة على تفوقها النوعي في الأسلحة التقليدية ودعم وتطوير ترسانتها النووية بإعتبارها القاعدة العسكرية المتقدمة في قلب الوطن العربي.

- حماية بعض الأنظمة العربية وضمان إستمرارها لخدمة المصالح الأمريكية من خلال أدوار توكل إليها في حالة الضرورة.[2]

[1]- صفاء عبد الوهاب، "**الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط**"، مجلة شؤون عربية، ع 172، (2017).

[2]- الكعكي، مرجع سابق، ص ص 161- 162.

نرى أن تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع منطقة الشرق الأوسط يسير وفق حاجات مصالحها التي تقتضي فرض واقع الإستقرار في المنطقة، فمثلما كان التوتر الدائم في هذه المنطقة أحد متطلبات الحرب الباردة مع الإتحاد السوفياتي، فإن الإستقرار في منطقة الشرق الأوسط في هذه المرحلة أحد المتطلبات الأساسية لمصلحة أمريكا من أجل تكريس قدرتها في الهيمنة والإنتصار على العالم وفرض شروطها على حلفائها الأساسيين في أوربا واليابان.[1]

وعلى أي حال، فمنذ منتصف الأربعينيات بدأت أهمية الشرق الأوسط تتصاعد في تصريحات الرئاسة الأمريكية أو وزراء الخارجية الأمريكية، وهذا ما أوضحته "جون فوستر دلاس" وزير الخارجية الأمريكية في سنة 1953 حينما أذاع مشروعه في ضرورة حماية أمن المنطقة، وهذا ما أكده مبدأ "إزنهاور" 1957 وأفكار "جون كينيدي" عن الأهمية القصوى للشرق الأوسط للولايات المتحدة 1960، وإهتمام الرئيس "نيكسون" 1983 وكذلك إهتمام الرئيس "جيمي كارتر" بقضايا الشرق الأوسط، وهذا الإهتمام الذي تولدت عنه إتفاقية كامب ديفيد 1987 والتي أصبحت واشنطن بموجبها شريكا كاملا في المنطقة حسب زعمها، وقد أكد "سايروس فاس" وزير الخارجية الأمريكي هذا الإهتمام بعد الوجود السوفياتي في أفغانستان في 1980 وكذا مبدأ الرئيس رونالد ريغان الإجماع الإستراتيجي مع دول المنطقة ضد الخطر الشيوعي.[2]

3 - أهم المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط:

لدراسة هذا العنصر بطريقة صحيحة ممنهجة يمكن أن نقسمه إلى مرحلتين خلال الحرب الباردة وبعد الحرب الباردة.

أ - خلال مرحلة الحرب الباردة:

لقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في الدعوة إلى عقد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط في سنة 1990 في مدريد، حضرته أطراف الصراع العربي - الإسرائيلي، وإستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أخذ زمام المبادرة لطرح رؤيتها لتكريس نظام يعزز من هيمنتها ومصالحها الإستراتيجية مع حليفها الإستراتيجي في المنطقة (إسرائيل)، لذا جاء المشروع الشرق أوسطي قائما على تحقيق مصالح إستراتيجية بالنسبة لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية إذ جاء هذا المشروع من بناء أفكار "شمعون بيريز" رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك ودعمته وباركته الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أهم إستراتيجيتها آنذاك كما يلي:

---

[1] - الدلابيح، مرجع سابق، ص ص 26-28.

[2] - خرسة، مرجع سابق، ص 87.

- الإحتفاظ بتوازن إقليمي مناسب للمصالح الأمريكية، وذلك عبر بناء توازن القوى في مصلحة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الإقليميين.

- السيطرة على إنتشار أسلحة الدمار الشامل.

- حماية المصالح الإقتصادية التجارية التي تتعلق بتدفق النفط، وضمان السيطرة الأمريكية على عمليات إستخراجه ونقله وتسعيره.

- حماية إسرائيل وضمان تفوقها العسكري الإقليمي في مواجهة الدول العربية مجتمعة من منطلق أنها الحليف الوحيد الذي يمكن الإعتماد عليه.

ب - بعد نهاية الحرب الباردة:

بإنتهاء الحرب الباردة ظهر هناك تصور بأن مكانة إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية قد تتراجع بسبب إنتهاء الحاجة للدور الذي كانت إسرائيل تمارسه في المنطقة زمن الحرب الباردة. لكن ما حدث هو العكس، فقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعد تحالفا مع إسرائيل كضمانة لمساعدتها في حماية أمن الخليج، ومواجهة التهديد الإيراني، ومواجهة الحركات الإسلامية المتطرفة في نظرها، وفي إطار المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف تبنت الولايات المتحدة الأمريكية الخط الإستراتيجي الإسرائيلي الذي يسعى إلى دفع عملية التعاون الإقتصادي الإقليمي والإسراع فيها مقابل إبطاء عملية التسوية السياسية الإقليمية، لذلك ظهرت إستراتيجيات جديدة في المنطقة تشمل:

- تحقيق تسوية سليمة في الشرق الأوسط بين الجانب العربي والإسرائيلي تمهيدا للتعايش ونشر الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان بالمنطقة، مع إستمرار مكافحة الإرهاب والتطرف وتقليص فرص إندلا ع الصراعات والنزاعات الإقليمية على الموارد.

- دعم الإستقرار في أجنحة الشرق الأوسط، لا سيما في منطقة القوقاز، وذلك لمنع إنتشار عدم الإستقرار في هذه المناطق إلى دول حليفة منها تركيا.[1]

- تفضيل الترتيبات الأمنية الثنائية، فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي كل على حدة والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا الإتحادية، بما ينطوي عليه ذلك من الإبتعاد عن صيغ الأمن الجماعي العربي.

- الحفاظ على وجود بحري أمريكي دائم في منطقة الخليج العربي، ليس هدفه فقط حماية المصالح المباشرة للولايات المتحدة وإنما للأعراب أيضا عن دعمها وحمايتها للنظم الصديقة في المنطقة.

[1]- الدلابيج، مرجع سابق، ص 30.

- تعطيل الوحدة العربية والوقوف ضد وحدة النظام العربي، وبصفة عامة العمل على تهميش مصالح العرب وأهدافهم وتطلعاتهم، إلا عندما تصب هذه الجوانب في وعاء السياسة الأمريكية العليا.[1]

تبين لنا من خلال ما ذكر أن التواجد الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط تحكمه العديد من المصالح أبرزها مصالحها الإقتصادية متمثلة في تأمين إحتياجاتها من الموارد الطاقوية والنفطية من المنطقة، على غرار السياسة الأمنية للإحتواء المزدوج للإنتشار الإيراني والجماعات الإرهابية في المنطقة.

الفرع الثاني: السياسة الروسية في الشرق الأوسط

يبدوا أن التطورات المتسارعة في العالم تعيد رسم خرائط العلاقات بين روسيا ومنطقة الشرق الأوسط، فلم يكن التاريخ أبدا مجرد مراحل إنتهت وطويت صفحاتها، لكنه يعود بقوة ليعيد نفسه ليقدر لدولة كبيرة مثل روسيا أن تعود لممارسة دورها المعتاد كإحدى القوى الدولية ذات الثقل في النظام الدولي، حيث باتت أحد العناصر الأساسية المشكلة لهذا النظام، وبالرغم من الخسائر التي أوقعت بها فإنها كسبت إستعادة قوية لمعظم الدور المفقود والمعتقد في ذلك النظام الدولي الذي لم يعد يطيق قوة واحدة تهيمن على مجرياته وقد وقعت منطقة الشرق الأوسط بما فيها من تطورات في القلب من هذا الدور.[2]

1 - الأهمية الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا:

إن دخول روسيا للمنطقة من جديد هو سياسة وقائية لمنع إندفاع إسلامي ووضع إمتدادات للصراعات الإقليمية من هذه المنطقة إلى المناطق الجنوبية "لكومنولث" الدول المستقلة، إذ تعتبر روسيا هذه المنطقة من المناطق المتاخمة لدول الإتحاد السوفياتي السابق التي تعتبرها روسيا مجالها الحيوي الإستراتيجي، وتخشى من إندلاع صراعات إقليمية قد تتطور لتصل إلى حدود روسيا نفسها، وترى أيضا بأن وجود نظام إقليمي مستقر قرب حدودها هو ضرورة ملحة لتحقيق أمن لحدودها الجنوبية في وجه التهديدات وهو تأكيد لمصلحتها الوطنية لذلك فقد سعت روسيا لتوثيق علاقاتها مع دول هذه المنطقة من خلال التعاون والتنسيق الأمني الذي سيساعد روسيا على مواجهة هذه التهديدات ومعالجة الأزمات التي تتعرض لها المنطقة وتؤثر بشكل مباشر على أمنها القومي.[3]

---

[1] - المرجع نفسه، ص 31.

[2] - باسم راشد، **المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**، (مصر: مكتبة الإسكندرية، 2013)، ص 8.

[3] - نجاة مدوخ، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا 2010-2014)**، مذكرة ماجستير، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)، ص 129.

ووفقا للعقيدة العسكرية الروسية الجديدة الصادرة في 26 ديسمبر 2014 والتي ركزت على أهم الأخطار الخارجية التي تهدد الأمني القومي الروسي، نذكر منها أبرز التهديدات التي ترتبط بمنطقة الشرق الأوسط، وهي تزايد التطرف والعمليات الإرهابية التي تهدد إستقرار روسيا وإنتشار أسلحة الدمار الشامل.

أما فيما يخص التعاون العسكري الروسي مع دول الشرق الأوسط فلقد تبنت الحكومة الروسية منذ الأزمة الإقتصادية التي مرت بها البلاد، سياسة تقوم على بيع الأسلحة والمعدات إلى كل من يستطيع دفع ثمنها، وأصبحت روسيا سوقا مفتوحا يبيع الأسلحة الفائضة عن الحاجة، ومن أجل زيادة القدرة على مواجهة المنافسين الغربيين فقد إتجهت إلى تأكيد وجودها في معارض السلاح في الشرق الأوسط.[1]

2 - موقف روسيا من الثورات العربية:

في بداية الثورة في تونس كان الإرتباك واضحا في أوساط الخارجية الروسية إتجاه ما يجري، وقد أعربت عن قلقها الشديد من التطورات الخارجية في تونس، وتجنبت تأييد التحركات الشعبية وتتماشى مع موقف العديد من الدول الكبرى، ولكن تطور الأحداث الغير متوقعة أحرجت الجميع مما أدى بالدول الكبرى إلى إعلان موقف مؤيد للثورة ولعل التوافق الروسي مع الغرب حول تأييد الثورة التونسية، وما نتج عنها جاء في سياق مرحلة من الإستقرار من روسيا من جهة ومن الغرب من جهة ثانية لا سيما بعد الإتفاق الذي حصل في نهاية عام 2011 ونتج عنه سماح روسيا لحلف الأطلسي المتواجد في أفغانستان بعبور الأجواء الروسية ونقل المعدات العسكرية عبر الأراضي الروسية وبعد فوز الإسلاميين في تونس بدى موقف روسيا واضحا.

وموقف روسيا من الثورة المصرية كان محيرا، فحينا كانت الخارجية الروسية تصدر بيانات التأييد للديمقراطية، وحينا آخر كانت تعتبر أن الأزمة لا تحل إلا بالتفاوض بين الشعب والسلطة الحاكمة على أساس القانون، فروسيا كانت تخاف من التطرف الإسلامي، وهي تعتبر أن النتائج من الثورة العربية ستكون الإتهام بحكام الإسلاميين المتطرفين في هذه الدول ووصل الأمر ببعض الكتاب الروس المقربين من "بوتين" إلى إعتبار أن الربيع العربي هو تحالف إسلامي أمريكي ضد روسيا، ورأت أن التحركات الشعبية إرتبطت بالأجندة الأمريكية بهدف تحطيم الشرق الأوسط وإحداث تحولات تستهدف المصالح الروسية.[2]

---

[1] - المرجع نفسه، ص 117.

[2] - خليد حاكم، صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط 2001-2015، مذكرة ماستر، (جامعة مولاي طاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)، ص ص 59- 60.

3 - موقف روسيا من القضية السورية:

تفجرت الإعتراضات الشعبية على نظام بشار الأسد في مدينة درعا الجنوبية في 15 مارس 2011 متأخرة عن سابقتها العربية، فطالبت روسيا الرئيس بشار الأسد بتنفيذ الإصلاحات في النظام السياسي، وقد دعت اكثر من مرة وفود المعارضة لزيارة موسكو، وصرح الرئيس "فلاديمير بوتن" أن روسيا لا تربطها علاقة شخصية مع الأسد وهي تعتبر أن مسألة النظام موضوعداخلي يقرره الشعب السوري بالمقابل على أرض الواقع كانت السياسة الروسية تعمل على تدعيم ركائز النظام في سوريا ومده بالأسلحة وكانت تعرقل أيه محاولة لإسقاطه بالقوة العسكرية، وقد أعلنت عن موقفها المعارض للتدخل العسكري في سوريا.

كما وقعت روسيا بإستعمالها لحق النقد في 14-10-2011 و04-02-2012 ضد أي تدخل دولي في سوريا.

أما عن التدخل الروسي العسكري في سوريا فقد إستغلت روسيا وجود 2400 مقاتل سوري في صفوف داعش، وأعلنت دخولها الحرب ضد الإرهاب في سوريا لحماية نفسها من هذه التنظيمات المسلحة وبالتالي تتالت الأنباء عن إمدادات روسية مكثفة في سوريا وإرسال خبراء عسكريين، كما كثفت المصادر الروسية عن إتفاق تم توقيعه بين دمشق وموسكو على تشييد قاعدة جوية في مدينة جبلية وتعزيز قدرات مطار اللاذقية وعلاقة بتجهيز مهابط إستقبال طائرات الروسية التي تنقل الدبابات والمشاة وذلك لإستعداد أو لدخول إلى جانب الحكومة السورية للقضاء على داعش وكان "سيرغي لافروف" قد إتهم واشنطن بأن لديها معلومات عن داعش لكنها لا تقصف مواقعها، لذا ترى روسيا في نفسها القوة الوحيدة الكفيلة بالقضاء على داعش، لذلك فإن التواجد العسكري الروسي في سوريا سيكون دعما لنظام الأسد و قد ينقذه من أي ضربات خارجية لكنه يضمن في نفس الوقت مصالح موسكو ونفوذها في المنطقة وسيجعل منها محورا أساسيا في صياغة النظام الجديد في الشرق الأوسط.[1]

الفرع الثالث: السياسة الأوربية في منطقة الشرق الأوسط

1 - أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لأوروبا:

لقد إكتسبت منطقة الشرق الأوسط أهمية خاصة في السياسات الأوربية للأسباب التالية:

أ- المصالح الإقتصادية:

[1]- المرجع نفسه، ص ص60- 61.

- ضمان الإمدادات النفطية لأوروبا من دول المنطقة تعد هي المزود الرئيسي بالنفط للدول الأوربية.

- ضمان الحفاظ على الأسواق الضخمة للصادرات الأوربية في منطقة الشرق الأوسط سواء الصناعية منها أو الرأسمالية أو الإستهلاكية، وتعبر أوروبا المنطقة إمتداد طبيعيا وإستراتيجيا لها.

- عدم سيطرة أي دولة كبرى على منطقة الشرق الأوسط لأنه قد يعرض المصالح الأوربية للخطر، فقد أظهرت حرب أكتوبر أنه عندما كانت تتعارض المصالح الأمريكية مع المصالح الأوربية، فإن المصالح الأمريكية تأخذ المرتبة الأولى.

وتأتي أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للإتحاد الأوربي أيضا من خلال الشراكة الأوربية المتوسطية والذي طرحه الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة الحيوية لدوره في المنطقة، بعد أن شهد الدور الأوروبي تراجعا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي تمكنت من فرض سيطرتها على المنطقة.

ب- المصالح الأمنية:

- ضمان الإستقرار السياسي والإقتصادي في منطقة الشرق الأوسط حتى تتمكن من حماية مصالحها الإستراتيجية والإقتصادية، لذا يزداد إهتمام دول أوربا بتحقيق الإستقرار في المنطقة على ضوء التحرك الأوروبي نحو تحقيق وحدة دولية لها وزن في النظام الدولي.

- التعاون في مكافحة الإرهاب والتطرف الذين أصبحا يثيران قلقا شديدا في بعض الدول الأوربية والعربية إضافة إلى منع إنتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية من خلال إحترام القواعد التي تنص عليها الإتفاقيات الدولية والإقليمية والإمتثال لمعاهدات الحد من التسلح ونزع السلاح، وكذلك بذل الجهود لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل، وإتخاذ إجراءات للحد من إنتشارها.

- إيجاد حلول مناسبة للصراع العربي والتواصل إلى تسوية عادلة وشاملة له.

- حلم العودة الأوربية للسيطرة الإقتصادية على البلدان العربية وثرواتها بعد سقوط الإستعمار الأوروبي[1].

2 - الإستراتيجيات البريطانية في منطقة الشرق الأوسط:

لقد كانت بريطانيا أقوى دولة في العالم خلال القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر، وكذلك في بداية القرن العشرين، إذ مارست دورا عالميا (خلال القرنين) من خلال قوتها المالية والصناعية والبحرية، والإمتداد الواسع لهذه الإمبراطورية ساعد كثيرا في تدعيم قوتها.

[1]- الدلابيج، مرجع سابق، ص ص 30-31.

إلا أن الإقتصاد المتعثر وتكلفة حربين عالميتين، وفقدان الإمبراطورية بعد عام 1945 للكثير من مقاطعاتها ساهم في تضاؤل قوتها، وبعد ذلك خفضت بريطانيا من إلتزاماتها بشكل منظم في الخارج بعد أن أصبحت أغلب المستعمرات مستقلة، كما وقلصت من تدخلاتها في الشرق الأوسط مع أزمة قناة السويس في عام 1956 التي أنهت دور بريطانيا كقوة عظمى، ومع ذلك فإن هذا لم يمنع بريطانيا من كونها دولة عظمى لها سياسة خارجية مميزة ومؤسسات معروفة لها آليات متكاملة في كيفية صياغة إستراتيجياتها وصنع القرار السياسي الخارجي.[1]

وعلى مدار السنوات الأخيرة كان دور بريطانيا في الشرق الأوسط مقتصرا في العادة على الدعم السياسي والعسكري للمبادرات المنطلقة من واشنطن، وقد جرت العادة على إعتبار المملكة المتحدة شريكا أصغر للولايات المتحدة، فيما جاءت الحرب في أفغانستان والعراق لتؤكد وجهة النظر هذه، إلا أن بعض المتخصصين في السياسة الخارجية البريطانية أخذوا يتحدثون من بداية الربيع العربي عن سعي لندن لتطبيق سياسة أكثر إستقلالية في المنطقة.[2]

تكتسي العلاقات البريطانية مع الشرق الأوسط أهمية كبرى بالنسبة للندن التي تقيم علاقات إقتصادية وثقافية وعسكرية وأمنية قوية مع هذه الدول، وترغب في حماية مصالحها الإستراتيجية وفق مقاربة دبلوماسية حذرة في التعامل مع القضايا الحساسة التي تشهدها المنطقة، غير أن هذه المصالح المتبادلة باتت مهددة بالتأثر بتحولات سريعة وسياسات دولية متباينة ومصالح إقليمية متناقضة تحددها جملة من التفاعلات الداخلية للأزمات التي تعيشها المنطقة في كل من سوريا والعراق واليمن.[3]

كما يحتل الشرق الأوسط أهمية متقدمة في إستراتيجية الأمن البريطاني، ووصفت وثيقة الأمن القومي الصادرة عن الحكومية البريطانية في 2015، الشرق الأوسط بأنه مصدرا كبيرا للتهديدات وكذلك الفرص، وإعتبرته شديد الحيوية بالنسبة للأمن القومي البريطاني، بالشكل الذي يلزم بريطانيا بضرورة الإستمرار في إستثمار هذه الفرص ومواجهة التهديدات، وسند كل فعالية الدور البريطاني بعد أحداث الربيع العربي.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 31.

[2]- حسن مصدق، **"بريطانيا تعيد ترتيب سياساتها تجاه الشرق الأوسط"**، مجلة العرب، ع 174،(اكتوبر2015)، ص 6.

[3]- ستار جبار الجابري، **"الإستراتيجية البريطانية إزاء العراق"**، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، ع 21، (حزيران 2015)، ص 28.

أ- الإنخراط العسكري:

شاركت بريطانيا في أعمال التحالف الدولي لمواجهة داعش في سوريا، والعراق ونفذت القوات البريطانية 804 ضربة جوية، منذ تأسيس الحلف حتى ماي 2016 لتحتل بذلك المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- التدريبات العسكرية:

نفذت القوات البريطانية عدة برامج تدريبية لقوات البشمركة وللجيش العراقي، كما مولت المملكة المتحدة برنامجا تدريبيا لقوات الجيش اللبناني يستهدف تأمين الحدود، إضافة إلى تدريب بعض فرق التدخل السريع الأردنية.

ج- المساعدات العسكرية: حرصت بريطانيا على تقديم الدعم العسكري لكل من العراق، الأردن، لبنان في الفترة من 2014-2015.

د- المصالح التجارية: إضافة إلى تصدير الأسلحة للإقليم، ترتبط بريطانيا بمصالح تجارية في الشرق الأوسط.

هـ- تطبيق مبدأ التداخل الإنساني: تحرص بريطانيا على المزج بين التدخل العسكري وتقديم المساعدات الإنسانية والسياسية.[1]

[1]- سمير رمزي، " **التحولات الواقعية للدور البريطاني في الشرق الأوسط**"، في:www.elbadil-pass.org، (27-04-2019).

خلاصة الفصل الثاني:

- إن لمنطقة الشرق الأوسط أهمية ومكانة أساسية في السياسة العالمية، نظرا لعدد من المضايق والأخاديد كمضيق جبل طارق ومضيق باب المندب وقناة السويس، بالإضافة إلى ما تحتويه من طاقة تجعلها أكثر المناطق حساسية وأهمية بالنسبة لإقتصاديات الدول المتقدمة.- إن النفط هو المحور الأساسي الذي يمسك بزمام الإستقرار من عدمه في المنطقة سواء تعلق ذلك بالقوى المحلية أو حتى القوة الخارجية.
- إن كل من النفط وطرق التجارة والجغرافيا والتضاريس والإيمان والإيديولوجيا كلها عوامل تسهم في الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط ولكن أيضا في عدم إستقرار الأوضاع في المنطقة.
- تتمثل أهمية الشرق الوسط في القضايا الإقليمية والدولية، إذ يعتبر الإقليم الأكثر توترا في العالم بحكم أن فيه قضيتين مهمتين ذات تأثيرات عالمية (القضية الفلسطينية _الأزمة السورية).

الفصل الثالث:

واقع مستقبل التحالفات السياسية في الشرق الأوسط

تمهيد:

شهدت منطقة الشرق الأوسط تشكل العديد من الأحلاف منذ منتصف القرن الماضي إلى يومنا هذا، فتتابعت التحالفات العسكرية والسياسية التي جاءت كنتيجة لعدة إختلافات أيديولوجية وسياسية وإقتصادية.

لذا سيتم في هذا الفصل التركيز على أهم الأحلاف العسكرية وكذلك المحاور السياسية التي عرفها الشرق الأوسط وفي الأخير سنتطرق إلى مستقبل هذه التحالفات السياسية.

المبحث الأول: الأحلاف العسكرية في الشرق الأوسط

لقد تشكلت عدة أحلاف عسكرية كان لها تأثير على إستقرار وأمن منطقة الشرق الأوسط، ومعظم هذه الأحلاف جاء كنتيجة للأحداث التي شهدتها المنطقة منذ خمسينيات القرن الماضي إلى يومنا هذا، وفي هذا المبحث سنتطرق لأهم تلك الأحلاف.

المطلب الأول: الأحلاف التقليدية

الفرع الأول: حلف بغداد

هو حلف عسكري وبالطبع مخابراتي أيضا، أنشاء في ذروة الحرب الباردة وصراع المعسكرين في منتصف خمسينات القرن الماضي (1955 -1956)، تم تشكيل هذا الحلف بين كل من بريطانيا وباكستان وإيران وتركيا، وإنضم العراق له فيما بعد للوقوف في وجه المد الشيوعي في الشرق الأوسط وكانت الولايات المتحدة هي صاحبة هذه الفكرة، لكنها إكتفت بتقديم الدعم والعون الإقتصادي والعسكري للدول المشاركة، دون أن تشارك هي في هذا الحلف مباشرة، وقد نص هذا الميثاق على[1]:

- التعاون من أجل الأمن والدفاع.
- الإمتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للأطراف وتسوية النزاعات بين الأطراف بالطرق السلمية ووفق ميثاق الأمم المتحدة.
- عدم تعارض نصوص الميثاق مع أي التزامات دولية عقدها أي طرف مع أي دولة أخرى.
- الباب مفتوح للإنضمام أي دولة سواء كانت عضو في جامعة الدول العربية أو كانت معنية بالأمن والسلم في هذه المنطقة.
- إقامة مجلس دائم على مستوى الوزارة.
- مدة الميثاق 5 سنوات قابلة للتجديد لفترات مماثلة.
- يجوز لأي طرف الإنسحاب بإخطار كتابي قبل إنتهاء أي من الفترات المشار إليها ب 6 أشهر.

والغرض من إقامة حلف بغداد هو الدفاع عن أمن وسلامة الأطراف المتعاقدة وذلك بإقامة قواعد عسكرية تمولها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإتحاد السوفياتي وتعهدت هذه الأطراف بالإمتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها، وكذلك تسوية منازعاتها بالطرق السلمية تماشيا مع الأمم المتحدة، إن دوافع الدول

[1] - صالح القلاب، "**حلف بغداد الجديدسياسي وعسكري وأيضـ ا استخباراتي**"، في:
www.alarabya.net /ar/pottices**(2019/04/30).**

الغربية في تبني هذا المشروع هو القيمة الإستراتيجية الهائلة لمنطقة الشرق الأوسط، إقتصاديا بإعتباره مركز أكبر إحتياطات معروفة من البترول في العالم.[1]

مع قيام الثورة العراقية سنة 1958، أعلن العراق عن إنسحابه من الحلف وتغير إسمه إلى حلف المعاهدة المركزية ونقل إلى أنقرة.[2]

1- المواقف الدولية من الحلف:

جسدت مواقف السياسيين المناصرين والمعارضين للحلف حقيقة أهدافه، فرآه حكام الكتلة الغربية سدا منيعا، يحول دون تدفق الجيوش السوفياتية البرية إلى الشرق الأوسط، فيمحي مراكز نفوذهم فيه، ويمنع تقدمها نحو أوروبا الغربية، وفي المقابل رأى الإتحاد السوفياتي في الحلف خطرا على مراكزه الصناعية في منطقة البحر الأسود، وحائلا دون تغلغل نفوذه في منطقة الشرق الأوسط.

أ- موقف الدول المؤيدة للحلف:

- العراق: مثلت العراق تيار مؤيد للحلف بصفتها ذات الإنضمام الموالي للغرب فقد كان نور السعيد آنذاك مساندا وفيا للحكومات الغربية، وفي خطاب له في 30 مارس 1955 برز موقف العراق من الحلف إذ قال: "إن في العراق من الشمال إلى أقصى الجنوب حقول نفطية مهمة، إذا وقعت غارات جوية على هذه المنطقة ليس في الإمكان أن نتصور أن العراق بمفرده يستطيع أن يدفع الغارات الجوية عنه، وحتى الحكومة البريطانية غير قادرة على ذلك.[3]

- تركيا: لم يكن موقف تركيا بأقل تأييد للحلف من موقف العراق وذلك من خلال برقية تلقاها الملك "فيصل" من رئيس الجمهورية التركية، وعلى أثر توقيع ميثاق بغداد.

الميثاق التركي العراقي في 24 فيفري 1955، وهو إتفاق عسكري ويرمي إلى تحقيق التعامل وكفالة الإستقرار والأمن في الشرق الأوسط.

- بريطانيا: بعد إنضمام بريطانيا إلى الحلف، رأى "أنتوني إيدن" أن من واجبها تأييد هذه المبادرة وذلك في إطار نمو لميثاق باكستان له، وكذلك إيران والأردن، وهناك سبب آخر يدفعها إلى تأييد هذا الميثاق هو مصلحتها في

---

[1]- أحمد عبد الرحيم مصطفى، **الولايات المتحدة والمشرق العربي** ، (الكويت: عالم المعرفة، 1978)، ص 66.

[2]- محمود صالح منسي، **الشرق العربي المعاصر**، (مصر: مكتبة الإسكندرية، 1990)، ص 94.

[3]- خالد بن سلطان عبد الحميد، "حلف بغداد"، في:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/HalfBagdad/sec07.doc_cvt.htm (2019/04/30)

هذا الحلف، فقد كانت السياسة البريطانية في الشرق الأوسط تهدف منذ أمد طويل إلى تأسيس وسائل دفاعية فعالة لتلك المنطقة والمحافظة عليها بسبب إنتشار منابع النفط في المنطقة.

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت القوة المحركة لهذا الحلف، وهي التي بدأ بطرح فكرته، ووضعت تصميمه وحددت إطاره العام، إلا أنها لم تنظم إليه بصفة كاملة فقد أثرت للإكتفاء بدور المراقبة في إجتماعات الحلف، وهي تجد في إنضمامها للحلف سيكون من شأنه أن يزيد الضغوط عليها من جانب دول الشرق الأوسط وربما من قبل بريطانيا.

- **إسرائيل:** إستغلت إسرائيل بغداد للحصول على المزيد من السلاح الغربي وكسبت تأييد الدول الغربية ودفع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى الضغط على الدول العربية، وحملها على عقد صلح معها، لأن هذا يجعل منطقة الشرق الأوسط أكثر إستقرار.[1]

ب- موقف الدول المعارضة:

- **مصر:** عارضت مصر حلف بغداد منذ البداية فقد إعتبرته على أنه مؤامرة نفذتها بريطانيا وحليفتها إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية مستهدفة بذلك ثغرات في الموقف العربي، وبالتالي التهديد لضرب القومية العربية، فقد سارعت مصر حرصا على وحدة العرب إلى تقديم مجموعة من القواعد لصالح البلاد العربية منها:

- رفض الأحلاف العسكرية.
- تحقيق تضمن عربي وجماعي.
- توحيد السياسة العربية الخارجية.
- تدعيم الجامعة العربية.

- **الإتحاد السوفياتي:** رأى الإتحاد السوفياتي أن حلف بغداد لم يكن سوى حلقة جديدة في سلسلة المخططات والمؤامرات الإمبريالية التي ينفذها الغرب في مواجهة شعوب منطقة الشرق الأوسط لضمان إستمرار سلطته على ثرواتها الطبيعية والإبقاء عليها ضمن نطاق نفوذه، فضلا أن الحلف قام على تهديد المصالح الحيوية للإتحاد السوفياتي.

- **المملكة العربية السعودية:** طالما توجست المملكة العربية السعودية من مشروعات العراق السياسية، أن تصبح أداة لإنتزاع الأراضي الحجازية من سلطتها، وهو ما عبر عنه الأمير فيصل في 01 فيفري 1955 في قوله: "إن الضمان الجماعي العربي، يكفي لمواجهة إسرائيل، فإذا كان هناك خطر أكبر، فلا يصح أن تنفرد دولة عربية

[1]- المرجع نفسه .

بالرأي في وسائل دفعه، إن الحكومة السعودية لن تختلف مع الحكومة المصرية والحكومتان لن تختلفا مع الدول الشقيقة، ما دمنا نعمل كلنا لهدف واحد، وهو توحيد كلمة العرب".[1]

الفرع الثاني: العدوان الثلاثي على مصر 1956

أعلن الرئيس "جمال عبد الناصر" في 26 من يوليو 1956 تأميم الشركة العالمية لقناة السويس وتحويلها لشركة مساهمة مصرية للإستفادة من عائداتها في تمويل بناء السد العالي، أحدث هذا القرار ردود فعل عنيفة لدى الدول الغربية إذ كانت القناة تمثل شريان الحياة خاصة لبريطانيا وفرنسا، ورأت كل بريطانيا وفرنسا في تأميم قناة السويس تهديدا لمصالحها الإستراتيجية، بما في ذلك إمدادات النفط فبدأت الدولتان تخططان لإستعادة القناة وبشكل غير مباشر.

وفي أكتوبر 1956 تم التوقيع على بروتوكول سرى في باريس بين إسرائيل وفرنسا وبريطانيا وينص على العدوان الثلاثي على مصر الذي تبدأه إسرائيل وبعد ذلك تتدخل القوتان بسلاحهما الجوي لتأمين الهجوم الإسرائيلي.[2]

1- أسباب العدوان:

كان لكل دولة من الدول التي أقدمت على العدوان أسبابها الخاصة للمشاركة فيه من بين هذه الأسباب:

- توقيع مصر إتفاقية مع الإتحاد السوفياتي تقضي بتزويد مصر بالأسلحة المتقدمة والمتطورة بهدف تقوية القوات المسلحة لردع إسرائيل.

- دعم مصر للثورة الجزائرية ضد الإحتلال الفرنسي وإمدادها لها بالمساعدات العسكرية مما أغضب فرنسا وحرضها على المشاركة في العدوان.

- تأميم قناة السويس الذي أعلنه الرئيس "جمال عبد الناصر" في يوم 26 يوليو 1956، وهذا التأميم منع إنجلترا من التربح من القناة التي كانت تديرها قبل التأميم، وبذلك دخلت إنجلترا في العدوان الثلاثي للغزو.[3]

2- أسباب فشل العدوان:

من أهم أسباب فشل العدوان الثلاثي على مصر هو شدة المقاومة المصرية وإلتحام الجيش والشعب ضد العدوان ولكن هناك أسباب أخرى أجبرت الدول الثلاث على الإنسحاب بسرعة أهمها:

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- النوري، مرجع سابق، ص 117.

[3]- صلاح حمودة، " **العدوان الثلاثي على مصر**"، في: https://vb.elmstba.com، (30-04-2019).

- معارضة الولايات المتحدة الأمريكية للعدوان الثلاثي.
- تأييد الإتحاد السوفييتي لمصر وتهديده بالتدخل العسكري لوقف العدوان.
- تنديد الأمم المتحدة بالعدوان الثلاثي ومطالبتها بإنسحاب القوات المعتدية.
- وقوف الشعوب العربية إلى جانب مصر.[1]

3- نتائج العدوان:

- خرج النظام المصري أقوى مما كان، وأصبح جمال عبد الناصر زعيماً للجماهير العربية في جميع أقطارها، وبدأت الدعوة للوحدة العربية تنتشر بقوة كما بدأ خصوم عبد الناصر في الوطن العربي بالإنهيار (لبنان -العراق)، وقويت شوكة حركات التحرر خصوصاً في الجزائر وعدن والخليج العربي.
- إستردت مصر سيطرتها على قناة السويس وأضحت مصرية مئة بالمئة دون أي نزاع دولي، وهو ما أسهم في توفير تمويل السد العالي أحد أكبر إنجازات الثورة المصرية كما صادرت أموال رعايا فرنسا وبريطانيا وممتلكاتها.
- إضطر رئيس الوزراء البريطاني "أنطوني ايدن" إلى الإستقالة تحت ضغط المعارضة النيابية والشعبية لدوره في التحضير للعدوان وإخفاقه الذريع في الحرب.
- أسقط مجلس النواب الفرنسي رئيس الوزراء "إجي موليه" بعد أقل من ستة أشهر من العدوان.
- زوال نفوذ الإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية بعد أن تحررت مستعمراتهما كافة، بفضل مساندة الثورة المصرية لحركات التحرر الوطنية في تلك المستعمرات.[2]

الفرع الثالث: حرب يونيو 1967

في تمام الساعة التاسعة من صبيحة يوم الإثنين 5 شهر يونيو 1967، شن الطيران الإسرائيلي هجوما سريعا على المطارات المصرية، فدمر كل ما فيها، وفي ستة أيام إستطاعت إسرائيل إنزال الهزيمة بالجيوش العربية على ثلاث جبهات، فتم لها إحتلال قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس العربية، وتكون إسرائيل بذلك قد إحتلت كل فلسطين وشبه جزيرة سناء حتى قناة السويس، والقسم الأكبر من مرتفعات الجولان السورية.[3]

أما في الجانب العربي نجد الهزيمة والخسائر الفادحة في الأرواح والمعدات والأراضي، وهذه الحرب مثلت قاسمة ظهر لقوة العرب وقلبت التوازن تماما لصالح إسرائيل.

---

[1] - المرجع نفسه.

[2] - رجاء الناصر، " **العدوان الثلاثي على مصر**"، في:www.arab-ency.com، (30-04-2019).

[3] - العدوان، مرجع سابق، ص 110.

وبالنسبة لموقف القوتين الأعظم خلال حرب 1967 نلاحظ إختلاف الموقف، فالولايات المتحدة الأمريكية يمكننا تحديد موقفها من خلال أمرين هما:

1- ضمان عدم تدخل الإتحاد السوفياتي في الحرب.

2- محاولة تأمين أكبر قدر من المكاسب التي حققتها إسرائيل خلال العمليات الحربية عن طريق التواطؤ الأمريكي في العمل على إستصدار قرار بوقف إطلاق النار.

وموقف الإتحاد السوفياتي يمكن وصفه بالتحرك السريع وذلك من خلال إدراك السوفيات منذ البداية لخطورة موقف حلفائهم ويظهر ذلك من خلال تحركات السوفيات خلال الأزمة في البداية أصدرت الحكومة السوفياتية بيانا أعلنت فيه تأيدها للدول التي وقعت ضحية العدوان ودعت كافة القوى الكبرى والأمم المتحدة للقيام بواجبها في وقف العدوان وإزالته.[1]

- قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242)

بناءا على طلب مصر في 7 نوفمبر 1967، عقد إجتماع لمجلس الأمن الدولي للنظر في الوضع الخطير في الشرق الأوسط، إثر عدوان 5 يونيو 1967 وشاركت سوريا والأردن وإسرائيل في مناقشات المجلس حول الوضع في المنطقة، لكن دون أن تملك حق التصويت، وتقدمت عدة دول بمشاريع كان أهمها مشروع الولايات المتحدة الأمريكية ومشروع بريطانيا وقد تضمن القرار رقم (242)، والذي صاغه "اللورد كارادون" في 22 نوفمبر 1967، المبادئ التي طرحها الرئيس "جونسون" في 19 يونيو، وتم إقرار هذا المشروع بالإجماع، وأصبح معروفا بالقرار (242) بتاريخ 22 نوفمبر 1967.[2]

من جه تهم قبل الأردن ومصر ولبنان بالقرار ولكن مع معارضة أي تفاوض مع إسرائيل طالما لم تسحب جيشها من الأراضي المحتلة، لكن الفلسطينيون رفضوه وظلوا يرفضونه لفترة طويلة لأنه إختزال القضية الفلسطينية إلى قضية لاجئين.[3]

الفرع الرابع: حرب 1973

في 6 أكتوبر 1973 شنت القوات المسلحة المصرية والسورية تساندها قوات فلسطينية وعربية، حربا ضد إسرائيل على الجبهتين المصرية والسورية، وكان من أهم أهدافها إزالة آثار عدوان إسرائيل عام 1967 وتحرير

[1]- النوري، مرجع سابق، ص 118.

[2]- العدوان، مرجع سابق، ص 115.

[3]- خالد صالح، "**حرب 1967**"، في:www.youm7.com، (30-04-2019).

الأراضي العربية المحتلة، ورد الإعتبار للعسكرية العربية التي أوقعت الهزائم بالقوات الإسرائيلية في كافة ميادين القتال البرية والجوية والبحرية.[1] وقد إستمرت الحرب أياما إستطاعت فيها القوات العربية إستعادة شبه جزيرة سيناء وأجزاء واسعة من هضبة الجولان وإستطاعت تحرير مدينة القنيطرة، وقد ساهم سلاح النفط مساهمة فاعلة في هذه الحرب، حيث إجتمعت دول النفط العربي لتقرر تقليص إنتاج النفط ورفع أسعاره حتى ذاقت الولايات المتحدة الأمريكية ذرعا بهذا الإجراء، فأرسلت مبعوثها وزير الخارجية "هنري كسنجر" ليقوم بمساعي سلام بين الدول المتصارعة إنتهت بالتوصل إلى إتفاق وقف النار بشكل نهائي، وذلك في يوم 22 أكتوبر 1973، حيث صدر القرار رقم 338 من مجلس الأمن الخاص بوقف إطلاق النار مقابل إنسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي إحتلتها.[2]

وتأكيد للقرار 338 أصدر مجلس الأمن قرار رقم 339 في 23 أكتوبر 1973 أكد فيه على ضرورة وقف التوقف الفوري عن كافة الأعمال العسكرية، وقف إطلاق النار وإرسال فوري لمراقبين الأمم المتحدة للإشراف على وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل.

ولعدم إلتزام إسرائيل بوقف القتال وسبب حصارها للجيش المصري الثالث، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 340بتاريخ 25 أكتوبر 1973 وإقامة قوة طارئة دولية تابعة للأمم المتحدة وتكليف الأمين العام بتشكيلها ونص على مهامها في تنفيذ القرارات: 1967/242، 1973/338، 1973/339، والقرار 1973/340.[3]

الفرع الخامس: عاصفة الصحراء

في اليوم 2 من شهر أوت 1990 قامت القوات العراقية بإجتياح دولة الكويت بعملية عسكرية خاطفة، وقد جاءت هذه الخطوة مفاجأة للعالم كله، وأمام الإدانات العربية والإسلامية والدولية أعلن العراق أنه سوف يسحب قواته من الكويت على مراحل إبتداءا من يوم 05 أوت 1990، لكن العراق أعلن في اليوم الثاني إتحاد الكويت مع العراق.

أصرت الدول العربية المعنية خاصة مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا على ضرورة إنسحاب العراق من الكويت فورا بدون قيد أو شرط، أكدت الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على أن

---

[1] - العدوان، مرجع سابق، ص 141.

2- طلال مشعل، **"حرب أكتوبر"**، في:www.mawdo3.com، (30-04-2019).

[3] - العدوان، مرجع سابق، ص 142.

إنسحاب العراق من الكويت لا يكفي، بل لا بد من تدمير آلة العراق العسكرية و تجريده من أسلحة الدمار الشامل وتطويعه حتى تنسيق في منظومة دول العالم الثالث فيما يسمى بالتوازنات الدولية والإقليمية وفي الشرق الأوسط بصورة خاصة.[1]

في يوم 14 يناير عام 1991 إندلعت حرب تحرير الكويت تحت إسم عاصفة الصحراء وذلك بقيام القوات المشتركة بغارات جوية كثيفة على الأهداف العسكرية والإقتصادية والصناعية والسياسية في مختلف أنحاء العراق.

أكدت النتائج أن "عاصفة الصحراء" أن قوات التحالف، إستطاعت أن تحقق تفوقا ساحقا في مجالات القوة والسيطرة الجوية والإلكترونية والبحرية والحرب النفسية، وأعمال الإستخبارات والإستطلاع.[2]

لقد رفضت القيادة العراقية جميع العروض الدولية والعربية للإنسحاب من الكويت بدون شروط تصاعد الموقف الدولي ممثلا بقرارات مجلس الأمن إبتداءا من القرار رقم 110 إلى أن بلغت القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي رقم 12 قرارا كلها تصنف عقوبات وإجراءات متصاعدة ضد العراق، وكان آخر هذه القرارات قرار حق إستخدام القوة ضد العراق إذا لم ينسحب من الكويت.

وعندما بدأت عملية عاصفة الصحراء البرية، وأعلن العراق قبوله لقرارات مجلس الأمن الدولي جميعا وأمر قواته بالإنسحاب من الكويت فإن ذلك جاء متأخرا جدا،أي بعد أن ألحقت الهزيمة العسكرية بالعراق ووقعت مناطق شاسعة من جنوب العراق تحت إحتلال القوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية.

رفضت القوات المشتركة وقف إطلاق النار إلا بشروط جديدة، وقد إستجاب العراق لجميع هذه المطالب وتوقفت الحرب في الأول من مارس 1991.[3]

[1]- سعد بن خلف العفنان، **عاصفة الصحراء ومقدماتها** ، (د.ب: مطابع النهضة الوطنية حائل، 1991)، ص ص12-13.

[2]-عبد الحميد، مرجع سابق.

[3]- العفنان، مرجع سابق، ص 143.

المطلب الثاني: التحالف ضد الإرهاب في الشرق الأوسط.

الفرع الأول: التحالف الدولي ضد الإرهاب.

بعد أن أصبح تنظيم داعش في العراق وسوريا يشكل تهديدا إقليميا ودوليا متناميا منذ منتصف عام 2014،وتدفق أعداد من المقاتلين من أقاليم متفرقة في العالم وعلى نحو متزايد للإتحاق بتنظيم الإرهابي، الذي يعلن أن أفاقه ليس لها حدود، وبعد أن إستقر في إدراك قادة العالم أنه لا يمكن التصدي لخطر هذا التنظيم "داعش" إلا من خلال عمل منسق بين عدد من الدول من داخل المنطقة وخارجها،[1] وهو التحالف الذي جرى تكوينه في مؤتمر عقد في مدينة جدة السعودية بمشاركة أطراف إقليمية ودولية، وتم إستبعاد إيران منه.[2] وكان هذا في سبتمبر 2014، ويضم التحالف نحو 20 دولة، تنوعت أشكال تدخلها في العراق وسوريا، بين الغارات الجوية، وهي النمط الرئيسي في عمليات التحالف والتدريب العسكري، والدعم اللوجيستي والإستخباري.[3]

والجدير بالذكر أنه تختلف أدوار الدول المشاركة في التحالف، فمنهم من شارك بالدعم المالي وآخرون في العلميات العسكرية الميدانية والعمليات اللوجيستية، فأمريكا وكندا وبريطانيا وفرنسا وأستراليا وألمانيا وإيطاليا وألبانيا وبولندا والدنمارك وإستونيا كان دعمها عسكري، فيما السعودية أستعدت لمنح 500 مليون دولار للمفوضية العليا للآجئين والكويت عشر ملايين دولار من المساعدات الإنسانية، بينما إستقبلت أستراليا 4400 لاجئ عراقي وسوري وإلقاء الكثير من المساعدات الإنسانية من الطائرات، وبما أن السبب المعلن لهذا التحالف هو القضاء على "داعش" فإن ثمة أسباب تقف وراء قيادة أمريكا له وهي تأمين موارد النفط التي تؤثر في الإقتصاد العالمي.[4]

من بين أبرز نجاحات التحالف الدولي ما يلي:

- أعلنت واشنطن بعد ثلاث سنوات من القتال أن التحالف شن أكثر من 23 ألف غارة على العراق وسوريا بتكلفة تجاوزت 13 مليار دولار، حيث شملت 13 ألف غارة جوية منها في العراق، و10 ألاف غارة في سوريا، وكان من نتائج ذلك الإسهام في نجاح القوات العراقية في إستعادة 75% من مناطق سيطرة "داعش" في العراق، أبرزها مدينة الموصل، وكذلك 58% من المناطق في سوريا مع إستمرار القتال في الرقة.

---

[1]- أيمن الدسوقي، "**الأحلاف والمحاور والمعسكرات في الشرق الأوسط**"، مجلة درع الوطن الإماراتية، ع 532، (ماي 2016).

[2]- أحمد سيف عبد المعز، "**تقييم ضربات التحالف الدولي ضد داعش**"، في:www. Siyassa.org.eg،(30-04-2019).

[3]- عطا الله، مرجع سابق.

[4]- الدسوقي، مرجع سابق.

- بالنسبة للحرب السيبرانية مع التنظيم فقد أعن المتحدث الرسمي باسم التحالف الدولي عن تحجيم نشاط تنظيم الدولة الإسلامية على مواقع التواصل الإجتماعي، خاصة "تويتر" بنسبة 92%، الذي يعد من أبرز المنصات التي إستغلها "داعش" لبث دعايته المرئية والمكتوبة لتجذب المقاتلين من مختلف أنحاء العالم.[1]

الفرع الثاني: التحالف الرباعي ضد الإرهاب

التحالف الرباعي، أو غرفة عمليات بغداد، هو عبارة عن مركز إستخباراتي معلوماتي مقره في بغداد نشأ نتيجة تحالف إستخباراتي دولي بين كل من (إيران، العراق، سوريا، روسيا)، في نهاية سبتمبر 2015[2] وقد حظي هذا التحالف بترحيب واسع من قبل الحكومة العراقية وأطراف سياسية عدة كما تحفظت بعض القوى السنية على التحالف.[3]

حيث قررت كل من روسيا وإيران وسوريا والعراق إنشاء مركز معلوماتي يضم ممثلي هيئات أركان جيوش الدول الأربع، يهدف المركز إلى جمع ومعالجة وتحليل المعلومات عن الوضع في منطقة الشرق الأوسط وتوزيعها على هيئات أركان القوات المسلحة للدول المشاركة في المركز وذلك لتنسيق العلميات العسكرية لمحاربة "تنظيم داعش" وأشار الرئيس السوري إلى أن إنشاء المركز المعلوماتي هو لهدف توحيد جهود دول المنطقة في مواجهة الإرهاب و"تنظيم داعش".[4]

الفرع الثالث: التحالف الإسلامي ضد الإرهاب

جاء إعلان السعودية في أواخر عام 2015، عن تأسيس تحالف إسلامي واسع لمحاربة الإرهاب والقضاء على داعش وكافة الحركات الإرهابية الأخرى[5]، ويضم التحالف العسكري الإسلامي 41 دولة مسلمة، ويملك التحالف غرفة عمليات مشتركة مقرها العاصمة السعودية الرياض[6]، ليصنف هذا التحالف محورا جديدا في خريطة

---

[1] - عبد المعز، مرجع سابق.

[2] - عطا الله، مرجع سابق.

[3] - "**التحالف الرباعي في بغداد...من الأقوى الحشد الشعبي أم الجيش العراقي**"، في: www.rudaw.net، (2019/04/30) .

[4] - عطا الله، مرجع سابق.

[5] - الدسوقي، مرجع سابق.

[6] - "**التحالف الإسلامي ضد الإرهاب**"، في: www.Wikipedia.org، (2019/04/30).

التحالفات في المنطقة، ولا يختلف التحالف الإسلامي عن التحالف الدولي لمحاربة "داعش" في كونه مرنا وواسعا، لكنه يفتقد إلى أهم معيارين في تحديد التحالف المعاهدة الدولية والهيكل التنظيمي.[1]

وبالنظر إلى الدول الأعضاء في هذا التحالف وطريقة تكوينه سيتضح أنه قائم على أساس مذهبي، ولا يحتوي على أية دولة شيعية مثل إيران والعراق، لذا فيعتبر هذا التحالف بمثابة مناورة جديدة في الصراع بين المملكة السعودية من جهة وإيران وشركائها من الحوثيين، وحدات الحشد الشعبي، وحزب الله من جهة أخرى.[2]

ومن بين أهم أهدافه:

- قطع تمويل الإرهاب وتجفيف منابعه.
- التخطيط والعمل على توفير الموارد الكافية لمحاربة الإرهاب.
- التواصل والتنسيق مع الجهات الدولية ممولي الإرهاب.
- العمل على التنسيق العسكري العملياتي لمواجهة الإرهاب لأي دولة عضو وفق إمكانياتها.
- تدريب وتأهيل الوحدات الخاصة لدول الأعضاء المنخرطة في محاربة الإرهاب.
- ردع التنظيمات الإرهابية من خلال التنسيق العسكري لدول التحالف كقوة واحدة ضد الإرهاب.[3]

المطلب الثالث: تحالف عاصفة الحزم

عاصفة الحزم هي عملية شنتها القوات العسكرية السعودية ضد جماعة الحوثيين، وجماعة "علي عبد الله صالح" والقوات الموالية له، وشاركت عشر دول في هذا التحالف هي الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، الكويت، بالإضافة لمشاركة كل من المملكة الأردنية الهاشمية، ومصر والمغرب، والسودان وباكستان، حيث شاركت جميع هذه الدول بالقوات الجوية ما عدا السعودية التي شاركت بالقوات الجوية والبحرية والبرية والحرس الوطني السعودي، وشاركت مصر بالقوات الجوية والبحرية، في يوم الخميس 26 مارس 2015 قامت القوات الجوية الملكية السعودية بقصف جوي مكثف على مواقع أنصار الله وجماعة علي عبد الله صالح في اليمن.[4]

تعتبر عاصفة الحزم خطوة أولية نحو وضع حد للتوسع الإيراني في المشرق العربي، وليس حماية الشرعية اليمنية فقط، وليس هناك شك في أن تأييد باكستان وتركيا مهما كان حجم مشاركتهما للقرار السعودي والعملية

---

[1] - أيمن الحماد، "**التحالفات والعقيدة السياسية**"، في:www.alrydh.com، في (2019/04/30).

[2] - الدسوقي، مرجع سابق.

[3] - "**التحالف الإسلامي ضد الإرهاب**"، مرجع سابق.

[4] - سارة زقيبة، "**عاصفة الحزم**"، في: www.mawdoo3.com، (2019/04/30).

في اليمن يوفر توازنا غير مسبوق مع إيران بعد أن خرجت الولايات المتحدة الأمريكية بصورة ملموسة من توازنات قوى المشرق العربي الإسلامي.[1]

أسباب عملية عاصفة الحزم:

1. الإنتهاكات الإيرانية لمبادئ القانون الدولي وقواعد حسن الجوار.
2. تغلغل الإيرانيين في الأجهزة الأمنية العراقية حتى أصبحت تدار من طهران مباشرة.
3. دخول آلاف الإيرانيين والميليشيات الطائفية من أفغانستان إلى سوريا.
4. إرسال طائرات إيرانية محملة بأحدث الأسلحة إلى سوريا.
5. إرسال طائرات وسفن إلى صنعاء تحمل مستشارين ومدربين والمزيد من المتعصبين الشيعة بالإضافة إلى الأسلحة بكل أنواعها.
6. إعراب الولايات المتحدة الأمريكية عن عدم نيتها في التدخل عسكريا في المنطقة لإعادة التوازن فيها.[2]

لذا تحركت السعودية وحلفائها لتحقيق الأهداف التالية:

- الإستخدام الكثيف لسلاح الجو لتدمير مواقع الدفاع الجوي اليمنية، ومراكز القيادة ومعسكرات التجمع، وخطوط الإمداد والتموين،ومخازن السلاح الخاصة بالقوات الموالية لصالح والحوثيين وتقديم العون اللازم للقوات الموالية للرئيس عبد ربه عبد الهادي وقوات القبائل المناهضة للحوثيين، سيما في مناطق الإشتباك حول مدينة عدن وفي مأرب والبيضاء وشبوة وذمار ولحج والضالع، وقد حققت الضربات الجوية المبكرة ما يمكن وصفه بالسيطرة الكاملة على الأجواء اليمنية.
- إستخدام سلاح الجو والقوات البحرية لفرض حصار كامل على الموانئ اليمنية، ومنع وصول أية إمدادات عسكرية محتملة مع إيران أو مصادر أخرى، للحوثيين والقوات الموالية "لصالح".
- حشد قوة برية كافية للدفاع عن الحدود السعودية ضد أية محاولات لإختراقها.[3]

نجحت عاصفة الحزم في منع إكتمال مشروع الهلال الإيراني ووصوله إلى صنعاء وقدمت من أجل ذلك أرواح شبابها للحفاظ على عروبة اليمن، وحماية حدودها من المد الصفوي، وقطعت الطريق أمام سقوط اليمن في

---

[1] - "**عاصفة الحزم إعادة ترتيب الأوراق الإقليمية**"، في:www.studies-aljazeera.net، (2019/04/30).

[2] - إبراهيم الجبين، "**عاصفة الحزم**"، مجلة رؤية سورية، ع 18، (أفريل 2015)، ص 12.

[3] - "**عاصفة الحزم إعادة ترتيب الأوراق الإقليمية**"، مرجع سابق.

مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي كان من المفروض أن يقسم الدول العربية إلى دويلات يهيمن النفوذ الإيراني على كثير منها في منطقة الشرق الأوسط.[1]

يرى الباحث أن عملية عاصفة الحزم التي قادتها السعودية لم تكن لإعادة الشرعية للنظام اليمني ومواجهة الحوثيين فقط، بل جاءت أيضا لمواجهة النفوذ الإيراني في اليمن بغية حماية حدودها وأمنها القومي.

وفي 21 أفريل 2015 تم إعلان عملية إعادة الأمل، حيث دمرت القوات السعودية الصواريخ والأسلحة التي كانت بحوزة الحوثيين والقوات المؤيدة "لعلي عبد الله صالح" وهي عملية توقف عملية عاصفة الحزم وإنتهاء التهديد الذي تعرض له أمن السعودية والدول المجاورة لها.[2]

المبحث الثاني: المحاور السياسية في الشرق الأوسط

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المحاور السياسية في الشرق الأوسط، وهي محور الممانعة أو ما يطلق عليه كذلك محور المقاومة والذي تتزعمه إيران، إضافة إلى محور الإعتدال بقيادة السعودية وأخيرا المحور التركي القطري.

المطلب الأول: محور الممانعة

عمليا بدأ مفهوم الممانعة بعد توقيع إتفاقية "كامب ديفيد" حيث تم نقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس[3]، وهو إسم أطلقته على نفسها الدول التي تعارض السياسة الأمريكية في العالم وتؤيد حركات التحرر الوطني العربية، وهذا المحور مؤلف من دول هي سوريا وإيران وحركات هي حزب الله* في لبنان وكذلك تعد حركة حماس** الفلسطينية جزءا من المحور بسبب معارضتها لإسرائيل والولايات المتحدة الامريكية. إن المحور أعاد تشكيل التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط، ووفقا "لماريساسوليفان" الباحثة الأمريكية إن المحور يركز على ركيزتين هما الأهداف الإقليمية المشتركة والدعم المشترك، ووفقا "لجوبين غودارزي" أستاذ مساعد وباحث في قسم العلاقات الدولية في جامعة ويتسر في جنيف إن التحالف الإيراني السوري الذي تأسس عام 1979 له دور كبير

---

[1]- سوسن شاغر، "**العالم إلى الأمام قطر إلى الخلف**"، مجلة السياسة الدولية، ع 211، (يناير 2018)، ص 14.

[2]- زقيبة، مرجع سابق

[3]- عطا الله، مرجع السابق.

*- حزب الله: هو عبارة عن مقاومة إسلامية مسلحة هدفها مواجهة الاحتلال الصهيوني والنفوذ الغربي، تأسس عام 1982 كحركة سرية وظل سريا حتى عام 1984.

**- حركة حماس: هي حركة إسلامية أسسها الشيخ أحمد ياسين وبعض عناصر حركة الأخوان المسلمين وكان الإعلان عنها في 1987 تناضل في إطار القضية الفلسطينية.

في ظهور وإستمرارية محور المقاومة كما يعتبر التحالف أحد التحالفات السياسية الأكثر ديمومة على الرغم من التحديات العديدة والتوترات المتكررة التي واجهها التحالف وما يجدر ذكره هو أنه ومنذ الثمانينات، إعتبرت كل من إيران وسوريا نفسيهما ممثلين للمقاومة في الشرق الأوسط، وكان من أولوياتهما دعم صمود أبناء الشعب الفلسطيني ضد الكيان الإسرائيلي، وخلال الحرب الأهلية السورية هدد نصر الله بالرد على إعتداءات إسرائيل على أهداف في سوريا بإعتبار أنها "تستهدف كل محور المقاومة وليس سوريا وحدها".[1]

ورد حزب الله على الضربة الإسرائيلية في الجولان من خلال تنفيذ عملية في شبعا في لبنان، وقد أكد أن أراضي محور المقاومة باتت اليوم تشكل جبهة واحدة[2]، ومن المبررات التي أدت إلى إقامة هذه العلاقات الإستراتيجية بين سوريا وإيران:[3]

1. تلاقي المصالح بين الدولتين في مواجهة القوى المعادية.
2. تأتي في سياق تعويض الهشاشة العربية والترهل في الجسد العربي.
3. أنها إستجابة لحاجة كلا البلدين لتعديل موازين القوى في إطار المواجهة مع القوى الخارجية.
4. العداء المشترك للعراق بقيادة الرئيس صدام حسين، بالإضافة إلى رفض معاهدة "كامب ديفيد" بين إسرائيل ومصر، حيث تم بموجبها تحييد لدور المصر المركزي في المواجهة بين العرب وإسرائيل، وكذلك النفوذ المشترك لسوريا وإيران ولبنان.

أما بالنسبة لعلاقة حزب الله بهذا المحور فلقد جاء منذ تأسيس هذا الحزب في لبنان أعقاب إنقسام حركة أمل الشيعية في 1985، حيث تبنى خيار المقاومة وإستعادة ثقافة الإستشهاد في مواجهة إسرائيل عقب إجتياحها الأراضي اللبنانية عام 1982، إن التحالف الإيراني مع حزب الله في لبنان يتجاوز النواحي السياسية ليصل إلى التحالف المرجعي ويسمح لإيران بإطلالة جغرافية وسياسية وعسكرية على شمال إسرائيل، على الرغم من تقلص قدرات حزب الله بموجب القرار 1701، الداعي لتجريده من الأسلحة، إلا أن إمكانية إستهداف العمق الإسرائيلي تأكدت بالفعل أثناء حرب يوليو 2006.

---

[1] - "**محور المقاومة**"، في:ar.m.Wikipedia.org، (2019/04/30).

[2] - المرجع نفسه.

[3] - عطاء عبد الغني خميس الجزار، **السياسة الإيرانية اتجاه الثورات العربية 2011-2013**، مذكرة ماجستير، (أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا: برنامج الدراسات العليا المشترك بين الأكاديمية وجامعة الأقصى، 2015)، ص 108.

لقد كان المثلث المكون من إيران-سوريا-لبنان يستند على قاعدة هي حزب الله حيث تحيط به طهران ودمشق وبيروت، وفي نفس الوقت فإن الطرفين السوري والإيراني يعتمدان على حزب الله في إدارة الكثير من المسائل والقضايا مع أطراف أخرى.

أما بالنسبة لحماس فمنذ منتصف عقد الثمانينات بدأت في الإستعداد لأداء دور أكبر في تأثيرات الجغرافية السياسية بعد إنسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء والتي لم تصل إلى ما كانت عليه في 4 يونيو 1967 لأن قطاع غزة ظل تحت الإحتلال وجاءت الأحداث التي أشعلت الإنتفاضة الكبرى في أواخر عام 1987 والتي كان لحركة حماس الدور البارز فيها، حيث أعلنت عن نفسها كحركة مقاومة إسلامية في الأرض المحتلة بعد الإنتفاضة بأيام، ثم قامت الحركة بالعديد من العمليات العسكرية، وكذلك كان لها دور أساسي في الإنتفاضة الثانية سنة 2000 الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية من وضع حركة حماس على قائمة الإرهاب، إلا أن ذلك لم يمنع الحركة من أداء دورها فراحت قياداتها السياسية تتوزع ما بين فلسطين والخارج وبدأت تحظى بدعم عدد من الدول تأتي إيران في مقدمتها ومع تقديم إيران لمساعدات إقتصادية ومادية للحركة أصبحت حماس محسوبة على المحور[1]

الفرع الأول: الأسس التي يقوم عليها المحور.

- التمسك بالمبادئ الوطنية للأطراف والتمسك بخيار المقاومة.

- إن قوة العلاقات الإيرانية السورية لا يعني بأي حال تخلي سورية عن عمقها العربي الذي كان ولا يزال يحظى بأهمية خاصة في برنامجها ودبلوماسيتها وأدبيات الحزب الحاكم فيها.

- التعاون والتشاور والإحترام المتبادل لخصوصية كل طرف إتجاه الطرف الآخر ومراعاة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة التي تحفظ وتصون الكرامة الإنسانية.

- لقد شكلت ثوابت السياسة السورية ومشروعها الوطني والقومي كدولة محورية في الوطن العربي، إلى جانب التوجهات والإجراءات التي قامت فيها الثورة الإيرانية بدعمها وتأييدها للحق العربي الأساس المرجعي في التأسيس للعلاقات داخل المحور.[2]

---

[1]- محمد شاكر شبلي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا: كلية الآداب والعلوم، 2008)، ص ص 136- 137.

[2]- موسى الغرير،"**العلاقات العربية-الإيرانية (السورية – الإيرانية أنموذجا)**"، في:www.dohainstitute.org، (2019/04/30).

الفرع الثاني: محور الممانعة بعد الثورات العربية

إثر إندلاع ثورات الربيع العربي التي شهدتها بعض الدول العربية، تونس ومصر وسوريا والبحرين واليمن وليبيا، أعلنت إيران عن دعمها لحق الشعوب العربية في التحرر من الإستبداد والتطلع إلى الحرية والديمقراطية الإسلامية، لكن بعد أن وصل قطار الربيع العربي إلى دول حليفة لها، وتحديدا سوريا، تغيرت الإستراتيجية الإيرانية وبات الربيع من وجهة نظرها خريف أوروبي – أمريكي- إسرائيلي مبني على نظرية التآمر على محور المقاومة والممانعة، لذلك تراوح الموقف الإيراني بين التأييد تارة والمعارضة تارة أخرى، حيث أيدت إيران بعض الثورات مثل: ثورة مصر وتونس،لكنها رفضت ذلك في سوريا و أيدت النظام السوري في مواجهة الإحتجاجات الشعبية التي تجتاح المدن السورية لدرجة أنها وصفت تلك الإحتجاجات بالمؤامرة الخارجية، وحاول الإعلام الإيراني تسليط الضوء على الروايات الرسمية السورية، وتجاهلت المعارضة، وهذا الموقف لم يمكن مفاجئا نتيجة لطبيعة العلاقات الإستراتيجية بين سوريا وإيران، لأنه في حالة سقوط نظام الرئيس السوري فيعني ذلك فقدانها لأهم حليف إستراتيجي في المنطقة ومن ثم فقدانها للتواصل مع حلفاء آخرين مثل "حزب الله" اللبناني وحركة حماس الفلسطينية الأمر الذي يؤدي إلى تغيير قواعد اللعبة بأكملها ولاشك في أن إنهيار نظام الأسد قد يهدد تماسك المحور الإقليمي وقد ينهار فجأة.[1]

المطلب الثاني: محور الإعتدال

محور الإعتدال تشكل من دول عربية مهمة يقف على رأسها مصر والأردن والسعودية وباقي دول الخليج العربي وهذا المحور قريب من الولايات المتحدة الأمريكية ويؤمن بالتسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتسمية الإعتدال منتج أمريكي فلقد تردد إستخدامها كثيرا في واشنطن وإزداد الكلام عن أهمية إستخدام دول الإعتدال وهي التسمية التي باتت معتمدة ورسمية لهذا المحور، إن إختيار الدول المنطوية تحت راية هذا المحور تم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ولم تختر دول هذا المحور نفسها بنفسها أو مع من تتحالف كما إختارت واشنطن أركان هذا المحور وهي الدول التي يشهد لها بالتطابق والتساوق التام مع سياسة الولايات المتحدة في المنطقة، حيث تضم كل من مصر والأردن علاقة سلام مع الكيان الصهيوني ولديها سفارات وتمثيل دبلوماسي متبادل، بينما تعتبر السعودية صاحبة المبادرة العربية المعتدلة القاضية بالإعتراف بشرعية وجود الكيان الصهيوني والتطبيع الكامل معه مقابل دولة فلسطينية على أراضي 67.[2]

[1]- ياسر قطيشات، "**إيران وثورات الربيع العربي**"، في:www.m.alhewar.org، (2019/04/30).

[2]- عطا الله، مرجع سابق

وتحاول السعودية في المقابل طرح نفسها ممثلا سياسيا وتاريخيا لما بات يعرف "بالسنية السياسية" كما يحلو مؤخرا للبعض تسميتها أي ما عرف بمحور الإعتدال، وتجلى هذا الإعتدال في قمة بيروت 2002 عندما تبنت الجامعة والمؤتمر الإسلامي فيما بعد مبادرة السلام السعودية التي طرحت بينما كانت الدبابات الإسرائيلية في مقر عرفات في مدينة رام الله وتحاصر كنيسة المهد في بيت لحم، تطرح السعودية نفسها وكأنها ممثلة للعالم السني في مواجهة ما بات يعرف بالمد الشيعي الإيراني.[1]

محور الإعتدال بعد الثورات العربية: جاءت الثورات العربية لتحدث إرتباكا في المواقف إتجاه القضية، فالثورة المصرية في 25 يناير ألقت بتبعاتها على محور الإعتدال لكن رغم رفض دول الخليج وخاصة السعودية ثورات ما يسمى بالربيع العربي كان موقفها دائم للثورة السورية، حيث تبنت خيار الإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد، وبذلك بدأ محور الإعتدال رافضا للثورات من منطلق أنها تحمل شرورا للشعوب وتهدد أمن وإستقرار المنطقة فيما عدا دعمها للإطاحة بنظام بشار الأسد.[2]

أدى الخلاف حول الموقف مما عاشته مصر في 23 يوليو 2013 إلى تصدع العلاقات الخليجية وأسس لخصومة جدية بين السعودية والإمارات من ناحية وقطر من ناحية أخرى، وإن كانت قطر قد تعودت منذ سنوات على التغريد بمفردها خارج السرب الخليجي عبر الإعتماد على حلفائها الإقليميين الآخرين في المنطقة إيران وتركيا وأحيانا عمان فإن الخاسر الأكبر هو المملكة العربية السعودية، التي حاصرت نفسها بخصوم إقليميين مثل إيران، تركيا وقطر.[3]

وما زاد الطين بلة هو حصار الدول الأربعة العربية لقطر والذي لم يأتي فجأة لمجرد قرصنة موقع إخباري، ولكن كان مخططا له منذ عدة أعوام وتحديدا 2014 وبعد الإنقلاب العسكري في مصر مباشرة بسبب وقوفها ضد الإنقلاب ولم تغير موقفها منه هي وتركيا كسائر الدول العربية والإفريقية كما أن هناك دولا كثيرة عربية تريد تحجيم الجزيرة، ومن أهداف الحصار أيضا هو إخراج قطر من اليمن لإطلاق يد الإمارات في تقسيم اليمن لأن قطر كانت ضد التقسيم، بدأ الآن الحديث عن خطة سرية لتقسم اليمن وإعطاء الجنوب للائتلاف التابع

---

[1]- علاء ريان، "**صراع المحاور في الشرق الأوسط**"، في: www.sasapost.com، (2019/04/30).

[2]- عطا الله، مرجع سابق.

[3]- هيثم الكحيلي، "**تحالفات جديدة في الشرق الأوسط انتهى زمن الاعتدال والممانعة**"، في: www.noonpost.org، (2019/04/30).

للإمارات و الشمال لأحمد عبد الله صالح سفير اليمن في الإمارات، وكان من أهداف الحصار فك الإرتباط بين قطر والإخوان المسلمين في مصو كذا قطع دعمها لحماس.

لكن ما إن إنتشر خبر الحصار وإعلان دعم الحكومة الأمريكية له حتى سمعنا بدول غربية ترفض هذا الحصار وتستنكره، ولم تتوقف على الرفض بل أعلنوا دعمهم لقطر وكانت ألمانيا وفرنسا وإنجلترا وإيطاليا من الدول التي رفضت الحصار وأعلنت دعمها لقطر، ثم جاءت دول عربية أخرى رفضت أن تدخل نفسها وإلتزمت الحياد.[1]

المطلب الثالث: المحور التركي القطري

عقب صعود أردوغان وحزبه لسدة الحكم في تركيا بدؤوا بإنتهاج السياسة التي عرفت "بالصفر مشاكل" عملت بشكل أساسي على تنمية العلاقات السياسية عبر الإقتصاد، بعد إغلاق أوروبا الباب في وجه تركيا للإنضمام للإتحاد الأوروبي إتجهت تركيا لدول المشرق وبدأت بنسج علاقات مع العالم العربي، بعد الغزو الأمريكي للعراق وتعاظم دور إيران فيها بدأت الدول العربية تنظر بإرتياح إلى تعاظم الدور التركي السياسي والإقتصادي والثقافي، فتركيا لا تطلق شعارات ثورية ولا تدعم ميليشيات مسلحة إنما تسعى لتعظيم نفوذها الإقتصادي وقوتها الصناعية ورفاهية شعبها، فنمت تركيا علاقاتها مع كلا المحورين ووصلت العلاقات أوجها مع النظام السوري حتى بدايات الثورة السورية، تصاعدت الصداقة مع تركيا عقب حادثة مرمرة وخرج نصر الله من لبنان في خطاب شكر فيه تركيا وأردوغان لمساندته القضية الفلسطينية، وإعتبره صديقا قويا لمحور الممانعة، سبق هذا الحادث موقف أردوغان عقب حرب غزة في المؤتمر الإقتصادي في "دافوس" عندما وبخ الرئيس الإسرائيلي "بيريس" وإختلفت العلاقات العربية مع تركيا عقب ثورات الربيع العربي عندما وقفت تركيا مع خيارات الشعوب، فأصبحت تركيا عدوا لكلا المحورين محور الممانعة بسبب سوريا ومحور الإعتدال بسبب رفض أردوغان الإنقلاب العسكري في مصر، فلم يبقى لتركيا صديق غير قطر.[2]

الفرع الأول: الجذور التاريخية للتحالف التركي القطري

وقعت تركيا وقطر أول إتفاق للتعاون التقني والإقتصادي في عام 1985 تلاه التوقيع على خمس إتفاقيات في عام 2001 قبل وقت قصير من وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002، وتبع ذلك

[1] - أحمد مشعل، "**حصار قطر وانتهاء الدور السعودي في الشرق الأوسط**"، في: www.journalistsat، (2019/04/30).

[2] - ريان، مرجع سابق.

التركيز على تحويل هذه الإتفاقيات إلى فرص كبيرة سواء على المستوى الثنائي أو مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، وكانت أهم خطوة في هذا الصدد التوقيع في 19 ديسمبر 2014 على إتفاق التعاون العسكري بين تركيا وقطر لمدة عشر سنوات الذي يسمح لتركيا بفتح قاعدة عسكرية لها في قطر إلى جانب التعاون في صناعات التسليح، وتبعا لذلك جاء حديث من الجانبين عن التعاون والإستثمار، وفي 2015 عقد مسؤولون في الدوحة وأنقرة أول إجتماع للجنة الإستراتيجية العليا المشتركة التي مهدت 11 طريق للتوقيع على 15 إتفاقية تشمل العديد من المجالات من البيئة إلى الطاقة والتعليم.[1]

ثم جاء خبر إنشاء أول قاعدة عسكرية تركية خارج البلاد والمقررة في قطر إعلانا عن تطور هام في العلاقات بين البلدين، فقد سبقه تطور هام بعقد إتفاقيات حول الغاز الطبيعي، إلا أنه الأهم الإرتباطه بالجانب العسكري، ووفق ما أعن عنه السفير التركي في قطر أحمد ديميروك ثم ما نشر في الصحيفة الرسمية التركية، فإن ثلاثة آلاف جندي من القوات البرية سيتمركزون في القاعدة المقرر إنشائها في قطر وستكون متعددة الأعراض حسبما أكده السفر التركي.[2]

وبعد أن قطعت السعودية ودول عربية أخرى علاقتها مع الدوحة، وافق البرلمان التركي على نشر القوات التركية في قطر، رغم أن الخطوة تطبيق لإتفاق دفاعي يجيز ذلك إلا أن توقيته يحمل رسالة دعم سياسي للدوحة في وقت تحاول فيه السعودية وحلفائها عزل قطر سياسيا وإقتصاديا، والدعم العسكري التركي لقطر بعد عزل الأخيرة من قبل جيرانها، منطقي بالنظر لطبيعة العلاقات بين البلدين اللذان يدعمان حركات الإسلام السياسي مثل حركة الإخوان المسلمين وحماس، وتربطهما علاقات ودية، وبهذا الصدد أوضح نمر أن "التحالف التركي القطري أعمق من التحالف السعودي التركي، فالتحالف التركي القطري أمني، سياسي وإقتصادي، فهذا الموقف السياسي للدوحة هو الذي جلب لقطر غضب مصر والسعودية والإمارات والبحرين، دول تتهم قطر بالتغريد خارج السرب سواء من حيث علاقتها مع إيران أو من حيث دعم الإخوان المسلمين".[3]

---

[1]-برتر اند فيالا، جالف ستيت، "**لماذا تتميز العلاقات التركية القطرية**"، في:www.taimtrKey.com، 2019/04/30).

[2]- سامية السيد، "**قاعدة عسكرية تركية في قطر: تحالفات جديدة واتفاقيات متعددة**"، في:www.turkey-post.net، (2019/04/30).

[3]- حسين زنيند، "**بعد عزلها خليجيا، قطر بين الحضن التركي والفخ الإيراني**"، في: www.dw.com، (2019/04/30).

المبحث الثالث: مستقبل التحالفات السياسية في الشرق الأوسط

يتناول هذا المبحث دراسة إستشرافية ومستقبلية للأحلاف في الشرق الأوسط، وبروز فواعل على حساب فواعل أخرى، وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين هما تحالفات القوى الدولية، وتحالفات القوى الإقليمية في المنطقة.

المطلب الأول: سيناريو تحالفات القوى الدولية في الشرق الأوسط

في هذا المطلب سوف نحاول تقديم نظرة مستقبلية لما يمكن أن تشكله القوى الكبرى والدولية من تحالفات في الشرق الأوسط.

من أكثر إحتمالات الإصطفاف والتحالفات التي ستشكلها القوى الدولية في الشرق الأوسط هي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا اللتان ستضطران إلى إقامة تحالفات مع القوى القارية والإقليمية في المنطقة بهدف تأكيد نفوذها خلال المرحلة القادمة خصوصا أن فكرة القوى الأحادية أو المركزية لم تعد قائمة في ظل المشهد الدولي الراهن والنظام العالمي القائم على التشكل من نظام حكم الكثرة وبالتالي يمكن القول أن القوتين الوحيدتين اللتان ستسمران كقوى عظمى خلال العقد الثالث على أقل تقدير في القرن الواحد والعشرين هي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا إلا أنهما لن يشكلا ثنائية قطبية يمكنهما إستقطاب بقية أعضاء المنظومة الدولية من خلالها كما كان على عهد الإتحاد السوفياتي.[1]

كما يمكن توقع مسارات التحول في التحالفات الحالية والواضح وجودها وهي المحاور الثلاثة الرئيسية والتي يجمع بينها التنافس وهي محور إيران وحلفائها ويعد التقارب السكوني المصري الإسرائيلي الإماراتي أساسا لمحور ثاني وقطر وتركيا كأبرز أطراف المحور الإقليمي الثالث بالإشتراك مع القوى الإسلام السياسي وهذه المحاور تتباين علاقتها بالقوى الكبرى، حيث يتمتع المحور الثاني بعلاقات متوازنة مع الأطراف الدولية والتي ستحظى بدعم الولايات المتحدة الأمريكية وستقف الأخيرة على عداء كامل مع المحور الأول الذي يتمتع بدعم روسي وصيني.[2]

---

[1] - محمد بن سعيد الفطيسي، "**تدابير الارتقاء في خارطة الشرق الأوسط، التحالفات المستقبلية**"، صحيفة الرأي، صدرت يوم 24 ديسمبر 2017، د.ص

[2] - سمير رمزي، "**التحول في نمط التحالفات في الشرق الأوسط**"، في: www.elbadi-pss.org (2019/04/30).

وهناك إحتمال لإنفتاح أمريكي محدود على روسيا يتم فيه تنسيق الموقف مع الإدارة الأمريكية تتبادل فيه الدولتان تقديم تنازلات محددة لتخفيف حدة التوتر والوصول إلى صيغة التعاون المثمر بينهما، بما يعظم من نفوذ روسيا عالميا لكنه لا يرقى لطموحاتها لإستعادة مكانتها كقوة عظمى في نظام دولي متعدد الأقطاب.[1]

وليس مستبعدا كذلك أن تدخل روسيا داعمة لإيران التي تتبعها سوريا ولبنان اللتان تحظيان بحماية وفيتو روسي دائم.[2]

ولا يوجد شك أن المرحلة المقبلة سوف تشهد تقارب مصري أمريكي من خلال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" وسوف يتجاوز هذا التقارب حدود العلاقة المباشرة، ليصل إلى نوع من التنسيق في الرؤى الإقليمية لمناطق الصراع في الشرق الأوسط.

ومن المتوقع أن يكون ملف الحرب على التنظيمات الراديكالية بمثابة بوابة لإعادة بناء التحالفات للولايات المتحدة في الشرق الأوسط خلال السنوات الأربع القادمة، وهو ما يعني أن العديد من القضايا الثنائية بين الولايات المتحدة ودول المنطقة سوف تتحدد بشكل كبير على حجم التأييد والدعم المقدم من قبل هذه الدول في سياق الحرب الأمريكية على تنظيم داعش، وبالطبع يشير التقارب الروسي-الأمريكي في وجهات نظر بين "بوتين" و"ترامب" إلى إحتمالية إعادة تشكيل تحالف عسكري دولي بقيادة الولايات المتحدة وروسيا لمحاربة تنظيم داعش.[3]

---

[1]- شفيق علام، "**التحليلات - التغيرات السياسية**"، في: www.futureuae.com، (2019/04/30).

[2]- الصادق الزين، "**مستقبل التحالفات الإقليمية بالمنطقة 2**"، في: www.alrakoba.net، (2019/04/30).

[3]- زياد عقل، "**رؤية دونالد ترامب وإدارته لملفات الصراع في الشرق الأوسط**"، في: acpss.ahram.org.eg (2019/04/30).

المطلب الثاني: سيناريو تحالفات القوى الإقليمية في الشرق الأوسط.

لقد أثبتت فترة ما بعد الثورات العربية أن منظومة التفاعلات في المنطقة أصبحت أكثر مرونة، وأكثر إرتباطا بالمصالح المرتبطة بقضايا محددة، وهو ما يستدعي إعادة النظر في كل أنماط التفاعلات التي سادت المنطقة.[1]

لقد برزت بعض من القوى الإقليمية التي إستغلت تراجع النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وإنشغال الروس بحماية ما تبقى لهم من نفوذ وسلطة ومصالح إستراتيجية في الشرق الأوسط خصوصا في سوريا، وكان على رأسها كل من إيران وتركيا[2] وهي دول قائمة بالفعل على تشكيل تحالفاتها المستقبلية في حدود القارة الآسيوية ومنطقة الشرق الأوسط.

والملاحظ أن تركيا وإيران خصوصا تتحر كان في منطقة الشرق الأوسط بقوة، خصوصا من خلال الإصطفاف مع بعض القوى الأخرى ذات القوة والنفوذ، صحيح أن تلك التحالفات القائمة على التشكل ستكون أقرب إلى التحالفات المقنعة أو غير المعترف بها على الصعيد الرسمي حتى وقت قادم، إلا أنها ستكون بالفعل تحالفات يمكن مشاهدة آثارها وإنعكاساتها السياسية والإقتصادية خصوصا على خارطة الشرق الأوسط خلال العقد القادم خاصة.[3]

وتعتبر تركيا وإيران محاور مهمة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تملك تركيا القوة العسكرية والبشرية والتقدم التكنولوجي والقوة الإقتصادية والرغبة الواضحة في النفاذ إلى مساحات النفوذ والسلطة، في المقابل تملك إيران القوة العسكرية والبشرية والمساحة الجغرافية رغم الضعف الإقتصادي، وهي بالفعل حاضرة وبقوة في كل من العراق وسوريا.[4]

فالمحور الإيراني يضم كلا من الجمهورية الإسلامية في إيران والعراق وسوريا ولبنان واليمن، وهذا المحور يضم دولا محافظة ومتحولة نحو نظام ديمقراطي ودولا متغيرة من حيث الإستقرار، أو النظام السياسي وترتكز دول المحور على رؤية متباينة من حيث التعامل مع الأمن الإقليمي وخصوصا العراق الذي يحاول أن ينأ بنفسه نظريا عن المشكلات والتحديات الإقليمية وفقا لما كتب في الدستور العراقي 2005، إلا أن التأثير الإقليمي لا يحقق هذا

---

[1]- السعيد العبادي، "**الشرق الأوسط متغيرات الواقع وآفاق المستقبل**"، في: www.noonpost.org، (2019/04/30).

[2]- محمد بن سعيد الفطيسي، "**مستقبل الشرق الأوسط بين النفوذ الإيراني والهيمنة التركية**"، في: www.raialyoum.com (2019/04/30).

[3]- الفطيسي، "**تدابير الارتقاء في خارطة الشرق الأوسط، التحالفات المستقبلية**"، مرجع سابق.

[4]- الفطيسي، "**مستقبل الشرق الأوسط بين النفوذ الإيراني والهيمنة التركية**"، مرجع سابق.

الطموح مما أدخل العراق في بعض القضايا الخاصة بالأمن الإقليمي، وتعاني كذلك الجمهورية الإسلامية في إيران من تحد خارجي مرير قد يصل إلى النهاية العسكرية وإستخدام الضربة المبعثرة والتي قد تنهي آمال المشروع النووي وتحدث تحولا وإضطرابا داخل إيران، وبالمقابل نلاحظ أن النظام في سوريا مازال مستمرا في إدارة الأزمة لكن نهايتها غير واضحة حتى الآن، فمازالت القرارات الدولية غير ثابتة تجاه الموقف النهائي من الوضع في سوريا على الرغم من التحرك العربي في مبادرة عربية لإدارة الموقف الإنساني بالإضافة إلى مشروع العراق للوساطة، كما أن لبنان مازالت تجربة النظام السياسي ما بعد رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري فيه تعاني من التحول والتغير وعدم القدرة على إدارة التحديات الداخلية أو مواكبة التحولات الخارجية والإنطلاق نحو نقطة جديدة من إدارة السلطة السياسية.

إضافة إلى أن اليمن ما بعد مرحلة الإضطرابات السياسية والمبادرة الخليجية لتحول السلطة لم تتضح صورة وشكل النظام السياسي فيه من أجل تحديد البقاء في إطار هذا المحور أو محاولة للإنتقال والإلتحاق في محور جديد.

أما المحور التركي والذي يضم مصر، ويتمثل هذا المحور في الدولة التركية المعاصرة ما بعد إدارة حزب التنمية والعدالة والتحول نحو بناء دور العهدة الجديدة والعمل من خلال تصفير المشكلات لإنطلاق دور جديد لتركيا في الشرق الأوسط وعلى مدى السنوات الثماني الماضية حاولت تركيا الإشعار عن دورها الإقليمي والتحول في الأداء من الإندماج المرن إلى الإندماج الهادف في إدارة وتقاسم أعباء التحديات الإقليمية بالإضافة إلى وظيفتها كعضو فعال في حلف الناتو وجزء ثانوي في التحالف الدولي في أفغانستان وإدارة الأمن والسلم والتنمية في أفغانستان.[1]

كما أن لها دورا مؤثرا في إدارة الأزمة في سوريا من خلال التأكيد على البعد الإنساني في إدارة الأزمة أما جمهورية مصر العربية ما بعد الثورة على النظام المصري السابق، فإنها مازالت متحولة ومتغيرة في تجربتها السياسية كبناء أنموذج جديد للسلطة لم تتسم ملامحه بعد، لكنه لا يخرج عن سلطة الإسلام السياسي – سلطة المؤسسة العسكرية، وبذلك سينتظر الشرق الأوسط مصر ما بعد الإنتخابات وبرنامج الدولة الخارجية وسياستها الإقليمية والدولية والتي على أثرها سيتم تحديد فاعلية أو حدة التأثير للمحور التركي-المصري في إدارة شؤون الشرق الأوسط وبناء التفاعلات الإقليمية.

[1]- حسين علاوي خليفة، "**سياسة المحاور الجيوبوليتيكية والإتحاد الخليجي في القرن21، دراسة مستقبلية**"، في: www.araa.sa، (2019/04/30).

ولذلك نجد أنه على الرغم من الفاعلية التركية في إدارة الشؤون الشرق أوسطية إلا أنها ما بعد ثورة الربيع العربي قد تحولت للإندماج والإنتقال نحو محور المغرب العربي، وهي بذلك تعلن عن التوجهات الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط.[1]

إن محاولات السعودية المستمر ة في بناء التحالف العربي ضد اليمن والتحالف الإسلامي، ومحاولة تكوين قوة عربية مشتركة، تشير إلى أن هناك رغبة لمواجهة إيران ويضاف إلى ذلك السعي الملحوظ للأطراف السنية لإيجاد أرضية جديدة مع إسرائيل من خلال دعوات بناء السلام في المنطقة، أو من خلال عودة الحديث عن المبادرة العربية للسلام.[2]

بقية الدول والتي هي بدورها تتقاطع الرغبة في السلطة والهيمنة والنفوذ بالرغم من صغر حجم بعضها من الناحية الجيوسياسية ولكنها تملك القوة المادية والإقتصادية وكذلك العسكرية وبالتالي ستبحث لها عن مكانة جيوسياسية بين هذا الكم الهائل من الإصطفافات والتحالفات الفضفاضة القائمة على الشكل في منطقة الشرق الأوسط وأخرى ستضطر إلى الإختباء وراء القوى العظمى أو الإقليمية ولو بشكل مؤقت حتى تستطيع إستعادة مكانتها الجيوسياسية كالعراق وسوريا واليمن على سبيل المثال لا الحصر.[3]

[1]-المرجع نفسه.

[2]- خليفة، مرجع سابق.

[3]- الفطيسي، مرجع سابق.

خلاصة الفصل الثالث:

يمكن أن نخلص في هذا الفصل إلى أن الأحلاف في الشرق الأوسط تنوعت وتعددت وإختلفت بتنوع وتعدد وإختلاف أهدافها والغايات التي أنشئت لأجلها، فمن الناحية العسكرية تشكل في البداية حلف بغداد والذي جاء كنتيجة للصراع الأيديولوجي السائد في تلك الفترة بين المعسكرين الإتحاد السوفياتي والولايات الأمريكية المتحدة الذي جاء بهدف التصدي للمد الشيوعي في المنطقة، ثم تشكلت مجموعة من الأحلاف في إطار القضية الفلسطينية والتي كان بعضها يهدف للتصدي للغزو الإسرائيلي وإسترجاع فلسطين وبعدما شهدته المنطقة من توترات وتهديدات على الساحة الأمنية، بسبب الثورات العربية منذ سنة 2011 والتي من أبزرها ظهور التنظيم الذي عرف بداعش وأزمة الحوثيين في اليمن، تشكلت أحلاف جديدة فتشكل التحالف الدولي ضد داعش إضافة إلى ظهور تحالف جديد بقيادة السعودية وهذا ما عرف بعاصفة الحزم ضد الحوثيين في اليمن.

أما فيما يخص الأحلاف السياسية فلقد عرفت المنطقة تشكل ثلاث محاور بارزة وهي محور الإعتدال بقيادة السعودية، ومحور الممانعة والمقاومة بقيادة إيران وأخيرا المحور التركي القطري.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع بالغ الأهمية فموضوع التوازن الإستراتيجي بين القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط يعتبر من المواضيع المهمة خاصة في ظل التغيرات والتحديات التي تشهدها المنطقة في السنوات الأخيرة، فالفراغ الإستراتيجي الذي يعيشه الشرق الأوسط رفع تطلعات القوى الإقليمية المتنافسة، حيث هزت المصالح الجيوسياسية نظام التحالفات و الإصطفاف، و إشتد معها التنافس بين القوى حول تقسيم مناطق النفوذ الجيوسياسي في المنطقة العربية عموما فكل من السعودية و إيران يقوم بدور مزدوج مابين الحفاظ على الوضع أو التغيير في الإقليم وفقا لمصالحها، أما تركيا الباحثة عن الريادة الإقليمية حبيسة هواجسها الأمنية و بإعتبار المنطقة متعددة الأقطاب ما يجعل من الصعب على أي دولة وحدها إرساء الهيمنة على المنطقة بأكملها و تبعا لذلك فإن بنية النظام الإقليمي للشرق الأوسط هي تربة خصبة لدوام و عمق عدم اليقين بشأن التحالفات الإقليمية، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- التوازن الاستراتيجي يعني الحالة التي تتعادل أو تتكافأ أو تتوازن عندها المقدرات، سواء أكانت سياسية أو سلوكية أو قيمية لدولة أو مجموعة من الدول المتحالفة مع غيرها من الوحدات السياسية، بحيث تضمن لها ردع أو مجابهة التهديدات الموجهة ضدها من دولة أو دول أخرى وبما يمكنها أيضا من التحرك السريع وحرية العمل في جميع المجالات للعودة إلى هذه الحالة عند اختلاله لتحقيق الاستقرار.
- الشرق الأوسط ليس له تعريف متفق عليه فقد اختلفت التعريفات المطروحة حوله وتبعا لها اختلفت الدول التابعة لهذا الإقليم حيث أن هذه التعريفات تعكس مصالح واستراتيجيات الدول الكبرى في المنطقة.
- القوى الإقليمية هي تلك الوحدة الدولية التي تملك كلا من القوة والقدرة على التأثير داخل حدود إقليمها، فهي متشابهة للقوة الكبرى في النظام الدولي، ولكن فقط على المستوى الإقليم التابعة له، وهي تملك قدرا متوسطا من مصادر القوة الصلبة والناعمة يجعلها قادرة على التصرف في قضايا النظام الدولي بتبني أنماط من السلوك ترتكز على التوافق على أن يتم إدراكها كقوة إقليمية من جانب الدول الأخرى في الشرق الأوسط.
- دراسة وتفسير التوازن الاستراتيجي بين القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط يخضع للأسانيد النظرية و الطروحات الجيوسياسية تجاه الشرق الأوسط.
- منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق في العالم وهذا راجع للأهمية الجيوإستراتيجية لموقعها الجغرافي الغني بالثروات الطبيعية وهو ما جعلها محط أنظار العديد من القوى.

- الشرق الأوسط يشهد تنافس بين مجموعة من القوى الإقليمية المتمثلة في السعودية وإيران وتركيا والتي تسعى كل منها للعب دور مهم من خلال طرح مشروعه في الشرق الأوسط.
- أهمية منطقة الشرق الأوسط جعلت القوى الكبرى توجه سياساتها واستراتيجياتها نحوه وتصر على التدخل في قضايا المنطقة وهذا بهدف تحقيق مصالحها وبسط سيطرتها على الإقليم.
- عرف الشرق الأوسط تشكل العديد من الأحلاف منذ منتصف القرن العشرين والتي اختلفت طبيعتها بين أحلاف عسكرية وأخرى سياسية.
- الأحلاف التي تشكلت في الشرق الأوسط جاءت نتيجة لقضايا المنطقة المعقدة والبيئة الإقليمية التي تتسم بعدم الإستقرار.
- أن الشرق الأوسط يشهد حالة من الاصطفاف وتشكل التحالفات المتناقضة وهذا راجع لخلافات إيديولوجية وعقائدية وسياسية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1. أبو خزام إبراهيم ، الحروب وتوازن القوى، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.
2. أبو خزام إبراهيم ، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي عشر والعشرين،طرابلس: المكتبة العالمية، 1966 .
3. المشاقبة أمين ، شلبي شاكر سعد ، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990-2008،الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع 2012.
4. الملك سعود، التوجهات السعودية لاستعادة الأمن في الخليج، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية، 2008.
5. بشارة عزمي، ، الزويري محجوب ، العرب وإيران :مراجعة في التاريخ والسياسة،بيروت: المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، 2012.
6. بيريس شمعون، الشرق الاوسطالجديد، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ،عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 1994.
7. جاد الرب حسام الدين،الجغرافيا السياسية، القاهرة، الدار المصري اللبنانية 2009.
8. جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007.
9. حقي توفيق سعد، مبادئ العلاقات الدولية، عمان: مطبعة اوائل للنشر، 2000.
10. حمدان جمال ، إستراتيجية الاستعمار والتحرير،بيروت: دار الشروق، 1983.
11. دان تيم ، كوركي ميليا ، سميث ستيف ، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ترجمة: ديما خضرا، د.ب:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
12. داود أوغلو احمد، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: ثلجي محمد جابر وعبد الجليل طارق، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة العربية للدراسات، 2010.
13. دني إيمان ، الدور التركي الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ،الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

14. دورتي جيمس ،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت:مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.

15. دورتي جيمس، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1975.

16. راشد باسم ،المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، مصر: مكتبة الإسكندرية، 2013.

17. سعيد ادوارد، الإستشراق المفاهيم الغربية للشرق، ترجمة: محمد عتابي، القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2006.

18. سعيد نوفل احمد، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاشارات، 2010.

19. سليم بريزات رايق، مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية،الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2013.

20. طلعت عبد المنعم، إدارة المستقبل: الترتيبات الأسيوية في النظام العالمي الجديد، القاهرة: الهيئة المصرية للكتب، 1988 .

21. عباس عطوان خضر، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.

22. عبد الرحيم مصطفى أحمد ، الولايات المتحدة والمشرق العربي،الكويت: عالم المعرفة، 1978.

23. هلال علي الدين ، مسعد نيفين، النظم السياسية العربية :قضايا الاستمرار والتغيير،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

24. غازي حسين، الشرق الاوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الامريكية، دمشق:منشورات اتحاد الكتاب العرب 2005.

25. غالي الحديثي عباس، نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات، الأردن:دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004.

26. الهيثي صبري فارس، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكة،عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع 2000.

27. الهيثي صبري فارس: دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكس، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع 2012.

28. العيسوى فايز محمد، الجغرافيا السياسية المعاصرة، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2003.

29.فرومكين دافيد ، نهاية الدولة العثمانية وتشكيل الشرق الأوسط، ترجمة: وسيم حسن عبدو، بغداد: دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

30. فيليب روبنس، تركيا والشرق الاوسط،ترجمة ميخائيل نجم، د.ب، دار قرطبة للنشر والتوزيع والأبحاث، 1993.

31. كميل حبيب، الشرق الأوسط في الرؤية الأمريكية، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2012.

32. لويد جونسون،تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن احمد مفتي،محمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود،1989.

33. ليتل ريتشارد، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة: هاني تابري، بيروت: دار الكتب العربي، 2009.

34. الرمضاني مازن إسماعيل، السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991.

35. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998.

36. محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكيا،مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة 2014.

37. محمد ضياء عبد المحسن محمد،الجغرافيا البوليتيكية،عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع،2015.

38. محمد علي حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي،القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002.

39. محمد فهمي عبد القادر، النظريات الجزئية في العلاقات الدولية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010.

40. محمد مراد،السياسة الأمريكية اتجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، بيروت: دار المنهل اللبناني للطبع والنشر والتوزيع، 2009.

41. محمود القاسم صالح ، الديمقراطية والحرب في الشرق الاوسط خلال فترة 1945-1989، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999.

42. محمود صالح منسي، الشرق العربي المعاصر، مصر: مكتبة الإسكندرية، 1990.
43. مطر جميل ، هلال علي الدين ، النظام الإقليمي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
44. نصري ذياب خاطر، الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكيا، الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2010.
45. الرفاعي هويدا وآخرون، مبادرات الإصلاح في الشرق الأوسط، القاهرة: مركز المحروسة للنشر، 2007.
46. الكعكي يحي احمد ، الشرق الاوسط والصراع الدولي "دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع "، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة، 1986 .

- **المجلات والدوريات:**

1. معلوم حسين ، القطب الأمريكي: محاولة الانطلاق و تحديات المنافسة، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسيةو الإستراتيجية، 1993 .
2. السامرائي خليل إبراهيم ، التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد26، جامعة بغداد: كلية العلوم السياسة، 2002.
3. ميليش فريد ، القوة وأهميتها في العلاقات الدولية،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية،المجلد36،العدد6، 2014 .
4. الشكري كمال سالم ، "مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد28، العدد 1، 2012.
5. عبد المنصف مي حسين، "النظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية"، الحوار المتمدن، العدد4068، 2013.
6. قاسم أحمد ، "نظريات العلاقات الدولية"، مجلة سياسات عربية، المجلد124،العدد 20، 2016.
7. حنفي خالد ، السياسة الخارجية السعودية، مجلة شؤون خليجية، العدد3، لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 1999.
8. الحريري جاسم ، السياسة الخارجية السعودية، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد 129، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2008.
9. سعود الفيصل، "السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية، استمرار أم تغير"، مجلة مسارات، د.ع، نوفمبر 2013.

10.ليتيم فتيحة ، "تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة المفكر، العدد5.
11.محمود أمين نظير ،"موقف تركيا من أحداث التغير في المنطقة العربية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد2، 2013.
12.عبد الوهاب صفاء ، "الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط"، مجلة شؤون عربية، العدد 172، 2017.
13.مصدق حسن، "بريطانيا تعيد ترتيب سياساتها تجاه الشرق الأوسط"، مجلة العرب،العدد 174، اكتوبر2015.
14.الجابري ستار جبار ،" الإستراتيجية البريطانية إزاء العراق"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 21، حزيران 2015.
15.الدسوقي أيمن ، "الأحلاف والمحاور والمعسكرات في الشرق الأوسط"، مجلة درع الوطن الإماراتية، العدد 532،ماي 2016.
16.الجبين إبراهيم ، "عاصفة الحزم"، مجلة رؤية سورية، العدد 18، أفريل 2015.
17.شاغر سوسن ، "العالم إلى الأمام قطر إلى الخلف"، مجلة السياسة الدولية، العدد 211،يناير 2018.
18.الفطيسي محمد بن سعيد ، "تدابير الارتقاء في خارطة الشرق الأوسط، التحالفات المستقبلية"، صحيفة الرأي، صدرت يوم 24 ديسمبر 2017.

- **الموسوعات:**

1. الكيالي عبد الوهاب ،موسوعة السياسة الجزء3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993.

- **المذكرات والرسائل العلمية:**

1. حاكم خليد ، صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط 2001-2015، مذكرة ماستر، جامعة مولاي طاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.
2. حسناوي رانيا ، رزق الله منى ، السياسة الأمنية التركية اتجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2002-2015، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة العربي التبسي تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016 .
3. خرسة أحمد علي ، تأثير المصالح الاقتصادية الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حتى 2011 العراق أنموذجا، مذكرة ماجستير،جامعة دمشق: كلية العلوم السياسية .

4. الرحاحلة احمد سليمان سالم ، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط –الفرص والتحديات، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط: كلية الحقوق والعلوم السياسية2014.
5. زيارة كوثر، التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط 2002-2015، مذكرة ماستر غير منشورة،جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.
6. السليحات صخر علي سلامة ، دور المياه في إثارة الصراع في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2013-2014.
7. شبلي شاكر محمد، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير،جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا: كلية الآداب والعلوم، 2008.
8. العدوان طايل يوسف عبد الله ، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2013.
9. عديلة محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والأسس، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.
10. عطاء عبد الغني، خميس الجزار، السياسة الإيرانية اتجاه الثورات العربية 2011-2013، مذكرة ماجستير،أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا: برنامج الدراسات العليا المشترك بين الأكاديمية وجامعة الأقصى، 2015.
11. العفيفي محمود حسن علي، مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي الغربي، رسالة ماجستير،جامعة الأزهر غزة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2012.
12. فائق تلا عاصم ، دور القوى الإقليمية الصاعدة في التوازن الاستراتيجي في إقليم جنوب أسيا و آفاقه المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، 2003.
13. كاطع علي سالم ، مكانة و.م.ا في النظام الدولي،دراسة تحليلية في الواقع والمستقبل،رسالة ماجستر غير منشورة،جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 2000.
14. كاظم باقر جواد ، التوازن الاستراتيجي في إقليم أسيا الباسفيك و آفاقه المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، 2001.
15. مدوخ نجاة ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا 2010-2014)، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.

16. النوري حامد عبد العزيز محمد ، أثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة لمنطقة الشرق الأوسط 1945-1990، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم: كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2006.

- **المواقع الإلكترونية:**

1. الخطيب لينا ، "الدور السعودي في الخليج والشرق الأوسط"،في:www.alhayat.com
2. الحسيني سنية ، "طبيعة الدور الإيراني في الشرق الأوسط"، في:www.araa.ae
3. أبو هلال فراس ،" إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات"، في:www.dohainstitute.org
4. رمزي سمير ،" التحولات الواقعية للدور البريطاني في الشرق الأوسط"، في:
www.elbadil-pass.org
5. القلاب صالح ،"حلف بغداد الجديدسياسي وعسكري وأيضاً استخباراتي"،في:
www .alarabya .net /ar/pottices
6. عبد الحميد خالد بن سلطان ، "حلف بغداد"، في:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/HalfBagdad/sec07.doc_cvt.htm
7. حمودة صلاح ، " العدوان الثلاثي على مصر"، في:
https://vb.elmstba.com
8. الناصر رجاء ،" العدوان الثلاثي على مصر"، في:www.arab-ency.com
9. صالح خالد ،"حرب 1967"، في: www.youm7.com
10. مشعل طلال ، "حرب أكتوبر"، في:www.mawdo3.com
11. عبد المعز أحمد سيف ، "تقييم ضربات التحالف الدولي ضد داعش"،في:
www. Siyassa.org.eg
12. ـــــ، "التحالف الرباعي في بغداد...من الأقوى الحشد الشعبي أم الجيش العراقي"، في:
www.rudaw.net
13. ـــــ، "التحالف الإسلامي ضد الإرهاب"، في:
www.Wikipedia.org
14. الحماد أيمن ،" التحالفات والعقيدة السياسية"، في:www.alrydh.com
15. زقيبة سارة ، "عاصفة الحزم"، في:www.mawdoo3.com
16. ـــــ، "عاصفة الحزم إعادة ترتيب الأوراق الإقليمية"، في:
www.studies-aljazeera.net

17. ـــــــ، "محور المقاومة"، في:.ar.m.Wikipedia.org

18. الغرير موسى، "العلاقات العربية-الإيرانية(السورية – الإيرانية أنموذجا)"، في:www.dohainstitute.org.

19. قطيشات ياسر، "إيران وثورات الربيع العربي"، في:.www.m.alhewar.org

20. ريان علاء، "صراع المحاور في الشرق الأوسط"، في:www.sasapost.com.

21. الكحيلي هيثم، "تحالفات جديدة في الشرق الأوسط انتهى زمن الاعتدال والممانعة"، في: www .noonpost.org.

22. مشعل أحمد ، "حصار قطر وانتهاء الدور السعودي في الشرق الأوسط"، في: www.journalistsat.com.

23. فيالا برتراند، ستيت جالف، "لماذا تتميز العلاقات التركية القطرية"، في: www.taimtrKey.com.

24. السيد سامية ، "قاعدة عسكرية تركية في قطر: تحالفات جديدة واتفاقيات متعددة"، في: www.turkey-post.net.

25. زنيند حسين ، "بعد عزلها خليجيا، قطر بين الحضن التركي والفخ الإيراني"، في: www.dw.com.

26. رمزي سمير ، "التحول في نمط التحالفات في الشرق الأوسط"، في: www.elbadi-pss.org.

27. علام شفيق ، "التحليلات- التغيرات السياسية"، في: www.futureuae.com

28. الزين الصادق، "مستقبل التحالفات الإقليمية بالمنطقة 2"، في: www.alrakoba.net.

29. عقل زياد، "رؤية دونالد ترامب وإدارته لملفات الصراع في الشرق الأوسط"، في: acpss.ahram.org.eg.

30. العبادي السعيد، "الشرق الأوسط متغيرات الواقع وآفاق المستقبل"، في: www.noonpost.org.

31. الفطيسي محمد بن سعيد، "مستقبل الشرق الأوسط بين النفوذ الإيراني والهيمنة التركية"، في: www.raialyoum.com.

32. خليفة علاوي حسين، "سياسة المحاور الجيوبوليتيكة والاتحاد الخليجي في القرن21، دراسة مستقبلية"، في:www.araa.sa.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Anup Shah Middle East, December 06,2011, in: http://www.globalissues .org/issue/103/middle- east.
2. Hans Morgenthou, powerpolitices, the University of Chicago Press, 1946.
3. Johan M.Rothegeb.Defining Power, influence and force in the contomporary international Seytem, New York, St, Martin's press,1993.

فهرس المحتويات

فهرس لمحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	/
مقدمة	أ - هـ
الفصل الأول: مدخل نظري للدراسة	
تمهيد	**7**
المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للتوازن الإستراتيجي	**8**
المطلب الأول: مفهوم التوازن الإستراتيجي	**8**
المطلب الثاني: مفهوم القوى الإقليمية	**13**
المطلب الثالث: مفهوم الشرق الأوسط	**16**
المبحث الثاني: التأصيل النظري في التوازن الإستراتيجي	**23**
المطلب الأول: الأسانيد النظرية في التوازن الإستراتيجي	**23**
المطلب الثاني: الطروحات الجيوسياسية تجاه الشرق الأوسط	**27**
خلاصة الفصل الأول	**35**
الفصل الثاني: المكانة الجيوإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط	
تمهيد	**37**
المبحث الأول: أهمية القوة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط	**38**
المطلب الأول: الأهمية الجغرافية	**38**
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية	**39**
المطلب الثالث: الأهمية الحضارية	**41**
المبحث الثاني: طبيعة السياسات في الشرق الأوسط	**42**
المطلب الأول: السياسات الإقليمية في الشرق الأوسط	**43**
المطلب الثاني: السياسات الدولية في الشرق الأوسط	**51**
خلاصة الفصل الثاني	**61**
الفصل الثالث: واقع مستقبل التحالفات في الشرق الأوسط	
تمهيد	**63**
المبحث الأول: الأحلاف العسكرية في الشرق الأوسط	**64**

المطلب الأول: الأحلاف التقليدية	**64**
المطلب الثاني: التحالف ضد الإرهاب في الشرق الأوسط	**72**
المطلب الثالث: تحالف عاصفة الحزم	**74**
المبحث الثاني: المحاور السياسية في الشرق الأوسط	**76**
المطلب الأول: محور الممانعة	**76**
المطلب الثاني: محور الاعتدال	**79**
المطلب الثالث: المحور التركي القطري	**81**
المبحث الثالث: مستقبل التحالفات في الشرق الأوسط	**83**
المطلب الأول: سيناريو تحالفات القوى الدولية في الشرق الأوسط	**83**
المطلب الثاني: سيناريو تحالفات القوى الإقليمية في الشرق الأوسط	**85**
خلاصة الفصل الثالث	**88**
الخاتمة	**91-90**
قائمة المراجع	**/**
فهرس المحتويات	**/**

ملخص:

ر كز موضوع التوازن الإستراتيجي بين القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط على إستكشاف الخيارات الإستراتيجية للقوى الإقليمية في الشرق الأوسط.

فبعد الإنسحاب الأمريكي مر الإقليم بحالة فراغ إستراتيجي كانت مواكبة لتغير بنيوي في المنطقة بإنحسار قوى فاعلة وبروز أخرى باحثة عن أدوار إقليمية تمثلها السعودية، إيران وتركيا.

أصبحت المنطقة مهيأة لمزيد من التنافس حول تقسيم مناطق النفوذ الجيو سياسي، وفي هكذا ظروف وفق منطق توازن القوى يعتبر تشكيل التحالفات الخيار الإستراتيجي الأنسب لكبح طموح قوى التغيير أو الهيمنة، غير أن مرونة النظام بإعتباره متعدد الأقطاب زاد من معضلة التحالفات.

الكلمات المفتاحية: التوازن الإستراتيجي، القوى الإقليمية، الشرق الأوسط.

Summary

The strategic balance between regional powers in the Middle East focused on exploring strategic options for regional powers in the Middle East.

After the US withdrawal, the region underwent a strategic vacuum that was in keeping with structural change in the region by the decline of active forces and the emergence of others seeking regional roles represented by Saudi Arabia, Iran and Turkey.

The formation of coalitions is the most appropriate strategic choice to curb the ambitions of forces of change or hegemony. However, the flexibility of the system as a multipolar has increased the dilemma of alliances.

Key Words: Strategic Balance, Regional Powers, Middle East.